أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد

ابن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري

المتوفى سنة ٧٦١ هجرية

ومعه كتاب

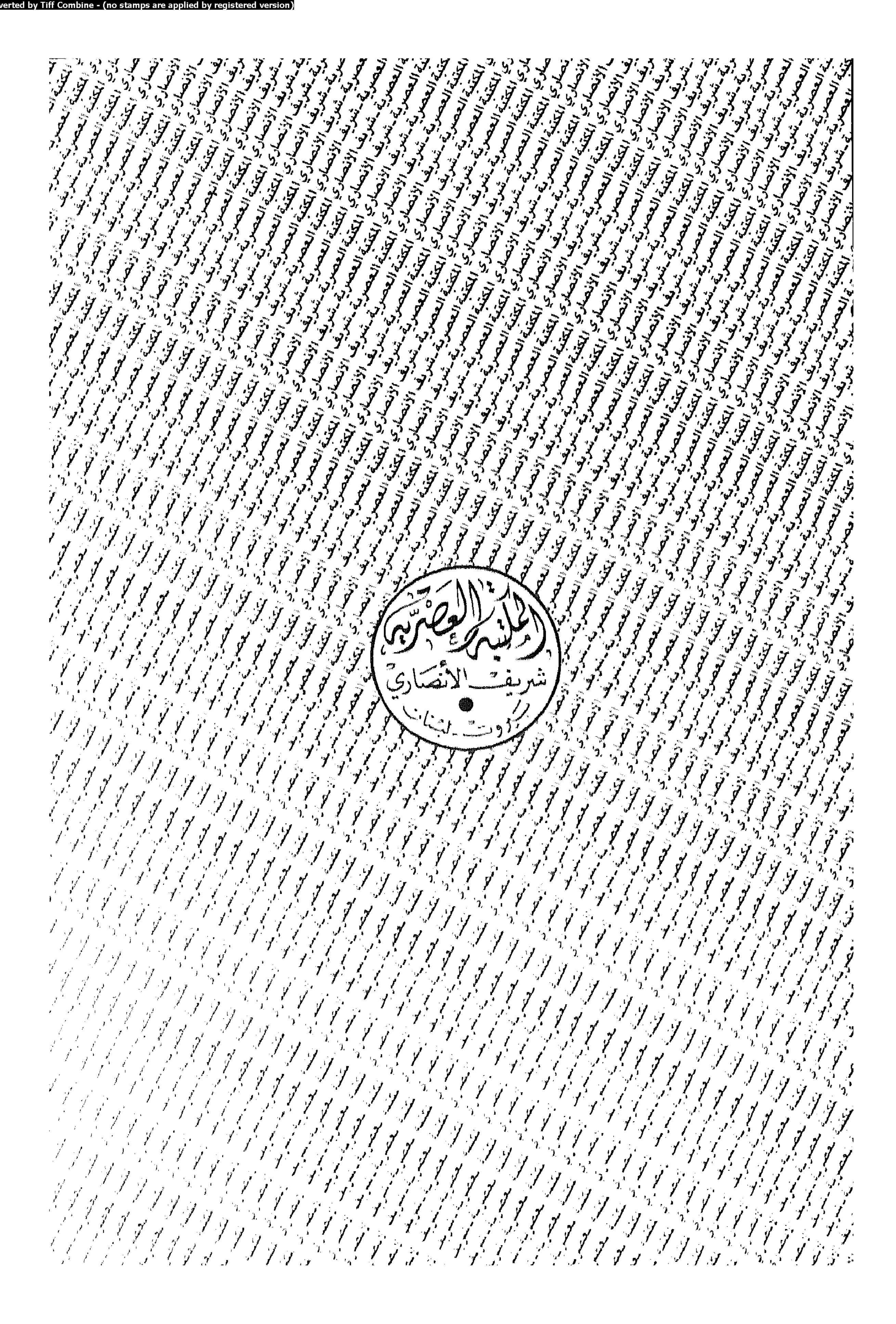
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك

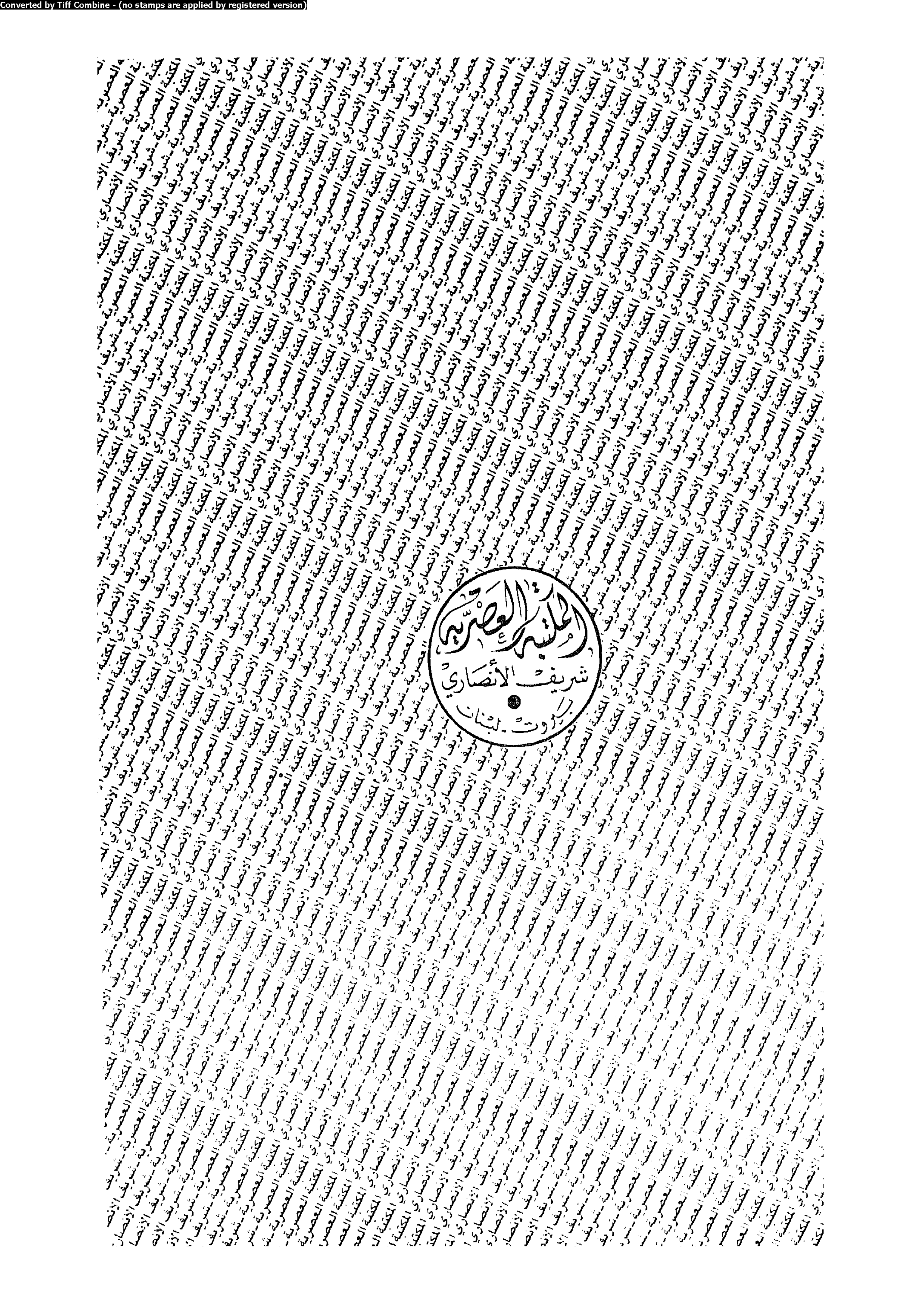
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

صيدا - بيروت


المكتبة العصرية
شريف الأنصاري
بيروت - لبنان


المكتبة العصرية
شريف الأنصاري
بيروت - لبنان



أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك

وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

الجزء الرابع

منشورات المكتبة العصرية
صيدا - بيروت ص. ب: ٨٣٥٥

المكتبة العصرية
صيدا - ص.ب: ٢٢١
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب النداء[1]

وفيـه فصول

---

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء ـ بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون ـ أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى ـ من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لـكى يقبل عليك ويستمع إليك ، سواء أدعوته بأحد هذه الحروف أم دعوته بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة.

وقد اختلف النحاة فى عامل المنادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول ـ وهو رأى الجمهور ـ أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إضمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الـكلام بين العوض والمعوض منه.

والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأنا لم نعهد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالابتداء الرافع للمبتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل فى المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسى ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا مفعولا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا الرأى أن حرف النداء قد يحذف من الـكلام ، وحينئذ يكون العوض والمعوض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر . =

الفصل الأول

فى الأحْرُفِ التى يُنَبَّه بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأحْرُف ثمانية : الهمزة(١) ،

= والقول الرابع : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو على الفارسى ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أدعو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لـكان فيها ضمير مستتر كما فى سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متحملة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضا لو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لـكانت هى والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما رد به القول الرابع ، ويزاد فى رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالا لـكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إياك » فلم يجيئوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالا .

فقد تبين لك أن القول الذى تنصره الأدلة هو قول الجمهور ــ واختاره ابن مالك ــ إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمر إضمارا واجبا ، وإن المنادى ضرب من المفعول به

(١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن الخباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثانى : أن ابن مالك ذكر فى شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل فى كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ ، وذكر السيوطى أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف ، ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، فى جاهليتها =

. . . .

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرىء القيس بن حجر الكندى في معلقته :

أفاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰــــذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ومن ذلك قول امرىء القيس أيضا :

أجارَتَنَا إنَّا غَرِيبانِ هٰهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

ومن ذلك قول المثقب العبدى ، وهو من شعر المفضليات :

أفاطِمَ قَبْـــــلَ بَيْنِكِ مَتِّعِينِي
وَمَنْعُــــــكِ ما سَأَلْتُ كَأَنْ تَبِينِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلاَ المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

ومن ذلك قول بديع الزمان الهمذانى فى القصيدة المنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أفاطِمَ لَوْ شَهِدْتِ بِبَطْنِ خَبْتٍ وَقَدْ لاَقَى الهِزَبْرُ أَخَاكِ بِشْرَا

ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبنى .

أَلُبْنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكِ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوَقَّعُ

ومن ذلك قول أبى نواس :

أجَارَةَ بَيْتَيْنَا أَبُوكِ غَيُورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكِ عَسِيرُ

ومن ذلك قول الفرزدق :

أبَنِي غُدَانَةَ إِنَّنِي حَرَّرْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جِعَالِ

ومن ذلك قوله أيضاً فى عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أعَبْدَ اللهِ أَنْتَ أَحَقُّ مَاشٍ وَسَاعٍ بِالجَمَاهِيرِ الكِبَارِ =

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأى[١] - مقصورتين ، وممدودتين - ويا[٢] ، وأيا[٣] ،

= ومن ذلك قول امرىء القيس في المعلقة أيضا :

أصاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وأنشده سيبويه (١ / ٣٣٥) « أحار ترى برقا » .

ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبَنَاتِ الهَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْ نَ قَلِيلَ العَزَاءِ بِالإِسْعَادِ

ومن ذلك قول ذى الرمة :

أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

(١) اختلف النحاة فيا ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال المبرد والجزولى : هى لنداء القريب كالهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كيا ، وقيل : هى لنداء المتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد فى الحديث « أى رب » وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمَعِي - أَيْ عَبْدَ - فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى بها ، فقال ابن مالك : هى للبعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهى ، وقال أبو حيان : هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقراء كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وذكر ابن الخباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف الثمام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفى الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد ، قال ابن هشام فى المغنى : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ =

وهيا[١]، ووا[٢] .

= وقول المجنون قيس بن الملوح :

أيَا شِبْهَ لَيْلَى لاَ تُرَاعِي فَإنَّنِي ... لَكِ اليَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ

وقول الآخر :

أيَا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا ... نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إلَيَّ نَسِيمُهَا

وقول ليلى بنت طريف :

أيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ... كَأنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

(١) اختلف فى هاء « هيا » فقيل : هى أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لايدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال لغوى ، والإبدال التصريفى هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .

ومن شواهد النداء بهيا قول الشاعر :

* هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِيَ الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ *

وقول الآخر :

وَأصَاخَ يَرْجُو أنْ يَكُونَ حَيًّا ... وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبَّا

(٢) ذكر ابن عصفور « وا » فى حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

* وَافَقْعَسَا وَأيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ *

والجمهور على أن « وا » حرف لايستعمل فى غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل فى غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام فى مغنى اللبيب « وا على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى » اهـ .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف المنادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثانى: أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله =

. . . .

= تعالى (ألا يا اسجدوا) فى قراءة الكسائى بتخفيف « ألا » وهى – على هذا – حرف تنبيه ، ومثال الدعاء قول ذى الرمة :

أَلاَ يَا أسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى
وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنفًا أَنْتَ حَامِلُه يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

ونظيره قول الآخر :

أَلاَ يَا أسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالعِقْدِ
وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالفَاحِمِ الجَعْدِ

وزعم بعض النحاة أن « يا » فى هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس ثمة منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على « يا » فى بعض هذه الشواهد « ألا » وقد علمنا أن « ألا » حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت « يا » حرف تنبيه أيضا للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، وذلك لا يجوز ، وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيرا ، وقد ورد ذلك فى أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب) وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أسماؤه (يا مالك ليقض علينا ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل الدعاء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استئناسا بما كثر استعماله فى مثل هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء – الذى هو يا – مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده « ليت » نحو قوله تعالى (يا ليتنى مت قبل هذا – يا ليتنا نرد ولا نكذب – يا ليت قومى يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا =

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِّلَ مَنْزِلَةَ البعيدِ ؛ فله بقية الأحْرُف كما أنها للبعيد الحقيقى .

وَأَعَمُّها « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتتعين فى نداء اسم الله تعالى(١)، وفى باب الاستغاثة(١) ، نحو « يالله لِلْمُسْلِمِينَ » وتتعين هى أو « وا » فى باب النُّدْبَةِ ، و « وا » أكثر استعمالا منها فى ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ — * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا *

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِى النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

أو وقع بعده « حبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث — « ليت » و « رب » و « حبذا » — لأنا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهن ، فلو قدرنا منادى فى هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عادتهم باستعماله .

(١) نحو « يالله » وبقى مما تتعين «يا» فى ندائه لفظ « أى » نحو « يأيها النبى » ولفظ « أية » نحو « يأيتها النفس المطمئنة »

٤٣٠ — هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثانى ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهى :

نَعَى النُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللهِ وَاعْتَمَرَا

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ . . . . الخ

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْكِى عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

اللغة : «حملت» بالبناء للمجهول مع تشديد الميم — أى كلفت « أمراً عظيما » أراد =

ويجوز حذف(١) الحرف نحو (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا)(٢) (سَنَفْرُغُ

= به مشاق الخلافة وإقامة المعدلة بين الناس بعد أن عم الظلم وفشا الجور «اصطبرت» بالغت فى الصبر والاحتمال .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو المفعول الأول «أمراً» مفعول ثان لحمل «عظيما» صفة لأمر « فاصطبرت » الفاء عاطفة ، واصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف ، وقمت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء وندبة « عمرا » منادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المـأتى بها لمناسبة ألف الندبة .

الشاهد فيه : قوله «ياعمرا» حيث استعمل « يا » فى الندبة لوضوح الأمر ؛ لأن المقام للتفجع والتوجع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الأبيات فى رثاء ميت ، وليس يطلب إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف الندبة فى آخره دليل آخر على أنه أراد الندبة ولم يرد النداء ، إذ لو أراد النداء لقال «ياعمر» ببنائه على الضم، لأنه مفرد علم، فاللفظ والمعنى جميعا يدلان على أن المتكلم أراد الندبة .

(١) اعلم أولا أنه لايقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «يا» بسبب كون هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة فى هذا الموضوع للاشارة إلى أنه لافرق بين أن يكون المنـادى الذى حذف معـه الحرف مفردا كالآية الأولى ، وأن يكون شبيهـا بالمفرد ـ وقيل هو شبيه بالمضـاف ـ كالآية الثـانية ، وأن يكون مضافا كالآية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» فى الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد وجهين فيها ، والوجه الثانى اعتبار « عباد الله » مفعولا به عامله أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ)[1] (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ)[2]، إلا فى ثمان مسائل: المندوبِ نحو «يا عُمَرَا»، والمستغاثِ نحو «يالله»، والمنادى البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالةُ الصَّوْتِ، والحذفُ ينافيه، واسمِ الجنس غير المعَيَّنِ، كقول الأعمى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِى»، والمضمر[3]، ونداؤه شاذ، ويأتى على صيغتى المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم «يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ»[4]، وقول الآخر:

٤٣١ — * يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا *

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير المتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز، فلا تقول «يا أنا» ولا «يا إياى» كما لا تقول «ياهو» ولا «يا إياه» واختلفوا فى ضمير المخاطب ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال: الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلا، واختاره أبو حيان، والثانى أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور، والثالث يجوز، وهو ظاهر كلام ابن مالك.

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول، وكان الأحوص اليربوعى قد وفدهو وابنه على معاوية، فقام الابن فخطب خطبة، فلما انتهى وثب الأب ليخطب، فكفه ابنه قائلا «ياهذا قد كفيتك» يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول.

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص، تبعا للعينى، والصواب أنه لسالم بن دارة يقوله فى مرين واقع، وأن صحة إنشاده هكذا:

يَا مُرُّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

ولعل ماوقع للشيخ خالد هذا البيت سبق فلم سببه أن المثال السابق لمن قول ابن الأحوص:

اللغة: «يا أبجر» أصل الأبجر المنتفخ البطن، وقد يكون سمى به، ولكن الصواب فى الإنشاد كما قلنا هو «يا مريابن واقع» فلا تعن نفسك بالبحث عمن سمى أبجر «طلقت» فارقت حلائلك «عام جعتا» يريد فى الوقت الذى وقعت المجاعة فيه، =

واسمِ اللهِ تعالى إذا لم يُعَوَّض فى آخره الميمُ المُشَدَّدَة ، وأجازه بعضهم ، وعليه قولُ أُمَيَّةَ بن أبى الصَّلْت :

٤٣٣ — رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى
أَدِينُ إِلٰهًا غَــيْرَكَ اللهُ ثَانِيَا

= وهذا من الذم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسئولية وألا يسعى لهن لجلب رزقهن .

الإعراب : «يا» حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أبجر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « بن » نعت لأبجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو تابع له بالنظر لمحله ، وابن مضاف و « أبجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما مع العلمية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجره بالكسرة «يا» حرف نداء «أنتا» أنت : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره مانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ، والألف للاطلاق «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «الذى» اسم موصول خبر المبتدأ «طلقت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « عام » ظرف زمان منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جعتا » فعل ماض وفاعله ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله «ياأنتا» حيث نادى الضمير الذى يستعمل فى مواطن الرفع .

وإنما جىء بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .

٤٣٣ — هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أمية بن أبى الصلت بن أبى ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ الكتب فى الجاهلية وطمع فى النبوة فلما بعث النبى صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن فى نسخ المتن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد فى عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد عجزه على أنه من المتن هكذا :

* أَدِينُ إِلٰهًا غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيَا * =

. . . .

= اللغة : « أدين » أى أتخذه ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و «راضيا» حال من فاعل «رضيت» أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « قم قائما » أو هو حال من فاعل «أدين» هكذا قال الشيخ خالد فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروى فى كلمة عدتها سبعة عشر بيتا ، وروايته كما فى رواية المؤلف هكذا:

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى أَدِينُ إِلٰهًا غَيْرَكَ اللهُ ثَانِيَا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق برضى «اللهم» الله : منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ياألله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم معوض بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذا «ربا» حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة «فلن» الفاء حرف تفريع ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال «أرى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثان لأرى إن اعتبرتها علمية « إلها » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله «ثانيا» صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «الله» الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يختم بالميم المشددة شاذ يأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تنادى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بندائك ، ومتى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شىء عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به الميم المشددة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى ، وقد علم أنه لا يجوز =

واسمِ الإشارة ، واسمِ الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيهما[١] ، احتجُّوا بقوله :

= أن يجمع بين العوض والمعوض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتنعا : وذلك إذا لم تلحقه الميم المشددة ، والثانى أن يكون الحذف واجبا ، وذلك فيما إذا ألحقت به الميم المشددة ، فإن ذكرت حرف النداء فى الحالة الأولى أو حذفته فى الحالة الثانية ، كما فى بيت الشاهد ، كنت مخالفا للقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد فى قوله « اللهم » فى صدر البيت على ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم ..

(١) اختلف الكوفيون والبصريون فى اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودى وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجز حذفه إلا فى ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده فى السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه فى الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) على أن (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم ياهؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثوبى حجر » أى ثوبى ياحجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحنوا أبا الطيب المتنبى فى البيت الذى رويناه لك ، ونحن نختار لك فى هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد فى النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ — * بِمِثْلِكَ هٰذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ *

٤٣٣ — هذا الشاهد من قصيدة لذى الرمة ، غيلان بن عقبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكُنَّ يَا أَطْلَالَ مَيَّ بِشَارِعٍ عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُنَّ سَلَامُ

وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا عجز البيت ، وصدره قوله :

* إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي *

اللغة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصا من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدكن » من قوله « عليكن ياأطلال مى » — « هملت عينى » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو — هى حرقة فى القلب من ألم الحب « غرام » الغرام — بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب — أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يلذ شيئاً مع ولوع وشدة رغبة فى من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » همل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عينى » عين : فاعل همل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبى » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمثلك » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء =

. . . .

= وقد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، وبقول الآخر :

ذَا ، ارْعِوَاءً ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـــرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

فإنه أراد يا هذا ارعو ارعواء – إلخ ، فحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :

إِنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فَبِهِمْ هٰذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ

فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومى ، فبهم اعتصم يا هذا – إلخ ، وعليه جاء قول المتنبي :

هٰذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان كامنا من الحب عندنا .

فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟

فالجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل به كاف الخطاب ، واختلفوا فى جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب – نحو ذاك ، وذاك – والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .

فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا بكاف الخطاب ؟

فالجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالمشار إليه واحد ، والمخاطب بهذه الإشارة واحد آخر ؛ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن المخاطب غيره ؛ فلما لزم هذا التناقض بسبب النداء امتنع فى هذه الحال ، وكل الشواهد التى سمعتها – وإن كانت شاذة من ناحية أخرى عند البصريين – ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .

فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

فالجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم الجنس إذا نودى ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، وقد علمت أنه لا يجمع فى الذكر بين العوض والمعوض؛ وكذلك لا يجمع بينهما فى الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس جرى مجراه فى ذلك :

وقولهم « أطْرِقْ كَرَا »[1] و « افْتَدِ مَخْنُوقُ »[2] و « أصْبِحْ لَيْلُ »[3] وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

* * *

الفصل الثانى

فى أقسام المنادى، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معربًا ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقًا على النداء ، نحو « يا زَيْدُ »[4]، أو عارضًا فى النداء بسبب القَصْد والإقبال ، نحو « يا رَجُلُ »

---

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتمامه « إن النعام فى القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك ــ وهو النعام ــ قد صيد ، فكرا : مرخم كروان بحذف النون وحرف اللين الذى قبلها، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمه.

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة ثم هو يبخل بأن يفتدى نفسه بشىء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشىء ، أى لتذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلا منك .

(٤) اختلف النحاة فى الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى إلىأن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد=

تريد به مُعَيَّناً(١) .

والثانى : الإفراد ، ونعنى به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل فى ذلك المركبُ المَزْجِىُّ ، والمثنى ، والجموع ، نحو « يا مَعْدِى كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنيًّا قبل النداء ، كـ « سِيبَوَيْهِ » و « حَذَامِ » فى لغة أهل الحجاز قُدِّرَت فيه الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك فى تابعه ؛ فتقول : « يا سيبويهِ العالمُ » برفع « العالم » ونصبه ، كما تفعل فى تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الفَاضِلُ » والمحكىُّ كالمبنى تقول « يا تَأَبَّطَ شَرًّا المِقْدَامُ » أو « المِقْدَامَ » .

الثانى : ما يجب نَصْبُه ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلاً وَالمَوْتُ يَطْلُبه » وقول الأعمى : « يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِى » وقول الشاعر :

٤٣٤ — * فَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ *

= النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضعيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا ألله » أو قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناظم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال .

٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت فى شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم الكلاب الثانى ، والبيت بتمامه قوله : =

. . . .

=فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضابىء البرجمى ، وبيته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ أُمَامَةَ عَنِّى وَالأُمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الريب المازنى ، وبيته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ بَنِى مَازِنٍ وَالرَّيْبِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « راكباً » الراكب اسم الفاعل من « ركب فلان » وهو فى الأصل صالح للاطلاق على كل راكب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملا أم ناقة أم غيرهن ، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « راكب » بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض - بفتح العين بزنة رسول - اسم لمكة والمدينة وما حولها ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهى جبال بنجد .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهى أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «راكبا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نداماى » ندامى : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندامى=

وعن المـازنى أنه أحَالَ وجودَ هذا القسم(١) .

الثانى : المضاف ، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً ، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير مَحْضَة ، نحو « يا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة(٢) .

الثالث : الشَّبِيهُ بالمضاف ، وهو : ما اتَّصَلَ به شىء من تمام معناه(٣) ، نحو

= « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الـكلام : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب يبلغ .

الشاهد فيه : قوله « فيارا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنـكور الذى لايقصد به معين ، وانتصب ؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازنى من استحالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه فى كلام العرب ، ولا شك أن المتـكلم لايقصد راكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما روينا من الأبيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعمى أو المتردى فى هوة « يا رجلا خذ بيدى » فإنه لا يريد أن ينادى رجلا معينا ليأخذ بيده ، وإنما يريد رجلا أى رجل يبلغ سمعه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الواعظ « يا غافلا والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معينا ، ولـكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة .

(١) ادعى المـازنى أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين فى النـكرة ضرورة أو شاذا ، وقد بينالك فى شرح الشاهد ٤٣٤ أن ما ادعاه المـازنى غير سديد ، وأن الصواب فى كلام غيره من النحاة .

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين ، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب ، والثانى أن السر فى بناء المنادى مشابهته للضمير، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالمضاف أربعة أمثلة ، الأول منها تجد فيهما اتصل بالمنادى =

. . . .

=مرفوعا به نحو « ياحسنا وجهه » و « يا مرضيا خلقه » و « يابديعا نظمه » والثانى : منها تجد ما اتصل بالمنادى منصوبا به نحو « ياطالعا جبلا » و « يا قاضيا حاجات إخوانه » و « يا مؤديا واجبه » والثالث منها تجد ما اتصل بالمنادى مجرورا بحرف جر متعلق به نحو « يارفيقا بالعباد » و « ياقانعا بما قسم الله له » و « يا مقدرا للعواقب » و « ياحاملا لأعباء العشيرة » والرابع منها تجد ما اتصل بالمنادى معطوفا عليه نحو « يا ثلاثة وثلاثين » إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ، وقد ذكر فى هذا الأخير تفصيلا .

ومما ينبغى أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :

الأول : الاسم المفرد المنكر الموصوف نحو قولك « يارجلا فاضلا » ونحو « يارحلا يجبر الكسير » إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة والموصوف جميعا .

الثانى : الوصف المقترن بجملة نحو « يا عظيما يرجى لكل عظيم » و « يالطيفا لم يزل » و « ياحليما لا يعجل » و « ياكريما يعطى الجزيل » و « ياجوادا لايبخل » وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هى فى محل نصب حال من ضمير مستتر فى الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسر فى هذا أن هذا الوصف صار معرفة بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر فى الوصف هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبه ، وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان فى الجملة ضمير يراد به المنادى جاز أن يؤتى به ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فتقول « ياجوادا جوده من غير من ولا مسألة » أو تقول « ياجوادا جودك من غير من ولا مسألة » وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما فى الأمثلة التى ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ بتاء المضارعة فتقول « يا عظيما ترجى لكل عظيم » و « يالطيفا لم تزل » .

هذا الذى قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو يخالف رأى ابن مالك الذى جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .

وسيأتى فى شرح الشاهد (رقم ٤٣٨) تخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد ، فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حَسَناً وَجْهُهُ » و « يا طَالِعاً جَبَلاً » و « يا رَفِيقاً بِالعِبَادِ » و « يا ثَلاَثَةً وَثَلاَثِين » فيمن سَمّيته بذلك ، ويمتنع إدخالُ « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُها ؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة ضممت الأول وَعرَّفْتَ الثانى بأل و نصبته أو رفعته ، إلا إن أُعِيدت معه « يا » فيجب ضمه وتجريده من أل ، وَمَنَع ابن خروف إعادة « يا » وتخييرُهُ فى إلحاق أل مردودٌ .

والثالث : ما يجوز ضَمُّهُ وفتحُه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون عَلَماً مفرداً موصوفاً بابنٍ متصل به مضافٍ إلى عَلَمٍ[1] ، نحو « يَا زَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ » والمختارُ عند البصريين ــ غير المبرد ــ الفتحُ ، ومنه قوله :

٤٣٥ ــ * يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ *

---

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذى أضيف « ابن » إليه مذكرا نحو « يا زيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثا نحو « ياعمرو بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثانى محل خلاف بينهم .

٤٣٥ ــ قد اختلفوا فى نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهرى إلى رؤبة ابن العجاج ، ونسبه الأعلم فى شرح شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣١٣) إلى رجل من بنى الحرماز يمدح أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر العبدى ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ *

وقد روى ابن قتيبة هذا الشاهد ضمن أبيات فى كتاب « المعارف » (ص ٣٣٩ دار الكتب) ونسبها إلى الكذاب الحرمازى ، وتجد ترجمة له فى كتاب « المؤتلف والمختلف » (ص ١٧٠) . =

ويتعين الضَّمُّ في نحو « يا رَجُلُ ابْنَ عَمْرو » و « يا زَيْدُ ابْنَ أخِينَا » ؛ لانتفاء عَلَمِيَّة المنادى فى الأولى ، وعَلَمِيَّة المضاف إليه فى الثانية ، وفى نحو « يا زَيْدُ الفَاضِلَ ابن عَمْرو » لوجود الفصل ، وفى نحو « يا زَيْدُ الفَاضِلَ » لأن الصفة غير « ابن » ولم يَشْترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

٤٣٦ — * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا *

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على قوم فاستاق كل أموالهم ، فشبهوه بالسيل الذى ينزل شديداً فيكتسح كل شىء أمامه « سرادق المجد » السرادق – بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة – أصله الخباء الذى يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المنزلة وسمو القدر فى سيادة ، وقد جعل المجد ذا سرادق على سبيل الاستعارة بالكناية ، وإضافة السرادق إليه تخييل ، والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة المجد للممدوح ، نظير قول الآخر :

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى ... فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حكم » منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم فى محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على الفتح للاتباع فى محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الإتباع فى محل نصب « بن » نعت للحكم باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المنذر » مضاف إليه « بن » نعت للمنذر مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ياحكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريبا)

٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أبَتْ عَيْنَاكَ بِالحَسَنِ الرُّقَادَا ... وَأَنْكَرْتَ الأصَادِقَ وَالبِلَادَا =

بفتح « عُمَرَ » ، والوصفُ بابْنَةٍ كالوصف بابْنٍ ، نحو « يا هِنْدُ ابنة عمرو »
ولا أثَرَ للوصف ببنت ، فنحوُ « يا هِنْدُ بِنْتَ عَمْرٍو » واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَمَا كَعْبُ ابنُ مَامَةَ وَابنُ سُعْدَى *

اللغه : « ابن سعدى » يروى فى مكانه « وابن أروى » أما كعب بن مامة فهو كعب الإيادى الذى يضرب به المثل فى الكرم والإيثار ؛ لأنه آثر رفيقا له بالماء الذى كان نصيبه وكانوا فى سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى « ابن أروى » فقد قال العلماء : عنى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : « ما » حرف نفى يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز أن تكون تميمية مهملة « كعب » اسم ما على الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما تميمية مهملة « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمر » منادى مبنى على الفتح لأنه منعوت بالجواد المنصوب ، أو مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتح الإتباع « الجواد » نعت لعمر على اللفظ . والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا عمر الجوادا » فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وبفتح الجواد ، بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله « يا عمرا » تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالمندوب وهذه الألف المحذوفة كألف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لا حركة العامل ، وهذا بعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكَرَّر مضافاً ، نحو « يا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ »[1] ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَمْتَه فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو بإضمار « يا » أو أعْنِي[2]، وإن فتحْتَه فقال سيبويه : مضافٌ لما بَعْدَ

(١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أيا سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أنتَ مانِعاً
وَيا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم — وكان يتيما فى حجره — يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية بن الخطفى :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ لاَ أبَا لَكُمُ لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْأَةٍ عُمَرُ

(٢) إذا ضممت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيدا للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلا منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافا .

وقد اعترض قوم من العلماء — وهو أبو حيان — الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيدا معنويا للاسم الأول ؛ لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد . =

الثانى ، والثانى مُقْحَم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لمحذوفٍ مُمَاثِلٍ لما أُضِيف إليه الثانى ، وقال الفراء : الاسْمَانِ مضافان للمذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثم أُضِيفا(١) .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبنى على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والمؤكد فى المعنى إجمالا وتفصيلا ، والثانى أنه يجب اتفاقهما فى جهة التعريف ونحن لا نسلم لزوم واحد من هذين، بل يكفى اتفاقهما فى المعنى الإجمالى كما يكفى اتفاقهما فى مطلق التعريف وجنسه ، ولا يلزم اتفاقهما فى جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثانى توكيدا للأول .

(١) اعلم أولا أن المنادى المكرر قد يكون علما نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « ياتيم تيم عدى » و « يا زيد زيد اليعملات » وقد يكون وصفا نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « ياعظيم عظيم الخلق » و « ياشريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يارجل رجل المروأة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز فى المنادى المكرر الضم والنصب إذا كان علما كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم الجنس مثل العلم يجب فى الاسم الثانى منهما النصب ويجوز فى الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون فى ثانى الوصفين النصب بغير تنوين ، ويجيزون فى أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثانى « ياصاحبا صاحب بكر » وأما اسم الجنس نحو « يارجل رجل الملمات » فأوجبوا فى أول الاسمين الضم وأوجبوا فى ثانى الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوه الإعراب فى هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول .

ثم نقول : حكى المؤلف فى إعراب نحو « ياسعد سعد الأوس » — إن فتحت الاسم الأول — أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلا واضحا ، فنقول :

الرأى الأول — وهو رأى شيخ النحاة سيبويه رحمه الله — وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثانى ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثانى مقحم — أى زائد بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

. . . .

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل،أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم ، والأصل أن الأسماء لاتزاد ، والثانى أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر ، وذلك قبيح غاية فى القبح ، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثانى من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثانى غير مضاف .

الرأى الثانى ـ وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد ـ وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثانى ، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، والاسم الثانى مضاف للاسم الذى بعده ، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » فحذف من الأول نظير ما أثبته مع الثانى ، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد ، وهو الحذف من الأول لدلالة الثانى على المحذوف ، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثانى لدلالة الأول على المحذوف .

الرأى الثالث ـ وهو رأى الفراء ـ وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثانى ، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء فى مذهب سيبويه من القول بزيادة الاسم وما جاء فى رأى المبرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له فى العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد ، فإنك تعلم أن المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ، وفى قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثانى منهما .

الرأى الرابع ـ وهو رأى الأعلم الشنتمرى شارح شواهد سيبويه ـ وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معا تركب أحد عشر ، فهما مبنيان على فتح الجزءين ، وقد صارا كلمة واحدة ، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادى مبنيا على فتح الجزءين فى محل نصب لكونه مضافا .

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قررناه لك تتبين لك الحقائق الآتية : =

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضمّ إذا اضطر الشاعرُ إلى تنوينه، كقوله :

٤٣٧ — * سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا *

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع المنادى المضاف .
الحقيقة الثانية أن رأى سيبويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد فى بعض المسائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبى العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل فى أمر واحد . وأن رأى الفراء قد خالف الأصل فى أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يغتفر ارتكابه ، ومثله رأى الأعلم .
وبعد ، فقد نظرنا فى هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول المرعية هو رأى أبى العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كان خليقا أن يكون هو الرأى السديد فى هذه المسألة . فاعرف ذلك ، وكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد فى باب الإضافة (وهو الشاهد رقم ٣٦٠) وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ *

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتنوينه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير الكلام على هذا: سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

٤٣٨ — * أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً *

= مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم فى محل نصب، وجملة النداء لا محل لها معترضة «السلام» اسم ليس مرفوع بالضمة .

الشاهد فيه : قوله «يا مطر عليها» حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا مرفوعا حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

لَيتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكندى وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعْدُكُمُ خِلاَبَا وَمَنَّيْتِ الْمَوَاعِدَ وَالْكِذَابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا *

اللغة : «حل» نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد أنه نزل به «شعبى» بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منيعة متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذى شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة «غريبا» وصف من الغربة ؛ وهى الابتعاد عن الأهل والوطن والصيرورة فى قوم لاقرابة بينه وبينهم .

المعنى : هجا الشاعر رجلا فجعله عبدا لئيما دنيئا ضعيفا نازلا فى قوم غير قومه وعشيرته فى موضع اسمه شعبى ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاغتراب ، ومن عادة الغريب أن يكون ضعيفا لاحول له ولا قوة .

الإعراب : «أعبدا» الهمزة حرف نداء مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معينا وهو المهجو ، وكان من حقه أن يبنيه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ، وفيه وجه آخر سنذكره لك فى بيان الاستشهاد به «حل» فعل ماض مبنى على الفتح لا =

. . . .

= محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد «في» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «شعبى» مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بحل «غريبا» حال من فاعل حل منصوب بالفتحة الظاهـــرة «ألؤما» الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : أتلؤم لؤما «لا» نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لامحل له «أبا» اسم لامنصوب بالألف نيابة عن الفتحة «لك» اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبنى على الفتح فى محل جر «واغترابا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، واغترابا : معطوف على قوله لؤما ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أعبدا» فإن قوما من النحاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن الشاعر لما اضطر إلى تنوين المنادى الذى يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع التنوين تشبيهاله بالنكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ

ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يريد جرير بن عطية :

أيَا شَاعِراً لاَ شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَـكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

ومثل ذلك قول توبة بن الحمير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْساً نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك فى أنواع المنادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من النحاة جعلوا المنادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و«عبدا» فى بيت الشاهد موصوف بجملة «حل فى شعبى غريبا» فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو الأصل كقولهم «ياعظيما يرجى لكل عظيم» ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .

وسيبويه رحمه الله جوز فيه وجهين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : منادى نكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور فى قول النحاة ، والثانى =

واختار الخليل وسيبويه الضمّ، وأبو عَمْرو وعيسى النصبَ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه فى العَلَم، وأبا عمرو وعيسى فى اسم الجنس.

* * *

فصل: ولا يجوز نداء ما فيه «أل» إلا فى أربع صُوَر:

إحداها: اسم الله تعالى، أجْمَعُوا على ذلك، تقول «يا ألله» بإثبات الألفين، و«يَا لله» بحذفهما، و«يَا لله» بحذف الثانية فقط، والأكْثَرُ أن يحذف حرف النداء ويُعَوَّض عنه الميم المشددة؛ فتقول «اللهمَّ» وقد يجمع بينهما فى الضرورة النادرة، كقوله:

٤٣٩ — * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا *

= أن تكون الهمزة للاستفهام، وعبدا: حال من فاعل فعل محذوف، وتقدير الكلام أنفخر فى حال عبودية.

٤٣٩ – نسبوا هذا الشاهد إلى أبى خراش الهذلى، قاله العينى: وقيل: هو لأمية بن أبى الصلت، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

* إِنِّى إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا *

اللغة: «حدث» بفتح الحاء والدال المهملتين ـ أراد به الأمر الحادث الذى يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة «ألم» نزل.

الإعراب: «إنى» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» حرف زائد «حدث» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقدير الكلام: إذا ألم حدث ألم، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «ألما» ألم: فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له، والألف للاطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق، والجملة من الفعل الماضى المذكور وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق، والجملة من الفعل الماضى المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمه الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : الْجُمَلُ الْمَحْكِيَّة ، نحو « يا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّى بذلك ، نَصَّ على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سُمِّى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى ، وصَوَّبه الناظم(١) .

الثالثة : اسم الجنس الْمُشَبَّهُ به ، كقولك « يا الْخَلِيفَةُ هَيْبَةً » نَصَّ على ذلك ابن سَعْدَان .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — * عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالَّذِى *

ولا يجوز ذلك فى النثر ، خلافاً للبغداديين .

* * *

= وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع فى الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجملة النداء فى محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التى تأتى فى الكلام عوضا عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العربية على ألا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

(١) من نداء الاسم الموصول المقترن بأل مع صلته قول الشاعر :

مِنَ أَجْلِكِ يَا الَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّى

٤٤٠ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلاَ عَدْنَانُ *

اللغة « المتوج » على زنة اسم المفعول كالمعظم والمكرم — وهو الذى ألبس التاج « العلا » الشرف ، فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضممت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذى هو أبو عرب الحجاز . =

الفصل الثالث

فى أقسام تابع المنادى المَبْنِىّ ، وأحكامه

وأقْسَامُهُ أربعة :

أحدها : ما يجب نَصْبُه مراعاةً لمحلّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛ أحدهما : أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب « يا » حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتباعا له على لفظ المنعوت ، ويجوز فيه النصب إتباعا له على محل المنعوت «والذى» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذى: اسم موصول معطوف على المتوج مبنى على السكون فى محل رفع أو نصب «عرفت» عرف: فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله عرف « بيت » مفعول به لعرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « العلا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عدنان» فاعل عرف مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجمله الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التى للنداء على الاسم المقترن بأل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالسماع ، أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بأل ، وأما السماع فهذا الشاهد ونحوه .

ونظير هذا البيت فى اجتماع حرف النداء وأل قول الشاعر :

فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا   إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرّا

الثانى : أن يكون مضافاً مجرَّداً من أل[1]، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عمرو » و « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ » و « يا تميمُ كُلَّهُمْ ، أو كُلَّكُمْ »[2] .

الثانى : ما يجب رَفْعُهُ مراعاةً للفظ المنادى ، وهو نعت « أىّ » و « أيّةِ » ونعت اسم الإشارة إذا كان اسمُ الإشارة وُصْلَةً لندائه ، نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ)[3] (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ)[4]، وقولك « يا هٰذَا الرَّجُلُ »[5] إن كان

---

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين ـ منهم الكسائى والفراء والطوال ـ أنه يجوز نصبه تبعا لمحل المنادى ورفعه تبعا للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب فجاز مراعاتها ، وحكوا ذلك فى النعت والتوكيد ، ولم يحكوه فى عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافا وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجىء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجىء به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران فى قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْمَهْدِى الْخَنَا مِنْ كَلاَمِهِ ... كَأَنَّكَ يَضْغُو نِى فِى إِزَارِكَ خِرْنِقُ

فجاء بضمير الغيبة فى قوله « من كلامه » وبضمير الخطاب فى قوله « من إزارك ».

وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يا تميم كلكم » فإن رفعت كلكم فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصبته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جوز النحاة فى الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بأل نعتا لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلا منه ، لكن ابن عصفور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق فى حين يشترط فى عطف البيان أن يكون جامدا ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين فى حين لا يكون النعت أعرف =

المراد أوّلاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أىّ وأية فى هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَأَيُّهَذَا الرَّجُلُ »[1] .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ ونَصْبُه ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ المقرونُ بأل ، نحو « يا زَيْدُ الْحَسَنَ الْوَجْهِ » .

والثانى : ما كان مفرداً من نعتٍ أو بيانٍ أو توكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بألْ ، نحو « يا زَيْدُ الْحَسَنُ » و « الْحَسَنَ » و « يا غُلَامُ بِشْرٌ » و « بِشْراً » و « يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : (يا جِبَالُ

= من المنعوت ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو فى قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح فى الاسم الواحد أن يكون نعتا وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى نقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيبويه فى « يا هذا ذا الجة » على ما سبق ذكره فى بابه ، وأما عن الوجه الآخر فإنا إذا قدرناه نعتا جعلناه مؤولا بالمشتق ، وهو فى قوة قولك الحاضر حينئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أى وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم المحلى بأل ، نحو (يا أيها الرسول بلغ) و(يا أيتها النفس المطمئنة)

الثانى : الاسم الموصول المقترن بأل ، نحو (يأيها الذى نزل عليه الذكر) ونحو قولك « يأيتها التى قامت » .

الثالث : اسم الإشارة الخالى من كاف الخطاب ، نحو قولك « يا أيهذا الرجل » أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعتا لأى ، خلافا لابن كيسان .

ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلاَ أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِى ... كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الْحَىَّ عَاهِدُ

أوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)[١]، قرأه السبعةُ بالنصب ، واختارهُ أبو عَمْرو وعيسى ، وقُرِئ بالرفع ، واختــارهُ الخليل وسيبويه ، وقَدَّرُوا النصبَ بالعطف على (فَضْلاً) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً)[١]، وقال المبرد : إن كانت أل للتعريف مثلها فى « الطير » فالمختار النصب ، أو لغيره مثلها فى « اليَسَع » فالمختار الرفع .

والرابع : ما يُعْطَى تابعاً ما يستحقّه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل والمنسوق المجرد من أل ، وذلك لأن البدل فى نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ؛ تقول « يا زَيْدُ بِشْرُ » بالضمّ ، وكذلك « يا زَيْدُ وَبِشْرُ » وتقول « يا زَيْدُ أبا عَبْدِ اللهِ » وكذلك « يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللهِ » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب .

* * *

الفصل الرابع

فى المنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لُغة واحدة ، وهو المعتلّ ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ، نحو « يا فَتَايَ » و « يا قَاضِيَّ »[٢] .

والثانى : ما فيه لُغتان ، وهو الوَصْفُ المُشْبِهُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهى إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يا مُكْرِمِي » و « يا ضَارِبِي » .

---

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء المتكلم المتصلة بالاسم المعتل ـ مقصورا كان أو منقوصا ـ لئلا يلتقى ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضمة؛ لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لُغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غُلَامِى » فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو (يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ)[1] ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يَا عِبَادِى لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)[2]، أو مفتوحة ، نحو (يَا عِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا)[3]، ثم قلبُ الكسرة فتحةَ والياء ألفاً ، نحو (يَا حَسْرَتَا)[4]، وأجاز الأخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

٤٤١ — * بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّى *

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

تَبَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

وقول تأبط شرا :

فَأَصْبَحْتُ وَالغُولُ لِى جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلاَ

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد نسبه إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى *

اللغة : « براجع » هو اسم فاعل فعله رجع يرجع — من باب ضرب — تقول : رجعت الشىء أرجعه ، وفى القرآن الكريم : (فإن رجعك الله إلى طائفة منهم)وهو أفصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : «ولست بمدرك» اسم فاعل من «أدرك الشىء» بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «براجع» الباء زائدة ،وراجع : خبر ليس«ما» اسم موصول مفعول به لراجع «فات» فعل ماض =

أصله بقولي يَا لَهفَا ، ومنهم مَنْ يكتفي من الإضافة بنيَّتها ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنَادَى إلا مُضَافاً ، كقول بعضهم « يا أمُّ لاَ تَفْعَلِي » وقراءة آخر (رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ)[1].

الرابع : ما فيه عَشْرُ لُغَاتٍ ، وهو الأب والأم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُعَوِّضَ تاء التأنيث عن ياء المتكلم وتكسرها وهو الأَكْثَرُ ، أو تفتحها وهو الأَقْيَسُ ، أو تَضُمَّها على التشبيه بنحو ثُبَةٍ وهِبَةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف فقيل « يا أَبَتَا »[2] و « يا أُمَّتَا » وهو كقوله :

= فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « مني » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولا لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولي يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان براجع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لواني » قصد لفظه – معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً وقلبت – مع ذلك – الكسرة التي كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولي يا لهفي ، ثم صار : بقولي لهفا ، ثم صار بلهف ، كما في البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَا ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ونظيره قول الآخر : =

* أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[1] * [٤٣٩]

وسبيلُ ذلك الشعرُ ، ولا يجوز تعويضُ تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء ، فلا يجوز « جاءني أبَتُ » ولا « رأيتُ أمَّتَ » .

والدليلُ على أن التاء في « يا أبتِ » و « يا أمّتِ » عِوَضٌ من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان[2] ، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

* * *

= يَا أبَتَا أَرَّقَنِي القِــذّانُ   فَالنَّوْمُ لاَ تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أيَا أبتَا لاَ تَرِمْ عِنْــدَنَا   فَإنَّا بِخَيْرٍ إذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أبانا فلا رمت من عندنا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لأبي خراش الهــذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً (وهو الشاهد رقم ٤٣٩) . والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يا أبتا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو التاء والمعوض منه الذي هو الألف المنقلبة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأي ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تلحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والمنادى البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والمعوض منه ، فلا يكون ذلك شبيها بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أيَا أبَتِي لاَ زِلْتَ فِينَا فَإنَّمَا   لَنَا أمَلٌ في العَيْشِ مَادُمْتَ عَائِشَا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوض منه بغير تردد .

(٢) قد اجتمعت التاء والياء في قول الشاعر : =

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضَافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابْنَ أخِي » و « يا ابْنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحا للتركيب المزجى[1] ، وقد قُرِئ (قَالَ ابْنَ أمِّ)[2] بالوجهين ، ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلا فى الضرورة ، كقوله :

٤٤٢ — * يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي *

= أيا أبَتِي لاَ زِلتَ فِينَا فَإنَّمَا لَنَا أمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وقد اختلف النحاة فى ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء المتكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه ، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول فى السعة « يا أبتى » .

(١) هذا أحد وجهين فى تخريج فتح الجزءين فى قولك «يا ابن أم » و«ياابن عم» والمذكور في الكتاب هو تخريج سيبويه والبصريين ، وفى هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أما » و « يا ابن عما » بقلب ياء المتكلم ألفا ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وبقيت الفتحة التى قبلها دليلا عليها ، وهذا تخريج الكسائى والفراء وأبى عبيدة ، ويحكى عن الأخفش أيضاً .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبى زبيد الطائى ، واسمه حرملة بن المنذر ، من كلمة يرثى فيها أخاه . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* أنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ *

وأول الكلمة التى منها هذا البيت قوله :

إنَّ طُولَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودِ وَضَلاَلٌ تَأمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من «أمى» مضاف إليه مجرور =

وقال :

٤٤٣ — * يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي *

* * *

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتنى » خلف : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمى » حيث أثبت ياء المتكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ
مَيَّزَ عَنْــــهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ
جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي
* حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي *

اللغة : « لا تلومى » مضارع من اللوم وهو العتاب فى تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجعى » أمر من الهجوع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما هى فيه من اللجاجة فى اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من «عما» مضاف إليه مجرور =

هذا باب فى ذكر أسماء لازمت النداء

منها « فُلُ » و « فُلَةُ » بمعنى رَجُل وامْرَأة ، وقال ابن مالك وجماعة : بمعنى زيد وهندٍ ونحوهما ، وهو وَهَمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة[1] ، وأما قوله :

= بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً فى مثل هذا الوضع « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلومى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « واهجعى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اهجعى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

(١) اختلف النحاة فى « فل ، وفلة » المستعملين فى النداء ، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أنهما كلتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل فل ـ عند هؤلاء ـ فلى ـ بياء بعد اللام ـ فحذفت اللام اعتباطا : أى لغير علة تصريفية ، كما حذفت لام « يد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو فى الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « فل » على هذا القول قلت « فلى » بتشديد الياء كما تصغر يدا على « يدية » برد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « فل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التى قبل الآخر ، فصارا فل وفلة ، فإذا صغرت فل ـ على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفى الكلمتين لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم فى التأنيث فلة ، والثالث أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله ـ وهو فلان وفلانة ـ غير مختص بالنداء .

ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف ـ فى ذاته ـ للأسباب التى ذكرناها يصح أن يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

٤٤٤ — * فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ *

فقال ابن مالك : هو فُلُ الخاصُّ بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

٤٤٥ — * دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أي : دَرَسَ الْمَنَازِلُ .

---

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ *

اللغة : اللجة — بفتح اللام — الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذي أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « فل » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مقول في شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء فجرها بحرف الجر ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذي في البيت أصله « فلان » فرخمه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتي ، وأما فل الخاص بالنداء فأصله « فلي » فحذفت لامه كما حذفت لام يدودم ، ولا يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد =

. . . .

= سيبويه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ *

اللغة : « المنا » أراد المنازل ، فرخم فى غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والسوبان : أسماء أماكن معينة ، ودروس المنازل : عفاؤها وانمحاؤها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المنا » فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها الراهنة « بمتالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « فأبان » الفاء حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادمت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى المنازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تقادم « فالسوبان » الفاء حرف عطف ، السوبان : معطوف على الحبس ، مجرور بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « المنا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « المنازل » فرخمه فى غير النداء ضرورة بحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى أنه لا ترخيم فيه ، وأن المنا بمعنى المحاذى ، وكان الشاعر قد قال : عفا المكان المحاذى لمتالع فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قول الأكثرين والقول الثانى أبو عبيد البكرى فى كتابه اللآلى شرح أمالى القالى (انظره ج ١ ص ١٤) .

ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَأَنَّ إِبْرِيقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومُ

أراد بسبائب الكتان ، فحذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .

ومنها « لُؤْمَانُ » بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللُّؤْم ، و « نَوْمَانُ » بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النَّوْم ، وفُعَلُ كغُدَرِ وفُسَقِ ، سَبًّا للمذكر ، واختار ابنُ عصفور كونه قياسياً ، وابنُ مالك كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا ، وفَعَالِ كفَسَاقِ وخَبَاثِ ، سَبًّا للمؤنث ، وأمّا قوله :

٤٤٦ — * إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ *

---

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الحطيئة ، لكن نسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) — وتبعه التبريزي — إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي *

اللغة : « أطوف » مضارع من التطويف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن السكيت والتبريزي « أطود » بالدال المهملة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف « آوي » مضارع « أوى فلان إلى منزله يأوي » مثل رمى يرمي ، وذلك إذا رجع إليه « قعيدته » قعيدة البيت — بفتح القاف — المرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت « لكاع » بفتح أوله وثانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما — لئيمة ، ومثله اللكيعة .

المعنى : هجا زوجته ووصفها بأنها لئيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : « أطوف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » مصدرية « أطوف » فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه « ثم » حرف عطف « آوي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى » حرف جر « بيت » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوي « قعيدته » قعيدة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه « لكاع » ظاهره أنه خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر =

فاستعمله خبراً ضرورةً ، وينقاس هذا وفَعَالِ بمعنى الأمرِ كنَزَالِ من كل فعل ، ثلاثى ، تام ، مُتَصَرِّف ، فخرج نحو : دَحْرَجَ ، وكَانَ ، ونِعْمَ ، وبئس ، والمبرد لا يقيس فيهما .

* * *

هذا باب الاستغاثة(١)

إذا اسْتُغِيث اسمٌ منادى وجب كونُ الحرف « يا » وكَوْنُهَا مذكورةً ، وغلب جرُّه بلام واجبة الفتح ، كقول عمر رضى الله تعالى عنه : « يَا لَلّهِ » وقول الشاعر :

٤٤٧ — * يَا لَقَوْمِى وَيَا لَأمْثَالِ قَوْمِى *

= فى محل جر صفة لبيت ، وبهذا الظاهر تمسك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لما سنذكره ، وسنذكر فى بيان الاستشهاد وجها آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً للمبتدأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولا لقول محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول لها يالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت فى مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال « لكاع » مفعولا به ، وذلك فى قول سعد بن عبادة سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) « ولكنى قد تعجبت ، أنى لو وجدت لكاعا قد تفخذها رجل ــ الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروها أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة وفى القرآن الكريم (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث .

ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميرا ، تقول « يالك لى » تدعو المخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِى ازْدِيَادِ *

اللغة : « يا لقومى » جرى الاستعمال العربى على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه =

إلا إن كان مَعْطُوفًا ولم تُعَدْ معه « يا » فتكسر[1]، ولامُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائمًا[2]، كقوله « يا للهِ لِلْمُسْلِمِينَ » وقول الشاعر :

= ورد قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والطغيان « فى ازدياد » يريد أنه يزيد يوما بعد يوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقومى » هذه اللام المفتوحة لام المستغاث به وهى حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويالأمثال » الواو حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قومى» مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» اللام المكسورة هى الداخلة على المستغاث من أجله ، وهى حرف جر ، وأناس :مجرور باللام ، وقد اختلف فى متعلق الجار والمجرور فى هذا الموضع ؛ فقيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أدعو ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذى نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس «عتوهم » عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه« فى ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « يا لقومى ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث به فى الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثانى فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا .

ونظير هذا البيت قول أبى حية النميرى :

يَا لَقَوْمٍ وَيَا لَلنَّاسِ كُلِّهِمُ ... وَيَا لَغَائِبِهِمْ يَوْمًا وَمَنْ شَهِدَا

(١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء المتكلم نحو « يالى » ، ومنه قول المتنبى:

فَيَاشَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِى مِنَ النَّوَى ... وَيَادَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

فإن كان ضميرا غير ياء المتكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرىء القيس:

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

(٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم، تقول « يا لزيد لك » وتقول « يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام نحو « يالبكر لى » .

٤٤٨ — * يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *

ويجوز أن لا يُبْدَأ المستغاث باللام ؛ فالأكثر حينئذٍ أن يختم بالألف[1]، كقوله :

---

٤٤٨ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله :

* يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ *

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى — من باب فتح يفتح — ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب، ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين «الشبان» جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكهل « للعجب » العجب — بفتح العين والجيم جميعا — تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في المتعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الخسة أم كان من أوصاف الرفعة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر «يا» مع العاطف «للعجب » اللام مكسورة، وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي نابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للعجب » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يختم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

٤٤٩ — * يا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ *

=والمعوض منه ، هكذا قال النحاة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعا واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعواهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما فى الذكر .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فإحداهن ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك « يالزيد » والثانية ماختم المستغاث فيها بالألف نحو « يازيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « ياقوم » وأما التى نصوا على عدم جوازها فهى ماجمع فيها بين اللام والألف نحو « يالزيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ *

اللغة : « لآمل » الآمل : اسم فاعل من الأمل — بفتح الهمزة والميم جميعاً — وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة — مصدر « نال الشىء يناله » ومعناه حصله « عز » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاى — المنعة والقوة « غنى » بكسر الغين المعجمة ، مقصوراً — الثراء وكثرة المال « فاقة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة سحاب — الحقارة والذلة .

الإعراب : «يا» حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيدا » مستغاث به مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأتى بها لمناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثة المفتوحة التى تلحق المستغاث به كما فى الشاهدين السابقين (رقم ٤٤٧ و ٤٤٨) « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهى حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلا فيما سبق ، وفى آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه مجرور بالكسرة=

وقد يَخْلُو منهما ، كقوله :

٤٥٠ — * أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *

= الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « بعد » ظرف زمان منصوب بنيل أو بآمل ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على « فاقة » مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يازيدا » حيث جاء بالمستغاث به مختتما بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠) .

٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَلِلْغَفَلاَتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ *

اللغة : « ياقومى » ارجع فى فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ «للعجب العجيب » ارجع فى فهم معنى العجب إلى شرح الشاهدرقم ٤٤٨ «وللغفلات»الغفلات: جمع غفلة ، وهى مصدر « غفل فلان عن شأن كذا » إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه « تعرض له » تنزل به « الأريب » العاقل .

الإعراب : «ألا» حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شيء منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يا»حرف نداء واستغاثة مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « قوم » مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه « للعجب » اللام المكسورة هى لام المستغاث لأجله ، وهى حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذى نابت عنه يا،أو بمحذوف حال ، على ما بيناه فى الشواهد السابقة « العجيب » نعت للعجب مجرور بالكسرة =

ويجوز نداء المتعجَّب منه[١] ؛ فَيُعَامل مُعَامَلَةَ المستغاث ، كقولهم : « يا لَلْمَاءِ » و « يا لَلدَّوَاهِي » إذا تَعَجَّبُوا من كثرتهما[٢] .

* * *

= الظاهرة «وللغفلات» الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والغفلات : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من الغفلات « للأريب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « ياقوم » حيث جاء المستغاث به خاليا من اللام المفتوحة في أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعتراضا على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره.

(١) الداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمرا يعده عظيما لسبب قام عنده فينادي جنس ما رآه ، نحو « ياللماء » و « ياللعشب » و « ياللدواهي » و « ياللمصيبة » .

الثاني : أن يرى أمرا يعده عظيما لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة به وتمكن منه ، نحو « ياللعلماء » و « يالأهل الحجى » و « يالأرباب المروءة والنجدة » .

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يختم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول امرىء القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَبَا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

وقول الراجز :

يَا عَجَبَا مِنْ هٰــذِهِ الْفَلِيقَهْ ... هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَهْ

والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يختم بالألف ، نحو « ياعجب » وبذلك يتم شبه المتعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

هذا باب النُّدْبَةِ

حُكْمُ المندوب — وهو المُتَفَجَّعُ عليه أو المُتَوَجَّعُ منه(1) — حكم المنادى؛ فَيُضَمُّ فى نحو «وَا زَيْدَا» وينصب فى نحو «وَا أميرَ المؤمنين» إلا أنه لا يكون نكرة كرجل(2)، ولا مبهماً كأى واسم الإشارة والموصول(3)؛

(1) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهذا التعريف قاصر، لأنه يشمل مالا يسمى مندوبا فى الاصطلاح، وذلك نحو قولك «تفجعت على زيد» و«أنا متفجع على زيد» و«توجعت من صداع رأسى» و«أنامتوجع من جرح بقدمى» وكان عليه أن يزيد فى التعريف قوله «بوا أو بيا» حتى لا يشمل المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحا هى «نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا».

والتفجع: هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث.

ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكما، فأما التفجع حقيقة فكما يكون فى رثاء الميت كبيت جرير فى عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٤٣٠ الذى سيعيده المؤلف بعد كلمات وأما التفجع حكما فكقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب العرب «واعمراه، واعمراه».

والتوجع منه قد يكون محل الألم، وقد يكون سبب الألم، فأما محل الألم فمثل قولك «وارأساه» و«وارجلاه» ومنه قول المجنون:

فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

وأما سبب الألم فمثل قولك «وامصيبتاه» ومنه قول ابن قيس الرقيات:

تَبْـكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعْوِلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَا رَزِيَّتِيَهْ

(2) زعم الرياشى أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلا على ذلك بأنه قدورد فى الحديث «واجبلاه» وأنكر الجمهور ذلك، وقالوا: إن صح الحديث فهو نادر.

(3) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كالذى والتى مطلقا، واختلفوا فى جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقا أيضا، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف، فقد اختار فى هذا الفرع مذهبا غير مذهب البصريين.

إلا ما صِلَتُه مشهورة فيندب ، نحو « وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » فإنه بمنزلة « وَا عَبْدَ المُطَّلِبَاهْ » إلا أن الغالب أن يختم بالألف ، كقوله :

* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[1] * [٤٣٠]

ويُحْذَفُ لهذه الألف ما قبلها : من ألف نحو « وَامُوسَاهْ » أو تنوين[2] في صلةٍ نحو « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » أو في مضافٍ إليه نحو « وَا غُلَامَ زَيْدَاهْ » أو في محكيٍّ نحو « وَاقَامَ زَيْدَاهْ » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

---

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وقد تقدم ذكره في أول باب النداء (وهو الشاهد رقم ٤٣٠) وما ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناه على الضم ؛ لكونه علما مفردا . وهذه الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندبة لكونها قد بينت أنه مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساغ له أن يستعمل للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب بألف الندبة ـ هو مذهب البصريين ، وعلة وجوب حذف التنوين هي التخلص من التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان، أما أولهما فحذف التنوين كمذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندبة فيقال في ندبة غلام زيد « واغلام زيدناه » وإما بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « واغلام زيدنيه »

وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « واغلام زيديه » .

نحو « وَازَيْدَاهْ » أو كسرة نحو « وَاعَبْدَ الْمَلِكَاهْ » و « وَاحَذَامَاهْ » فإن أوقع حذفُ الكسرة أو الضمة فى لَبْسٍ أُبْقِيَا ، وجُعِلت الألفُ ياء بعد الكسرة ، نحو « وَا غُلَامَكِي » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَا غُلَامَهُو » أو « وَاغُلَامَكُمُو » ولك فى الوقف[1] زيادةُ هاءِ السَّكْتِ بعد أحْرُف المد .

* * *

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لُغة من قال « يا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يا عَبْدُ » بالضم ، أو « يا عَبْدَا » بالألف ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعَبْدَا » وعلى لُغة من قال « يا عَبْدِيَ » بالفتح ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعَبْدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وباجتلابه على الثانى ، وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتحُ رأىُ سيبويه ، والحذفُ رأىُ المبرد .

وإذا قيل « يا غُلَامَ غُلَامِي » لم يجز فى الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف إليها غير منادى .

* * *

(١) وقد زادوا – فى النداء وفى الندبة – الهاء فى الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول المجنون :

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلَ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

ومن ذلك قول الراجز :

وَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

وقد وقع من ذلك فى شعر المتنبى .

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

هذا باب الترخيم[1]

يجوز ترخيم المنادى — أى : حَذْفُ آخره تخفيفاً — وذلك بشرط كونه معرفةً[2]، غيرَ مستغاثٍ[3]، ولا مندوب ، ولا ذى إضافة ، ولا ذى إسناد ؛ فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمى « يا إنْسَاناً خُذْ بيَدِى » وقولُكَ « يا جَعْفَرَ » و « وَاجَعْفَرَاه » و « يا أميرَ المؤمنين » و « يا تَأَبَّطَ شَرًّا » .

---

(١) الترخيم فى اللغة معناه التسهيل والتليين ، يقال «صوت رخيم » أى سهل لين، وقال الشاعر :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِى لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ

وهو فى اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ،وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلا فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير المنادى ــ إلخ» والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه المؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية ، إن كان مجردا من التاء كما سينص عليه ، فإن كان الاسم مختوما بالتاء صح ترخيمه إن كان علما لمؤنث أو لمذكر كفاطمة وحمزة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالنكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٤٥٢ الآتى قريبا ، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقَ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها ، والشىء إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاثة وغير المقرون بها ، فأما الأول ففى نحو قول الشاعر :

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ، تمسكاً بنحو قوله :

٤٥١ — * أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ *

= فإنه أراد «يا مالك» فرخمه بحذف آخره وهو حرف الكاف، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبى شريح الأحوص الكلابى :

تَمَنَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ أَعَامِ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ وممن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ، وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا بلام الاستغاثة كالبيت الثانى ، وفى البيت الثانى هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداهما استعمال الهمزة فى نداء المستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ *

اللغة : « لاتبعد » أراد لاتهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات هذه الكلمة « ابن حرة » يكنى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم « ابن الأمة ، ما الأمه » « سيدعوه داعى ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تبعد » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون « فكل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه « سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو « داعى » فاعل سيدعو مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وداعى مضاف و « ميتة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابنُ مالكٍ أنه قد يُرَخَّم ذو الإسناد ، وأن عَمْراً نَقَلَ ذلك[1] ، وعَمْرو هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وسِيبَوَيْهِ لَقَبه ، وكنيته أبو بِشْر .

= معطوف بالفاء على سيدعو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم ، وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون لا يجيزون ترخيم المنادى المركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ ، وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا ، وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم المركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيصِ

والأصل « يا عبد هند » فحذف المضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلّْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

وقال في شرح التسهيل « ونص - يعني سيبويه - في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا : يا تأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال : « ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا الموضوع أن لسيبويه نصين متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة ، نص يقتضي منع ترخيمه ، وقد ورد هذا النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء » اهـ ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ، وقد ورد هذا النص في باب النسب ، ويسميه سيبويه باب الإضافة ، وهو « فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه =

ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً[1] ؛ فتقول فى هِبَةَ عَلَماً « يا هِبَ » وفى جارية لمعيَّنة « يا جارِىَ » قال :

٤٥٢ — * جارِىَ لاَ تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى *

= الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك فى تأبط شرا : تأبطى ، ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : ياتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك يفرده فى الإضافة — يعنى فى النسب » اﻫ ، والذى يتجه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده دليلا على تجويز ترخيمه ، فكم من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها ضعيفة لا تجرى على المهيع المطرد فى كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى فى ذى التاء كونه علما مثل فاطمة وكونه نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن يكون على أقل من الثلاثة كهبة علما ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث فى قول امرىء القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰـــذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر فى قول عنترة :

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِى لَبَانِ الأَدْهَمِ

٤٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* سَيْرِى وَإِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى *

وقد أنشده الجوهرى فى الصحاح (ع ذر) منسوبا إليه ، وقال عقيب إنشاده « يريد ياجارية ، فرخم » اﻫ .

اللغة : « لا تستنكرى » لا تعديه أمراً منكراً يجب تغييره « العذير » الحال التى يحاولها المرء يعذر عليها ، قاله الجوهرى .

الإعراب : « جارى » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ، فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهى « تستنكرى » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء اشتُرِط لجواز ترخيمه : كونُه علما[1]، زائداً على

= بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « عذيرى » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جارى » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت فى إعراب البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله «جارية» وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف فى جوازه ، فضلا عن ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التى لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من الكثرة بحيث يجوز لكل واحد فى كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك فى قوله :

وَذَاكَ فِى اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس المبرد ، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثرا ونظما ، فأما فى النثر فقد قال العرب « ياشا ادجنى » يريدون ياشاة ادجنى ، أى أقيمى ولا تبرحى ، وأما فى النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه فى مطلع هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيبويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه قد كثر فى حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها فى الشعر كثيرا وأكثروا التسمية بها للرجال ، فمن ذلك فى حارث قول مهلهل بن ربيعة :

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ وَالأَحْلاَمِ

وقول امرىء القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِى حَبِىٍّ مُكَلَّلِ

ومن ذلك فى عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَا جَمِيعاً إِنْ بَدَا لَكُمُ وَلاَ تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ

ومن ذلك فى مالك قول الأنصارى .

* يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا * =

. . . .

= وقال فى آخر كلامه « وهو فى الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رخمته فى النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان فى هذه الثلاثة أكثر » هـ .

الأمر الثانى : قد ورد فى كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بتاء التأنيث ، فمن ذلك لفظ « صاحب » رخموه بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِى غَيْرَ ذِى جِدَةٍ فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الْخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِى

ومن ذلك قول خرز بن لوذان السدوسى :

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ وَالرَّحْلِ ذِى الأَنْسَاعِ وَالحِلْسِ

ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِ مَهْلاً ، أَقِلَّ الْعَذْلَ يَاصَاحِ وَلاَ تَكُونَنَّ لِى بِالْعَاذِلِ اللاَّحِى

وفى كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث .

وقال مضاض بن عمرو الجرهمى :

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِى الضَّرْعِ مَاقَرَى فِى الْعِلاَبِ

وسار على هذا النهج أبو العلاء المعرى فى قوله :

صَاحِ هٰذِى قُبُورُنَا تَمْلأُ الرُّحْـــبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادِ ؟

وفى كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث كما فى الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان المنادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحملوا ما ورد منه على الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء فأجازه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور فى ذلك .

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالتاء ــ غير ما ذكرنا ــ قولهم فى مثل =

ثلاثة ، كـ « جَعْفَر » و « سُعَاد » ، ولا يجوز ذلك فى نحو إنسان لمعين ، ولا فى نحو زيد ، ولا فى نحو حَكَم ، وقيل : يجوز فى مُحَرَّك الوسط دون ساكنه ، وقيل : يجوز فيهما[1] .

* * *

= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره فى الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان ـ بكسر أولهما وسكون ثانيهما ـ والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والقبج ـ بفتح أولهما وثانيهما جميعا ـ قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينام بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى ، إن النعام فى القرى » فإذا سمعها تلبد فى الأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد ، اهـ بمعناه رخموا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التى قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبوق بثلاثة أحرف كما يفعلون فى ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقى من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا فى رحى وعصا .

وفى هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بتاء التأنيث ، وحذف حرف النداء ، والأمثال فى نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما فى هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذى ذهب إلى أن ترخيم الثلاثى المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر فى مواضع منها فى باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثانى متحركه ، ومنها فى باب النسب فإنهم يفرقون بين حبلى ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثى مطلقا ـ أى سواء أكان محرك الوسط أم ساكنة ـ فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمحذوف للترخيم إمَّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سُعَا » ، وقراءة بعضهم (يا مَالِ)(١) .

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذى قبل الآخر من أحْرُفِ اللين ، ساكنًا ، زائداً ، مكَمِّلاً أربعةً فصاعِداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً ، وذلك نحو : مَرْوَان وسَلْمَان وأَسْمَاء ومَنْصُور ومِسْكِين عَلَمًا ، قال :

٤٥٣ — * يَا مَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ *

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* تَرْجُو الحِبَاءَ ، وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ *

اللغة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بحذف حرفين « مطيق » المطية : الراحلة ، مأخوذ من المطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع فى سيرها ، أو من المطا وهو الظهر ؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة الكتاب ـ العطاء « ربها » صاحبها « لم ييأس » لم يقطع الأمل فى أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقداً بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادى مرخم مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له « مطيق » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « ييأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

وقال :

٤٥٤ — * يَا أَسْمُ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ *

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يا مروان » فرخمه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسنذكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتى .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٣٨) إلى لبيد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمى ، وزعم أنه لأبى زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر ، ولكنى اطلعت على هذا الشاهد فى ديوان لبيد المطبوع فى ليدن عام ١٨٩٢ (ص ٥٤) ضمن خمسة أبيات ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الكَثِيرَ قَلِيلاً حِينَ تَسْأَلُهُ وَلاَ تُخَالِجُهُ المَخْلُوجَةُ الكُثُرُ

يَا أَسْمَ صَبْراً . . . . . إِنَّ الحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

اللغة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا فى المنقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التى فى أول الكلمة أصلية أى ليست منقلبة عن حرف علة وهى همزة أفعال ، وأما الهمزة التى فى آخر الكلمة فهى على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماو ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة ، وأصلها وسماء ، ثم قلبت الواو التى فى أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه فى هذه الكلمة ، وسيأتى تفصيل هذا فى باب الإبدال «حدث» بفتح الحاء والدال جميعاً — هو النازلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارىء من طوارئه . وجمعه أحداث « ملقى » اسم مفعول من « لقى يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : اصبرى صبرا « على » حرف جر « ما » اسم موصول مبنى =

بخلاف نحو « شَمْأَلٍ » عَلَمًا ؛ فإن زائده — وهو الهمزة — غيرُ حرفِ لين ، ونحو « هَبَيَّخٍ[1] ، وقَنَوَّرٍ[2] » علمين ؛ لتحرك حرف اللين ، ونحو « مُخْتَارٍ ، ومُنْقَادٍ » علمين ؛ لأصالة الألفين ، ونحو « سَعِيد وثَمُود وعِمَاد » ؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان[3] ، وبخلاف نحو « فِرْعَوْنَ وغُرْنَيْقٍ »

= على السكون في محل جر بعلى « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومنتظر » الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بحذف الهمزة وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧)

* يَا نُعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لاَ تَدِينُهَا *

أراد « يانعمان » فحذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَازِلَةٌ أَسْمَاءُ أَمْ غَيْرُ نَازِلَهْ أَبِينِي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَهْ

ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى منى

(١) الهبيخ — بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزنة سفرجل — الغلام الممتلىء الجسم التار ، والجارية هبيخة — بالتاء — والياء المشددة زائدة للإلحاق بسفرجل .

(٢) القنور — بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً — الضخم الرأس ، تقول : بغير قنور ، ويقال : القنور هو الشرس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجري عليه كلامهم أن يرخموا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٣٦) :

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْمُكَرَّمِ

يريد « لميس » فحذف السين ووفر ما قبلها فأبقاه على حاله .

عَلَمًا ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلافَ فى نحو « مُصْطَفَوْنَ » و « مُصْطَفَيْنَ » علمين ؛ لأن أصلهما « مُصْطَفَيُونَ » و «مُصْطَفَيِينَ » فالحركة المجانسة مُقَدَّرة .

وإما كلمة برأسها ، وذلك فى المركب المَزْجِىِّ ، تقول فى معديكَرِبَ : « يَا مَعْدِى » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك فى « اثنا عشر » تقول « يا اثْنَ » ؛ لأن عَشَرَ فى موضع النونِ ؛ فنزلت هى والألف منزلةَ الزيادة فى « اثنان » عَلَمًا .

***

فصل : الأكثر أن يُنْوَى المحذوفُ فلا يُغَيَّر ما بقى ؛ تقول فى جعفر : « يا جَعْفَ » بالفتح ، وفى حَارِثٍ : « يا حَارِ[1] » بالكسر ، وفى منصور :

= ومن ذلك قول يزيد بن مخزم :

فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزِى بْنَ مُخَزِّمٍ ... فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّى حَلِيفُ صُدَاءِ

يريد « يا يزيد » فحذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ ... لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِى وَلاَ مَلِكُ

ومن ذلك قول مهلهل :

يَا حَارِ لاَ تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا ... إِنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ وَالأَحْلاَمِ

ومن ذلك قول امرىء القيس فى رواية سيبويه :

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِى حَبِىٍّ مُكَلَّلِ

ومثله قولهم فى ترخيم مالك « يامال » وفى ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها فى نحو قول الأسود بن يعفر :

وَهٰذَا رِدَائِى عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ ... لِيَسْلُبَنِى نَفْسِى أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ

يريد « يامالك بن حنظلة » فحذف الكاف من مالك وحذف التاء من «حنظلة» وليس منادى .

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفى هِرَقْلَ « يا هِرَقْ » بالسكون ، وفى ثَمُود ، وعَلاَوَة ، وكَرَوَان : « يا ثَمُو ، ويا عَلاَ ، ويا كَرَوَ » .

ويجوز أن لا يُنْوَى فيجعل الباقى كأنه آخِرُ الأسم فى أصل الوضع ؛ فتقول « يا جَعْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرَقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ » بضمة حادثة للبناء ، وتقول « يا ثَمِى » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما تقول فى جرْوٍ ، ودَلْوٍ : الأجْرِى ، والأدْلِى ؛ لأنه ليس فى العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يَدْعُو » وبالمعرب المَبْنِىُّ نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحوُ « دَلْو وغَزْو » ، وباللزوم نحو « هٰذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلاَءُ » بإبدال الواو همزةً ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة كما فى كِسَاء ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فى العَصَا .

* * *

فصل : يَخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام :

منها أنه لا يُشْتَرَط لترخيمه عَلَمِية ولا زيادة على الثلاثة كما مَرَّ .

وأنه إذا حُذِفت منه التاء تَوَفَّر من الحذف ، ولم يَسْتَتْبِع حذفُهَا حذفَ حرفٍ قبلها ؛ فتقول فى عَقَنْباة : « يا عَقَنْبا » .

وأنه لا يُرَخَّم إلا على نية المحذوف ، تقول فى مُسْلِمة ، وحَارِثة ، وحَفْصَة : « يا مُسْلِمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ جاز ، كما فى نحو هُمَزَة ، ومَسْلَمة .

ونداؤه مرخماً أكثرُ من ندائه تامًّا ، كقوله :

٤٥٥ — * أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هٰذَا التَّدَلُّلِ *

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة التى قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فَأَجْمِلِى *

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل فى عمله » من باب فتح – إذا عمله برفق وسكينة ولم يعجل به ، ويقال : مهل الرجل — مثل فرح — إذا تقدم فى الخير « التدلل » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبى « الصرم » الهجر .

الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنه قال. تمهلى تمهلا واترکی بعض هذا التدلل، وبعض مضاف واسم الإشارة فى « هذا » مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « التدلل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل جزم بإن ، وتاء المخاطبة اسم كان مبنى على الكسر فى محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمعت » فعل وفاعل « صرمى » صرم : مفعول به لأزمعت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب خبر كان « فأجملى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أجملى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالتاء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .

ومن ذلك قول القطامى :

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا

يريد « ياضباعة » فحذف التاء .

ومثله قول هدبة بن الخشرم :

=

لـكن يُشاركه فى هذا مالِك وعامِر وحارِث[1] .

* * *

فصل : ويجوز ترخيمُ غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك فى الضرورة .

الثانى : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يجوز فى نحو « الغلام[2] » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث ، كقوله :

= * عُوجِى عَلَيْنَا وَارْبَعِى يَا فَاطِمَا *

يريد « يافاطمة » فحذف التاء .

ومثله قول ابن الخرع :

كَادَتْ فَزَارَةُ تَشْقَى بِنَا فَأَوْلَى فَزَارَةُ أَوْلَى فَزَارَا

يريد « أولى يافزارة » فحذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكرى :

* لَيْسَ هٰذَا مِنْكِ ماوِىَّ بِحُرّ *

يريد « ليس هذا منك ياماوية » .

ومجيئه منادى غير مرخم ليس منكرا ولا شاذا ولا قليلا فى ذاته ، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن مجىء ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبيانى :

كِلِينِى لِهَمّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الكَوَاكِبِ

(١) قد أثرنا لك قريبا عبارة سيبويه التى ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم (انظر ص ٦٠) .

(٢) قد سبق للمؤلف فى ذكر الأسماء التى لازمت النداء (ص٤٣ من هذا الجزء) أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

* دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٨) :

* أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى * =

٤٥٦ — * طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرْ *

= والتخريج الذى استشهد المؤلف ببيت لبيد عليه فيه ترخيم الاسم المقترن بأل، وهو غير صالح للنداء ، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتى بعده قوله :

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بْنُ مَالٍ . . . .

إِذَا البَازِلُ الكَوْمَاءُ رَاحَتْ عَشِيَّةً   تُلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبَسْبِسِ بِالسَّحَرْ

اللغة : « الفتى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفى القاموس « عشا النار وإليها عشوا — بالفتح — وعشوا — بزنة علو وسمو — رآها ليلا من بعيد فقصدها مستضيئاً » اهـ . وأخطأ الأعلم ومن تبعه فى تفسير « تعشو » فى بيت الشاهد بتسير فى الظلام « الخصر » بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة — شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة والمسغبة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : « لنعم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للفتى أو فى محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفتى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله فى محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه فى غير النداء اضطراراً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » الواو عاطفة ، الخصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله « بن مالك » =

ولا يمتنع على لُغة مَنْ ينتظر المحذوفَ ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

٤٥٧ — * وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا *

* * *

= ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلى الذى أنشدناه لك فى شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ، ويدخل فى هذا الموضع نحو قول رؤبة :

إمَّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي

يريد « يا أم حمزة » فحذف التاء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى هو المضاف .

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا *

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ، وليس يريد أن ذلك صار لها فى وقت الضحى « حبالكم » الحبال — بكسر أوله — جمع حبل ، وأصله ما يشد به الشىء إلى الشىء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفة وروابط المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة متقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر فى أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من « شسع المكان » أى بعد بعداً سحيقاً « أماما » أراد أمامة ، فرخم فى غير النداء ضرورة ، وله نظائر نذكرها فى بيان الاستشهاد .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه « أضحت » أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ، أضحى : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة « شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم الواقع فى غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

. . . .

= على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه ، وذلك رد على المبرد الذى أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقى بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجرى حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت فى كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةً أُثَالاَ

أراد « وآونة أثالة » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ *

أراد « ليس حى بخالد على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التى فى آخر « بخال » هى الكسرة التى كانت قبل الحذف، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتلبها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حبناء :

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « إن ابن حارثة » .

ومن الحذف فى غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد « كنواحى ريش حمامة » فحذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشى الحارثى (وهو الشاهد رقم ١٠٠ السابق فى باب كان وأخواتها) :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ

وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد ولكن اسقنى ، فحذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب المنصوب على الاختصاص[1]

وهو : اسم معمول لأخُصُّ واجبَ الحذفِ[2] .

---

(١) الاختصاص فى اللغة : مصدر قولك « اختصصت فلانا بكذا » تريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوزه إلى غيره ، وهو فى اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام المشتمل على الاختصاص خبر استعمل فى صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر فى الخبر قياسا فى نحو « أجمل بذى المروءة » وهى صيغة من صيغتى التعجب، وقد مضى القول فيها فى باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر فى الأمر والدعاء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله وليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

والباعث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامى أيها العالم شفاء لما فى الصدور » .

الثانى : التواضع ، نحو «أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله» ونحو «أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره فى نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيبويه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن الناظم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفرلنا مختصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا فى الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذى هو المنصوب على الاختصاص تكون فى محل نصب على =

فإن كان « أيُّهَا » أو « أيَّتُهَا » استعملا كما يستعملان فى النداء ؛ فَيُضَمَّان ويُوصَفَان لزوماً باسم لازم الرفع محـلَّى بأل ، نحو « أنَا أفعَلُ كَذَا أيُّها الرَّجُلُ » و « اللَّهُمَّ اغفِرْ لَنَا أيَّتُها العِصَابَةُ »[1] .

= الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائما ، بل قد تـكون الجملة حالا ، وقد تـكون لا محل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلى .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ « أيها » ـ ويستعمل هذا اللفظ فى المذكر مفردا أو مثنى أو جمعا ـ أو بلفظ « أيتها » ويستعمل فى المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا أيضا ـ كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسما مبنيا على الضم ، ومحله نصب ، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك ، فهو ـ على ذلك ـ مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تـكون فى محل نصب على الحال ، وقد تـكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة كما فى نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة ـ وهى « أخص العرب » لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ الذى هو « نحن » والخبر الذى هو « أقرى الناس للضيف » .

وفى هذه المسألة مذهبان آخران .

المذهب الأول ـ وهو ما ذهب إليه الأخفش ـ وخلاصته أن كلا من « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه « كل الناس أفقه منك ياعمر » .

والمذهب الثانى ـ وهو ما ذهب إليه السيرافى ـ وخلاصته أن كلا من « أيها » و «أيتها» فى الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره فى نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثانى أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره فى المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص ـ إلخ » وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيها .

وإن كان غَيْرَهُمَا نصب نحو « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ »

* * *

وَيُفَارِق المنادى فى أحكام[1] :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً .

الثانى : أنه لا يقع فى أول الـكلام ، بل فى أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » فى الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » فى المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه ، والغالبُ كونُهُ ضميرَ تكلمٍ ، وقد يكون ضميرَ خطابٍ كقول بعضهم « بِكَ اللهَ نَرْجُو الفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقلُّ كونُهُ عَلَماً ، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً ، كما فى هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كقولهم : « نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

* * *

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه فى ثلاثة أمور :

الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للمتكلم واحدا أو مثنى أو جمعا ، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للمخاطب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعداها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثانى : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر .

كذا قال النحاة ، وأعتقد أن أحد هذين الأمرين يغنى عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع فى معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموقع ، فإنك لا تجد بأسا فى أن تقول لمن تحدثه وهو مصغ إليك « قد كان كذا وكذا يافلان » فعبارة « يافلان » فى هذه الحال واقعة فى موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

هذا باب التحذير[1]

وهو : تَنْبيهُ المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه .

(١) التحذير فى اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا ــ بتشديد الذال ــ كذا ، أو حذرته من كذا » أى خوفته ، فالتحذير فى اللغة معناه التخويف ، وفعله يتعدى إلى مفعولين، وفى القرآن الكريم (ويحذركم الله نفسه) والذى ذكره المؤلف فى بيان معنى التحذير وأنه «تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه» أشبه بالمعنى اللغوى، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحى، وليس التحذير فى الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن مباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحا بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر ــ إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادرا من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيسا ، بل هو شاذ فى الحالين .

ثم اعلم أن للتحذير ثلاث طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك فى هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول «إياك والأسد» أو تخفضه بمن فتقول «إياك من التوانى» أو تنصب المحذور بغير عاطف ــ عند سيبويه وجماعة ، وسنقرره لك قريبا ــ فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عطف فقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِــرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا ... وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافا إلى ضمير المحذر المخاطب ، ولك فى هذا الوجه أن تجىء بما ذكر من غير عطف ولا تكرار فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » =

فإن ذُكِرَ المحذّر بلفظ « إيَّا » فالعامل محذوف لزوما ، سواء عَطَفْتَ عليه ، أم كَرَّرْته ، أم لم تعطف ولم تكرر ، تقول : « إيَّاكَ وَالأَسَدَ » الأصل « احْذَرْ تَلاَقِيَ نَفسِكَ وَالأَسَدَ » ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى فانتصب ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ » والأصل « بَاعِدْ نَفسَكَ مِنَ الأَسَدِ » ، ثم حُذِف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إياكَ الأَسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى ، وهو رأىُ ابن الناظم ، ولا خلاف فى جواز « إيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » لصلاحيته لتقدير من[1] .

= الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكررا أو معطوفا عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « الكسل والتوانى » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولا أن النحاة يختلفون فى نحو قولك « إياك الأسد » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إيا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل فى الأسد غير العامل فى إياك ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل فى المحذر غير العامل فى المحذر منه ، وذهب ابن الناظم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إياك الأسد » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالكلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إياك من الأسد » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذى كان مجرورا بها فتقول « إياك الأسد » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل فى إياك فعلا يتعدى إلى مفعول واحد — يعنى =

ولا تكون « إيَّا » فى هذا الباب لمتكلم ، وَشَذَّ قولُ عُمَرَ رضى الله عنه « لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهَامُ ، وَإِيَّاىَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ » وأصله إيَّاى باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذورَ ومن الثانى المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَذَّ قولُ بعضهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِّ » والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلاَقِىَ نَفْسِه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثانى : إقامة الضمير وهو « إيَّا » مُقَامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضمر .

وإن ذكر المحذَّرُ بغير لفظ « إيَّا » أو اُقْتُصِرَ على ذكر المحذَّر منه ، فإنما يجب الحذفُ إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو « نَفْسَكَ نَفْسَكَ »

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيبويه — لم يجز لك نصب الاسم الذى كان مجرورا بها، فتقول « إياك الأسد » لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذى كان مجرورا شاذ ، وتخريج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل فى إياك فعلا يتعدى إلى اثنين بنفسه — يعنى كما هو تقدير ابن الناظم — جاز .

فإن كان المحذر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول « إياك من أن تفعل القبيح » جاز لك أن تحذف « من » سواء أقدرت العامل فعلا يتعدى لاثنين أم قدرته فعلا يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لاثنين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا لواحد فلأن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل « أن » جائز فى سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل « إياك الأسد » على أحد تقديرين، الأول أن يكون عامل « إيا » غير عامل « الأسد » والثانى أن يكون عاملهما واحدا ونقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام « إياك من الأسد » فحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذى كان مجرورا ، فإن التزامه تحكم .

والثانى نحو « الأَسَدَ الأَسَدَ » و (نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا)[1]، وفى غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — * خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ *

---

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس .

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمى ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ *

اللغة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والمكرمات ، وكأنه يقول : مالك ولسبيل المكارم والمحامد تسلكها ولست من أهلها « المنار » هى علامات توضع فى الطريق يهتدى بها السالكون، وفى الحديث : « إن للاسلام صوى ومنارا كنار الطريق » ، وقال العينى — وتبعه الصبان والشيخ خالد — إن المنار حدود الأرضين ، وليس بشىء « وابرز » اظهر « برزة » اسم أم عمر بن لجأ الذى يهجوه « اضطرك القدر » ألجأك القدور الذى لايغالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بخل « يبنى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « المنار » مفعول به ليبنى « به » جار ومجرور متعلق بيبنى ، وجملة يبنى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول «وابرز» الواو عاطفة ، وابرز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ببرزة » جار ومجرور متعلق بابرز « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بابرز « اضطرك » اضطر : فعل ماض . وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » فى التحذير ؛ لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه — وهو قوله « الطريق» — وهذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعلم : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اهـ .

هذا باب الإغراء[١]

وهو : تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله .

وحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التحذير الذى لم يُذْكَر فيه « إيّا » ؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله إلا فى عطف أو تكْرَار ، كقولك « المُرُوءَةَ وَالنَّجْدَةَ » بتقدير الزم ، وقوله :

٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ *

---

(١) الإغراء فى اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا» إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه فى مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحا بأنه «اسم منصوب بالزم محذوفا وجوبا».

٤٥٩ — نسب الأعلم (ج ١ ص ١٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشى، والصواب أنه لمسكين الدارمى ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ *

اللغة : « أخاك » لايلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعلم أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندى ؛ لقوله بعد ذلك :

وَإِنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ ، فَاعْلَمْ ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِى بِغَيْرِ جَنَاحِ ؟

فيكون قد أوصى أولا على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الهيجا » أراد بها الحرب ، وهى تمد وتقصر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبيد بن ربيعة العامرى :

* يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

ومن شواهد مدها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب . =

ويقال : « الصَّلاَةَ جَامِعَةً » فتنصب « الصلاة » بتقـدير احْضُرُوا ، و « جامعةً »(١) على الحال ، ولو صُرِّح بالعامل لجاز .

* * *

الإعراب : « أخاك » أخا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الـكلام : الزم أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » توكيد لفظى للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسم إن ، وهو مضاف وضمير الغائب فى « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذى لا أخاه موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا» جار ومجرور متعلق بساع «بغير» جار ومجرور متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية للجنس و « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة فى هذا التركيب ونحوه منهم أبوعلى الفارسى وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهرة.

الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب فى مثل هذا بعامل واجب الحذف ، لـكونه مكرراً .

(١) يجوز فى هذه العباره ــ وهى قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه .

الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .

الوجه الثانى : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثانى خبرا عنه.

الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثانى ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، وأما نصب الثانى فعلى أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، وكأنك قد قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثانى ، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء ، نعنى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثانى فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهى جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال(١)

اسمُ الفعلِ : ما نَابَ عن الفعل مَعْنًى واستعمالاً، كـ « شَتَّانَ » و « صَهْ » و « أَوَّهْ »(٢) .

---

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمدلولاتها — وهو الأفعال أنفسها على أرجح المذاهب — أن المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ ، والسر فى هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل « أف » فكأنه قال : أتضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً شديدا ، وإن قال « واها » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبحثان يجمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك — مع ذلك — رأى المؤلف فى كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، وللنحاة فى ذلك آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية ، وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ المبدوء بالشين والمنتهى بالنون ، وهذا الاسم يدل على لفظ افترق الدال على الحدث — وهو الافتراق — والزمان : الذى هو الماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هى منها ، وهذه الألفاظ تدل على معانى الأفعال وهى الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى ينسب إلى سيبويه ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلالته على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، والمصادر نائبة عن الأفعال ، وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم =

والمرادُ بالاستعمالِ كونُهُ عاملاً غيرَ معمول ؛ فخرجَتِ المصادرُ والصفات في نحو « ضَرْباً زَيْداً » و « أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

ووُرُودُه بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » و « آمِينَ » بمعنى اسْكُتْ وانْكَفِفْ واسْتَجِبْ ، ونَزَالِ ، وبابه[1] ، وبمعنى الماضي والمضارع

= يكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية: أن المصادر النائبة عن الأفعال معربة نحو قولك «ضربا زيدا» وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية.

الرأي الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية ، وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لاينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كمه وصه ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لاتتصل به نون التوكيد .

المبحث الثاني : ويتضمن القول في هذه الأسماء ، ألها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لامحل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبني على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال ــ وإن خالف في بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثاني : أنها في محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى المازني ، وهو مبني على أنها نائبة عن المصادر .

القول الثالث : أنها في محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما في قولك « أقائم زيد » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيا على القول بأنها دالة على معاني الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة في اسم الفعل ، أينقاس في بعض الأبواب أم لاينقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لاينقاس في شيء أصلا . وأنه يجب أن يقتصر منه على ماسمع من العرب ، لأن قياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء . وذهب غير =

قليلٌ ، كـ « شَتَّانَ » و « هَيْهَاتَ » بمعنى افْتَرَقَ وَبَعُدَ ، و « أوَّهْ » و « أُفٍّ » بمعنى أتَوَجَّعُ وأتَضَجَّرُ ، و « وَا » و « وَىْ » و « وَاهًا » بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : (وَىْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْـكَافِرُونَ)[1] أى : أَعْجَبُ لعدم فَلاَحِ الـكافرين ، وقول الشاعر :

٤٦٠ — * وَا بِأَبِى أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ *

= المبرد إلى أن باب نزال قياسى ، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .

والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسى ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس فى كل فعل ثلاثى تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفا لشىء من هذه الشروط فهو شاذ .

فإن كان الفعل رباعيا أو ثلاثيا مزيدا فيه لم يبن منه ، وشذ قول الراجز .

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل ، وجعل « دراك » مقيسا ، وجعل هذا نظير إجازة سيبويه ومتابعيه قياس فعل التعجب من أفعل ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو « دحرج » وجعل قرقار قياسا فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .

وإن كان الفعل جامدا كنعم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبن منه ، فلا يقال « نعام » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصا نحو « كان » لم يبن منه ، فلا يقال « كوان » .

ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الـكسر فى لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر فى باب المعرب والمبنى من أنه أشبه الحرف شبها استعماليا ، وأما كون بنائه على حركة فللتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهى ساكنة ، وأما كون هــذه الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد يفتحون آخره إتباعا لحركة ما قبل الألف ، وتخفيفا .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجز من بنى تميم ، ولم يعين أحد — ممن اطلعنا على كلامه — اسمه ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله : =

وقول الآخر:

٤٦١ — * وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهاً *

* * *

كأنَّمَا ذرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أوْ زَنْجَبِيلٌ ، وَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

اللغة : « وا » اسم معناه أعجب « فوك » أى فمك « الأشنب » وصف من الشنب — بفتح الشين والنون جميعاً — وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب : « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأبى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع « وفوك » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « الأشنب » نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب العينى إلى أن الواو فى « وفوك » للاستئناف ، وفو : مبتدأ ، وضمير المخاطبة مضاف إليه ، و « كأنما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة « ذر » فعل ماض مبنى للمجهول « عليه » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل ذر ، والجملة من ذر ونائب فاعله فى محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العينى ، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح ، وهو وجه مليح لا بأس به .

الشاهد فيه : قوله « وا » فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى أبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى يروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبى الغول بعض أهل اليمن . وما ذكره المؤلف ههنا بيت من قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

هِيَ المُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

فصل : اسمُ الفعل ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كشَتَّان وصَهْ ووَىْ[١] .

الثانى : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الْزَمْ ، ومنه (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)[٢] أى : الزَمُوا شأنَ أنفسكم[٣] ، و « دُونَكَ زيداً » بمعنى خُذْه ، و « مَكَانَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة توكيد للجملة السابقة ، وقد عطفت إحداهما على الأخرى بثم كما هو الأصل فى توكيد الجمل مثل قوله تعالى : (كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون) « واها » توكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من توكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » فى المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفى مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بتثليث السين بمعنى سرع ، وفى المثل « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » فى نحو قوله تعالى (قالت هيت لك) بمعنى تهيأت ، وذكروا منه أيضا « لعا » بمعنى انتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة فى الكاف المتصلة بعلى ، فقال ابن بابشاذ : هى حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هى ضمير المخاطب ، ثم قال الفراء : هى فى محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائى : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو اللزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ لاَ تَعْدِلْ بِهِ ... أَحَداً إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

ونوزع فى هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة . =

بمعنى اثْبُتْ ، و « أَمَامَكَ » بمعنى تَقَدَّمْ ، و « وَرَاءكَ » بمعنى تَأَخَّرْ ، و « إِلَيْكَ » بمعنى تَنَحَّ ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر اسْتُعْمِلَ فعلُه ، ومصدر أُهْمِل فعلُه ؛ فالأول نحو « رُوَيْدَ زَيْداً » فإنهم قالوا : أَرْوَدَهُ إِرْوَاداً ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صَغَّرُوا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَام فعله ، واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله ؛ فقالوا « رُوَيْدَ زَيْدٍ » وتارة مُنَوَّناً ناصباً للمفعول ؛ فقالوا « رُوَيْداً زَيْداً » ثم إنهم نقلوه وَسَمَّوْا به فعله ؛ فقالوا « رُوَيْدَ زَيْداً »(١) ، والدليل على أن هذا اسمُ فعلٍ كونُهُ مبنيًّا ، والدليلُ على بنائه كونُه غيرَ مُنَوَّنٍ ، والثانى قولهم « بَلْهَ زَيْداً »(٢) ، فإنه فى الأصل مصدرُ فعلٍ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لدَعْ واتْرُكْ ، يقال « بَلْهَ زَيْدٍ » بالإضافة إلى المفعول كما يقال « تَرْكَ زَيْدٍ » ثم قيل « بَلْهَ زَيْداً »(٢) بنصب المفعول وبناء « بَلْهَ » على أنه اسمُ فعلٍ .

* * *

فصل : يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاه ؛ تقول « هَيْهَاتَ نَجْدٌ » كما تقول « بَعُدَتْ نَجْدٌ » قال :

---

(١) من كلام العرب الذى جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا ثَدْىُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَـكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَيَامِنُ

(٢) من كلام العرب الذى جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك فى إحدى روايتيه وتقدم إنشاده فى باب المفعول المطلق :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :

تَمْشِى الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا مَشْىَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الْجِلَّةَ النُّجُبَا

٤٦٢ — * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » و « تَرَاكِ زَيْداً » كما تقول : « اُتْرُكْ زَيْداً » .

وقد يكون اسمُ الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوْجُهٍ باعتبارها ، قالوا « حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ » بمعنى ائت الثريدَ ، و « حَيَّهَلْ عَلَى الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلْ بِعُمَرَ » أى : أَسْرِعُوا بذكره .

---

٤٦٢ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفى ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ *

ويروى « أيهات » فى المواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضى « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبنى على السكون فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو حرف عطف ، هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة فى محل رفع صفة ثانية لخل ، أو فى محل نصب حال منه لأنه تخصص بالوصف بالجار والمجرور قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » فإن قوله « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذى هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال فى قوله « وهيهات خل » .

ولا يجوز تقديمُ معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائى ، وأما (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ)[(١)]، وقوله :

٤٦٣ — * يَأَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا *

فمؤوَّلان[(٢)] .

* * *

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، وقد نسبه الشيخ خالد لجارية من بنى مازن ، والصواب ماقدمناه ، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إليه أبياتا أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* إِنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا *

اللغة : « المائح » هو بالهمزة المنقلبة عن الياء — الذى ينزل فى جوف البئر ليملأ الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « ماح يميح ميحاً » فأما الذى يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو ماتح — بالتاء المثناة من فوق — « دلوى » الدلو: معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب، وها : حرف تنبيه « المائح » نعت لأى باعتبار لفظه مرفوع بالضمة الظاهرة « دلوى » يحتمل وجوها من الإعراب، أحدها : أن يكون مبتدأ، و« دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وله مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونكه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها : أن يكون مفعولا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذى بعده، وكأنه قال: خذ دلوى دونكا.

الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافا للكسائى الذى زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدما .

(٢) مما تأولوهما به أن المعمول — وهو « كتاب الله » فى الآية ، و « دلوى » فى =

فصل : وما نُوِّنَ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد الْتُزِمَ ذلك فى « وَاهاً » و « وَيهاً » كما الْتُزِمَ تنكيرُ نحو : أحدٍ وعَرِيبٍ ودَيَّارٍ(١) .

وما لم يُنَوَّن منها فهو معرفة ، وقد الْتُزِمَ ذلك فى « نَزَالِ » و « تَرَاكِ » وبابهما ، كما الْتُزِمَ التعريفُ فى المُضْمَرَات والإشارات والموصولات .

= بيت الشاهد — ليس معمولا لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما — وفى كل ما جاء مماثلا لهما — فعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ؛ ففى الآية تقديره « الزموا كتاب الله عليكم » وفى البيت تقديره « خذ دلوى دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل — كما لا يعمل متأخراً — لا يعمل محذوفا ، وقد أولوا الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب كتاب الله عليكم ، ومما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكا » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا والجملة فى محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير « دلوى دونكه » كما تقول : دلوى خذه ، ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة — معناه أحد ، وقد وقع فى قوله تعالى (لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا) وعريب — بفتح العين ، بوزن أمير — بمعنى أحد أيضا ، وقد وقع فى قول عبيد بن الأبرص :

* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبُ *

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفا للأول ، وهذا هو الذى يستعمل فى العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون مرادفا للواحد بمعنى المنفرد ، ومنه الوارد فى قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث أن يكون مرادفا لإنسان ، ومنه الوارد فى قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالنفى كما رأيت ، والرابع أن يكون اسما عاما فى جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال فى النفى ، ومنه قوله تعالى : (مامنكم من أحد عنه حاجزين) وكما يختص بالنفى يلازم التنكير فلا يستعمل معرفا إلا شذوذا !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيَيْن ، وقد جاء على ذلك : صَهْ ومَهْ وإِيهِ ، وألفاظٌ أخَرُ ، كما جاء التعريف والتنكير فى نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

***

هذا باب أسماء الأصوات

وهى نوعان ؛ أحدهما : ما خُوطِبَ به مالا يَعْقِلُ مما يُشْبِه اسم الفعل ، كقولهم فى دعاء الإبل لتشرب « جِئْ جِئْ » مهموزَيْن[1] ، وفى دعاء الضأن « حَاحَا »[2] ، والمعز « عَاعَا » غير مهموزين ، والفِعْلُ منهما حاحَيْتُ وعاعَيْتُ ، والمصدر حَيْحَاء وعَيْعَاء ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنْزُ هٰذَا شَجَرٌ وَمَاءْ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِى العَيْعَاءْ

---

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلا فقالوا : جأجأت بالإبل ، إذا دعوها لتشرب ، ثم لما كثر ذلك سموا الشراب جيئاً ، كما سموا البغل عدس فيما سننشدك إياه، (ص ٩٢ الآتية) قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الهِيءِ وَلاَ الجِيءِ امْتِدَاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك .

(٢) الذى فى صحاح الجوهرى « وحاء : زجر للابل ، بنى على الكسر لا لتقاء الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حاء وعاء ، أبو زيد : يقال للمعز خاصة : حاحيت بها حيحاء وحيحاءة ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين .

اللغة : « عاعيت » الأصل فى هذه الكلمة قولهم فى دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا منه فعلا ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمى » أو « صحت بغنمى ، وأكثرت من ذلك » والمستعمل من ذلك ما جاء فى هذا البيت ، وهو قولهم « عاعيت » وقد علم أن الألف لاتكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة فى الفعل ، إلا أن تكون زائدة كما فى قاتلت وضاربت ، وقد ذهب سيبويه ــ تبعاً للخليل ــ إلى أن أصل عاعيت : =

وفى زَجْر البغل « عَدَسْ » قال :

* عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ [1] *

= عيعيت - بوزن دعدعت ودحرجت - فقلبت الياء الأولى المفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاء بجزء العلة ، كما قالوا « طائى » فى طيىء ، قال سيبويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلا أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت لا ، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيحاء والعيعاء - بالفتح - كما قالوا : الحاحاة والعاعاة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت » اهـ كلامه ، والغرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قاتلت ، ووجهه ما ذكرنا أولا ، وذهب المازنى إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيبويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، فقلبت الواو الأولى ألفا لا نفتاح ما قبلها ، كما ذكر سيبويه فى الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة رابعة ، وما ذهب إليه سيبويه والخليل فى هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عنز » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر المبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعنى » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « العيعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعنى » شرطها ، وجوابها محذوف : أى لو ينفعنى العيعاء لأكثرت منه .

الشاهد فيه : أنشده المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذى هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أى : صوت وصحت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر فى البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداهما فى باب الموصول ، والثانية فى باب الحال ، وذكرنا نسبته وسببه فى الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذى ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذى هو قوله :
=

وقولنا « مما يشبه اسمَ الفِعْلِ » احترازٌ من نحو قوله :

٤٦٥ — * يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ *

= * أَمِنْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

والشاهد فيه ههنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما فى قول الراجز :

* إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ *

والدليل على أن « عدس » فى هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذى هو على ، واسم الصوت لا يعمل فى شىء ولا يعمل فيه شىء ، وستقف على هذا الحكم فى كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى ، من قصيدة له مشهورة معدودة فى المعلقات ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

* أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ *

اللغة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً - اسما موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء — بفتح القاف — أى خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد - الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه ليس مما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

٤٦٦ — * أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَـلِي *

الثانى : ما حُكِى به صوتٌ ، كـ « غَاقْ » لحكاية صَوْت الغُرَاب ، و « طَاقْ » لصوت الضَّرْب ، و « طَقْ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبْ » لصوت وقع السيف على الضريبة .

والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف المهملة فى أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

---

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة التى تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها فى عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

اللغة : « انجلى » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام « بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندى بأحسن حالا منك ، لأن تباريح الهوى وآلام العشق لا تفارقنى ليلا ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه «أيها» أى : منادى بحرف نداء محذوف وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً للفظها مرفوع بالضمة الظاهرة «الطويل» نعت لليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هى لام الكلمة ، أما الياء الموجودة فهى ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بصبح » جار ومجرور متعلق بانجل « وما » الواو واو الحال ، ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ، مرفوع أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ، وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة فى أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك فى أوائل الكتاب(١) .

* * *

هذا باب نونى التوكيد(٢)

لتوكيد الفعل نونان : ثقيلةٌ ، وخفيفةٌ ، نحو (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا)(٣) .
ويُؤَكَّد بهما الأمْرُ مطلقاً ، ولا يُؤَكَّدُ بهما الماضى مطلقاً(٤) .

---

(١) مضى ذلك فى باب المعرب والمبنى ، عند القول على المبنى من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف فى سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .

(٢) اختلف النحاة فى هذين النونين أهما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعا عن الآخر ، وهذا الرأى هو الصواب ، ويدل له أن بعض الأحكام التى تجرى على أحدهما لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفا فى الوقف نحو (وليكونا) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما فى قول الأضبط بن قريع الذى يأتى استشهاد المؤلف به * لا تهين الفقير .. * ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الخفيفة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هى الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد فى اللفظ وهو ظاهر وفى المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والخالى من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هى الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمحلات التى لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لننبهك إلى هذا .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولا أن نونى التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائما ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل الماضى لفظا ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً ... لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

فإما أن يكون مستقبلا معنى ، وإما أن يكون البيت شاذا .

وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيدُه بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثْبَتاً ، مُسْتَقْبَلاً ، جواباً لقَسَم ، غير مفصول من لامـه بفاصل ، نحو (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)(١) ، ولا يجوز توكيدُه بهما إن كان مَنْفِيًّا ، نحو (تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)(٢) ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)(٣)، وقول الشاعر :

٤٦٧ — * يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِىءٍ *

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ *

اللغة : « أبغض » مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض — بضم فسكون — ضد الحب « يزخرف » يزين ويحسن .

المعنى : يحلف أنه يمقت من يقول ويعد ولا يفى ، والعبارة العالية فى هذا المعنى قول الله تعالى : (لم تقولون مالا تفعلون ؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) ومثل بيت الشاهد فى المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ مَذِقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَالاَ يَفْعَلُ

الإعراب : « يمينا » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام : أقسم يميناً « لأبغض » اللام واقعة فى جواب القسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبغض =

أو كان مفصولا من اللام مثل (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ)[1] ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)[2] .

* * *

والثانية : أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإنْ المؤكَّدةِ بما ، نحو (وَإِمَّا تَخَافَنَّ)[3] (فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ)[4] (فَإِمَّا تَرَيِنَّ)[5] .

ومِنْ تَرْكِ توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرىء » مضاف إليه « يزخرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرىء « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لكل امرىء « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرىء ، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكده بالنون مع كونه فعلا مضارعا مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .

فإن قلت : فلماذا لاتؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟

فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ كما قلنا لك فإذا كان المراد به الحال كان فى إلحاق نون التوكيد به تناقضا ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية فى ترك التوكيد للفصل بين لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلَا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مريم

٤٦٨ — * يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ *

وهو قليلٌ ، وقيل : يختص بالضرورة(١) .

٤٦٨ — هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي *

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » فحذف ياء المتكلم ، وهي المضاف إليه ، وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذى عليه أكثر العلماء أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم على غير قياس « إما » مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة «تجدنى» تجد : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية ، «التخلى» مبتدأ أو اسم ما النافية « عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلى « من » حرف جر « شيمى » شيم : مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وشيم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أو ما واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدنى » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن المؤكدة بما الزائدة كما أكد فى الآيات التى تلاها المؤلف ، وترك التأكيد فى هذه الحالة — عند قوم من النحاة — قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن النحاة يختلفون فى ترك التوكيد بعد «إما» أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد «إما» واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيبويه — وتبعه على ذلك أبو على الفارسى وكثير — إلى أن =

. . . .

= توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع فى القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .

وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحرى بالقبول ، وقد كثر مجىء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ، ومن ذلك قول امرىء القيس :

فَإِمَّا تَرَيْنِي لاَ أُغَمِّضُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ إِلاَّ أَنْ أَنَامَ فَأَنْعَسَا
فَيَارُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسَا

ومن ذلك قول امرىء القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيْنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفِقُ أَكْفَانِي
فَيَارُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ وَعَانٍ فَكَكْتُ الْغُلَّ عَنْهُ فَفَدَّانِي

ومن ذلك ما رواه السكرى لامرىء القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيْنِي بِي عِـــــلَّةٌ كَأَنِّي نَكِيبٌ مِنَ النِّقْرِسِ

ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسى :

إِمَّا تَرَيْنَا وَقَدْ خَفَّتْ مَجَالِسُنَا وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَكْتُوبُ

ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره فى باب الفاعل :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّـــةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومن ذلك قول الشاعر :

فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيًا عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلاَ أَتَنَعَّلُ

ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُمْحِلِ

ومن ذلك قول رؤبة :

إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْزِي

وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنُهُ طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب[1]، كقوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً)[2]، وقول الشاعر :

٤٦٩ — * هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ *

---

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهى النهى ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فأما النهى فشاهده الآية الكريمة التى تلاها المؤلف حيث أكد فيها (تحسبن) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

وهو الشاهد (رقم ٣٩٦) الذى مضى فى باب النعت ، وأما التحضيض فشاهده البيت (رقم ٤٦٩) الذى أنشده المؤلف هنا ، وأما التمنى فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « ترياني » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة التمنى وهى ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقا بأداة الاستفهام وهى الهمزة ، وسترد عليك كل هذه الأبيات مشروحة.

وقد ترك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التحضيض لأنه أخوه وإن كانت حقيقتهما مختلفة نوع اختلاف.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا عَهِدْتُكِ فِى أَيَّامِ ذِى سَلَمِ *

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المخاطب وحثه وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنن » أصلها تمنينن فلما حذفت نون الرفع لما سنذكره التقى ساكنان ، فحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقائهما ، ومعناه تنعمين وتجودين وتتكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعا ــ اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام.

=

وقول الآخر :

٤٧٠ — * فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيْنَنِي *

= المعنى : يحث محبوبته على أن تعده بالوصال وعدا لا تخلفه ، ويذكرها بما كان منها فى هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تحضيض مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للفصل المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين فى المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « بوعد » جار ومجرور متعلق بتمنين « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « مخلفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن « فى أيام » جار ومجرور متعلق بعهدتك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكده لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التحضيض الذى هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمنينن » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة تخلصا من توالى الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ — ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ *

اللغة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التى يلتقى فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه فى هذا اليوم ورتب علمها عليها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعث إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنترة بن شداد العبسى: =

وقوله :

٤٧١ — * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً *

* * *

= وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ وَالرِّمَاحُ نَوَاهِلٌ مِنِّي وَبِيضُ الهِنْدِ تَقْطُرُ مِنْ دَمِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف المخاطبة اسمه مبنى على الكسر فى محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترينى الآتى ، ويوم مضاف و « الملتقى » مضاف إليه « ترينى » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال، وياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر ليت « لكى » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تعلمى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لخبر أن ، وأن مع مادخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعلمى .

الشاهد فيه : قوله « ترينى » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمنى وهى قوله « ليت » .

٤٧١ — ذكروا أن هذا الشاهدمن أبيات سيبويه التى كانت مجهولة، ولكنى رأيته قد نسب فى النسخة المطبوعة فى مصر من كتاب سيبويه(٢/١٥١) إلى المقنع، وقد نسبه الشنقيطى الكبير إلى امرىء القيس بن حجر الكندى ، وذكر القصيدة التى منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ *

اللغة : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلىء » فعل أمر ماضيه « حلأ » بتضعيف اللام — أى : منع وطرد ، فخفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التى هى أصل فى نحو «وف وعدك» =

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة

= و « زك مالك » كذا قيل ،والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من التحلية وهى التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شىء « كندة » بكسر الكاف وسكون النون - اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلا » أى جماعة من الناس .

الإعراب :« قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطيمة » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « حل » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لحل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر «مدحه» مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على ما ارتضيناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أفبعد » الهمزة للاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف وتقدير الكلام : أتعتد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعـــد مضاف و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبيلا » مفعول به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام ، وهو الهمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعَنِّى ارْتِيَادُ البِلاَ دِ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

حيث أكد « يمنعنى » بالنون الثقيلة لوقوعه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِى وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِيَنَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلاَ

فإن قوله « نفعلا » مؤكد بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ، وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوقف.

التى لم تُسْبَقْ بإنْ ، كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)[1]، وكقولهم :

٤٧٢ — * وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا *

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة فى تأكيد المضارع المنفى بلا قول النابغة الذبيانى يخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغٌ عَمْرَو بْنَ هِنْدٍ آيَةً وَمِنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الإِنْذَارِ

لاَ أَعْرِفَنَّكَ مُعْرِضاً لِرِمَاحِنَا فِي جُفِّ تَغْلِبَ وَارِدِي الأَمْرَارِ

وقول الآخر :

لاَ أُلْفِيَنَّكَ بَعْدَ المَوْتِ تَنْدُبُنِي وَقَبْلَ مَوْتِيَ مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وجعل المؤلف فى كتابه مغنى اللبيب توكيد المضارع المنفى بلا شاذا ، وذكر فى الآية الكريمة التى تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون ناهية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لاتصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لاتقع نعتا للنكرة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » فى الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذا ، وهذا كلام لانقره عليه لوقوعه فى القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفى قول الآخر :

فَلاَ الجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا وَلاَ الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يجىء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا فى بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

* قَدِيماً ، وَيُقْتَطُّ الزِّنَادُ مِنَ الزَّنْدِ *

اللغة : « عضة » بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة — شجرة ذات شوك من =

. . . .

=أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل فى لامها ؛ فقيل: لامها واو محذوفة عوض عنها هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها هذه التاء بدليل قولهم « عضهته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هى لامها ، وقد أشبعنا القول فى هذه المذاهب والاستدلال لها فى شرحنا على الأشمونى « شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما ينبت حول الشجرة ، وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبتت الشكير حول جذرها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون فى محل نصب بقوله سرق الآتى « مات » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتى «ميت» فاعل مات ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن: فاعل سرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله ينبتن الآتى « ما » زائدة « ينبتن » ينبت : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل ينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما ينبتن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو « ينبت » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد «ما» الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية .

ومثل هذا الشاهد قولهم فى المثل « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفى عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إنى أراك بعين بصيرة .

ومثله قولهم فى مثل آخر « بجهد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصيبه الإعياء ، أى لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم فى مثل آخر « بألم ما تختتنه » وأصله خطاب لامرأة ، و « تختتنه » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأصله الختان ، والهاء فى آخره هاء السكت ، والمثل يضرب=

وقال :

٤٧٣ — * قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ *

* * *

= لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكى سيبويه كل هذه الأمثال فى الكتاب (١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائى الجواد المعروف ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا *

وقبل هذا البيت قوله :

أَهِنْ لِلَّذِي تَهْوَى التِّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مُتَّ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمَا

الإعراب : « قليلا » نعت لمنعوت محذوف يقع مفعولا مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمدنك » الآتى ، وتقدير الكلام : يحمدك حمداً قليلا ، ولم نجعل ناصب المفعول المطلق هو يحمدنك الآتى لأن من المقرر أن الفعل المؤكد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفا فيتسع فيه مالا يتسع فى غيره « به » جار ومجرور متعلق بيحمد الآتى « ما » زائدة « يحمدنك » يحمد : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبنى على الفتح فى محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضمة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بيحمد مبنى على السكون فى محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وتاء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أى تجمعه « مغنما » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمدنك » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يحمد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إمَّا » كقوله :

٤٧٤ — * يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا *

= أن «ما» هنا زائدة وهى على معنى النفى، وقال الدماميني: ولا أدرى الوجه الذى عين ذلك .

وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة لإن قليلا، وهو تابع لابن مالك فى هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل فى ذاته ، لأن ابن مالك صرح فى بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ، فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك فى اختياراته .

الأمر الثانى : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمل ما التى تقع بعد رب ، وقد صرح ابن مالك فى شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعدما المتصلة برب شاذ ، ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى المعنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى الاستقبال ، فهما كالمتناقضين ، وكلام سيبويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد ربما ، فقد حكى قول العرب «ربما يقولن ذلك» وقد ورد فى قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَــلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبى حيان الفقعسى ، يصف جبلا عمه الخصب وحفه النبات، وهو تابع فى ذلك للعينى التابع للأعلم الشنتمرى، والذى عليه الناس أنه لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسى ، وأنه يصف وطب اللبن ، وأبو الصمعاء شاعر مخضرم ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا *

اللغة : « يحسبه » يخاله ويظنه « الجاهل » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شيخاً » أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين «معمما» لابساً العمامة . =

وكقوله :

٤٧٥ — * مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبِ *

* * *

= المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللبن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسيه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللبن فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسى .

الإعراب : « يحسبه » يحسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللبن الموصوف مفعول أول مبنى على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية «لم» حرف نفى وجزم وقلب « يعلما » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثان ليحسب « على » حرف جر « كرسيه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخا ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معمما » صفة لشيخ .

الشاهد فيه : قوله « لم يعلمن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله «يعلم» بالنون الخفيفة ، بعد حرف النفى الذى هو لم ، وقد نبهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . (انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٥) ومثله ما أنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر (ص ١٠٠) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَا رَبُّ أَنْ رُبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة أبيات لابنة مرة بن عاهان الحارثى ترثى أباها ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَبَداً ، وَقَتْلُ بَنِى قُتَيْبَةَ شَافِى * =

. . . .

اللغة : « نثقف » معناه نجد « آئب » اسم فاعل فعله آب يؤوب بمعنى رجع يرجع.

المعنى : إن من نلقاه منهم سنقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء لما فى صدورهم من حسيكة سببها الدماء التى أريقت منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « نثقفن » نثقف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بنثقف « فليس » الفاء واقعة فى جواب الشرط حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ، آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « من نثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو نثقف بالنون الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرع ، وهو من شواهد سيبويه (٢/١٥٢) :

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع بعد مهما التى هى أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفا للوقف .

ومثله قول الآخر :

نَبَتُّمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِى الثَّرَى حَدِيثاً مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

الشاهد فى قوله « ينفعا » حيث أكده بالنون الخفيفة وقلبها ألفا للوقف ، بعد « متى » .

ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن يكون الفعل شرطا كما فى بيت الشاهد وأن يكون جوابا وجزاء كما فى هذين البيتين اللذين أنشدناهما .

فصـــل
في حكم آخر المؤكَّد

اعلم أن هنا أصلين يُسْتثنى من كل منهما مسألة :

الأصل الأول : أن آخِرَ المؤكَّد يُفتح[1]، تقول «لِتَضْرِبَنَّ» و «اضْرِبَنْ»

ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسْنَداً إلى ضمير ذى لِين ؛ فإنه يحرك آخره حينئذٍ بحركةٍ تجانس ذلك اللينَ ، كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللِّينَ يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول : « اُضْرِبُنَّ يا قَوْمِ » بضم الباء ، و « اُضْرِبِنَّ يا هِنْدُ » بكسرها ، والأصل : اضْرِبُونَّ ، واضْرِبِينَّ ، ثم حُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَخْشَى » فإنك تحذف آخر الفعلِ وتُثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول « يا قَوْمِ اخْشَوُنَّ » و «يا هِنْدُ اخْشَيِنَّ» فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخِرَه ، بل تقلبه ياء ؛ فتقول « لَيَخْشَيَنَّ زَيْدٌ » و « لَتَخْشَيَنَّ يا زَيْدُ » و « لَتَخْشَيَانِّ يا زَيْدَانِ » و « لَتَخْشَيْنَانِّ يا هِنْدَات » .

* * *

(١) اختلف النحاة فى الفتحة التى قبل نون التوكيد المؤكد بها الفعل المضارع نحو لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسى وابن السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندهما مبنى على الفتح ، وذلك لتركبه مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيبويه والسيرافى والزجاج إلى أن الفعل — مضارعا كان أو أمرا — مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت الحركة هى الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال فى « لا تلعبن » مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تنفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام :

أحَدُها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قُومَا » و « اقْعُدَا » ؛ لئلا يلتقى ساكنان(١)، وعن يونس والكوفيين إجازته(٢)، ثم صَرَّحَ الفارسى فى الحجة بأن يونس يُبْقِى النونَ ساكنةً ، وَنَظَّرَ ذلك بقراءة نافع (وَمَحْيَاىْ)(٣) وذكر الناظمُ أنه يكسرُ النونَ ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَدَمِّرَانِّهِمْ

(١) الساكنان هما الألف التى قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبنى حينئذ على حذف النون ، فإذا كان الفعل مضارعا مرفوعا حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضا ، لكن حذفها حينئذ للفرار من اجتماع الأمثال .

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف ـ سواء أكانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد ـ بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثانيهما مدغما فى مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأسا ، فقد جاء فى أمثالهم « التقت حلقتا البطان » وهم حين يقولون هذا المثل يبقون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك فى قول أوس بن حجر :

وَازْدَحَمَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ بِأَقْـــوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعَا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (محياى ومماتى) بسكون ياء المتكلم مع سكون الألف قبلها ، فى الوصل فضلا عن الوقف ، وقراءة من قرأ (أآنذرتهم أم لم تنذرهم) بقلب الهمزة الثانية من (أأنذرتهم) ألفا ساكنة مع سكون النون التى بعدها ، وقراءة من قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همزة (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة الجميع فى (كهيعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغما فى مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما نحن بصدده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَدْمِيراً)[١]، وجَوزهُ في قراءة ابن ذَكْوَانَ (وَلاَ تَتَّبِعَانِ)[٢] بتخفيف النون .

وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً ، ويجب كَسْرُهَا ، كقراءة باقي السبعة : (وَلاَ تَتَّبِعَانِّ)[٢] .

الثاني : أنها لاتؤكِّد الفعلَ المسندَ إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يُؤْتَى بعد فاعله بألفٍ فاصلةٍ بين النُّونَيْنَ قصداً للتخفيف ؛ فيقال « اضْرِبْنَانِّ » وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف ، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسرها[٣] .

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

٤٧٦ — لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أصله « لاَ تُهِينَنْ » .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان ، وتوجيه هذه القراءة على أن الألف ضمير الاثنين ، والنون للتوكيد .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ، وإنما يتم الاستدلال بهذه القراءة إذا جعلنا الواو حرف عطف و « لا » بعدها حرف نهي ، فتكون الألف ضمير الاثنين والنون للتوكيد ، فإن جعلت لا نافية والواو للحال كانت النون علامة على رفع الفعل المسند لألف الاثنين ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٣) اعلم أن التقاء الساكنين يغتفر في العربية بشرطين ؛ أولهما : أن يكون أول الساكنين حرف لين كالألف ، وكالواو المفتوح ما قبلها أو المضموم ما قبلها ، وكالياء المفتوح ما قبلها أو المكسور ما قبلها ، وثانيهما : أن يكون ثاني الساكنين مدغما في مثله ، فإذا علمت هذا تبين لك السر الذي اعتمد عليه البصريون في جواز وقوع النون الشديدة بعد الألف ، وعدم جواز وقوع الخفيفة في هذا الموضع .

٤٧٦ — هذا الشاهد من كلمة للأضبط بن قريع السعدي ، قال ثعلب : بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ؛ والذي ذكره المؤلف من هذه الكلمة بيت من المنسرح قد حذف من أول جزئه الأول سبب خفيف ، فآخر الشطر الأول « أن » ولا تلتفت إلى ما قيل سوى هذا ؛ فإن أول الكلمة قوله :

. . . .

= لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَهْ وَالْمُسْيُ وَالصُّبْحُ لاَ فَلاَحَ مَعَهْ

اللغة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله فى اللغة الذى انكسر فقار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذى لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة « علك » هى لغة فى لعلك ، وقد تقدم فى أوائل حروف الجر بيانها وذكر أصحابها « تركع » أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مغايرة لها « رفعه » أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

المعنى : يقول : لا تحتقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدره ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدرى ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالا سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالا حسنة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفقير » مفعول به لتهين منصوب بالفتحة الظاهرة « علك » عل : حرف ترج ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « أن » حرف مصدرى ونصب « تركع » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يوما » ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التى سبق بيانها (فى ص٣١٢ من الجزء الثالث) « والدهر » الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « رفعه » رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب العائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعْطَى فى الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعَا)(١) (وَلَيَكُونَا)(٢)، وقول الشاعر :

٤٧٧ — * وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا *

= من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام فى « الفقير » لأن الألف التى بينهما ألف الوصل فلا حركة لها عند الوصل ، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلا على تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التى هى لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التى كان مدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبَنَّهَا *

اللغة : « الميتات » بفتح الميم وسكون الياء — جمع ميتة ، وهى الحيوان المأكول الذى فارق الحياة حتف نفسه من غير تذكية « لا تقربنها » أراد لاتطعمها ؛ فبالغ فى ذلك بالنهى عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التى رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « والميتات » الواو حرف عطف ، الميتات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ماذكرناه من الخلاف فى شرح الشاهد (رقم ٤٠٣) وعلامة نصبه على الحالتين الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تقربنها » تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات =

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفت ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبُنْ يا قَوْمِ » و « اضْرِنْ يا هِنْدُ » والأصلُ : اضْرِبُونْ واضْرِبِنْ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حذفْتَ النون لشبهها بالتنوين في نحو « جاءَ زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .

* * *

هذا باب مالا ينصرف

الاسم إنْ أَشْبَهَ الحرفَ بُنِيَ كما مر ، وَسُمِّيَ غير متمكن ، وإلاَّ أُعرب ، ثم المعرب إنْ أَشْبَهَ الفعلَ مُنع الصرف كما سيأتي ، وَسُمِّيَ غير أمكن ، وإلاَّ صُرِفَ ، وَسُمِّيَ أَمْكَنَ(١) .

= مفعول به مبنى على السكون في محل نصب «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نهي «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضميرمستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الشيطان» مفعول بهلتعبد «والله» الواو حرفعطف ، ولفظالجلالة منصوب علىالتعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله «فاعبدا» حيث أبدل النون الخفيفة ألفافي الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تتبع الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه يدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا: إندلالة لفظه على أنهفرع عنالاسم =

والصَّرْفُ : هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أَمْكَنَ ، وذلك المعنى هو عدمُ مشابهته للحرف وللفعل ، كـ « زَيْدٍ » و « فَرَسٍ » .

وقد عُلِم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُسْلِمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينُهُ لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

* * *

= من جهة كونه مأخوذا ومشتقا من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبنى عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مركبا من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبنى عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل وأما أن فى معنى الفعل ـ وهو الحدث ـ دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحدث لا بد له من محدث يحدثه وهو الذى يسمى فى علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسما ، فكان الفعل محتاجا إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين.

ثم اعلم أن للفعل أحكاما منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين العلتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مرارا أن الشىء إذا أشبه الشىء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى علة واحدة ، أو أشبهه فى وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ ـ بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قويا ، ومتى وجدت العلتان اللتان ترجع إحداهما لمعناه والأخرى للفظه قوى شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صَرْفُه لعلة واحدة[١]، وهو شيئان :

أحدهما : ما فيه ألفُ التأنيثِ مطلقاً ، أى مقصورةً كانت أو ممدودةً ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « ذِكْرَى » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضْوَى » و « زَكَرِيَّاء » ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جمعاً كـ « جَرْحَى » و « أَنْصِبَاء » ، أم اسماً كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « حَمْرَاء » .

والثانى : الجمع المُوَازِن لِفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ[٢]، كـ « دَرَاهِم » و « دنانير » .

(١) إنما كانت العلة الواحدة فى هذين الشيئين كافية فى منع الاسم من الصرف لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التأنيث لها جهتان ، أولاهما الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والمؤنث فرع عن المذكر ، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة لمدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكرا ، والجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل — وهو مايسميه النحاة صيغة منتهى الجموع — فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لاتجد فى العربية اسما مفردا مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، فى حين أنك تجد اصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرها من المفردات عنق ، ونحو حمر وصفر فإن نظيرهما من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالته على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) المراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءا بميم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، والمراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، سواء أكان مبدوءا بالميم نحو مصابيح أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس .

وإذا كان مَفَاعل منقوصاً فقد تُبدل كسرتُه فتحةً ؛ فتنقلب ياؤه ألفاً ؛ فلا يُنوَّن ، كـ « مَذَارَى » و « مَدَارَى » ، والغالبُ أن تبقى كسرته ؛ فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أُجْرِىَ فى الرفع والجر مُجْرَى قاضٍ وسارٍ فى حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ)[1] (وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)[2] ، وفى النصب مُجْرَى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِىَ)[3] .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد[4] ؛ فقيل : إنه أعجمى حُمِلَ عَلَى مُوَازنه من العربى ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالة ، ونقل ابنُ الحاجب أنّ من العرب من يصرفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك .

وإن سُمِّىَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمى مثل سَرَاوِيل وشَرَاحِيل

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء فى لفظ «سراويل» أمفرد أعجمى هو قد جاء على وزن الجمع العربى أم هو عربى ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سروالة ، وأنشد دليلا على ذلك قول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ　　فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

ويقال : مفرده سروال ـ بدون تاء ـ وممن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحريرى .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمى جاء على زنة الجمع العربى فعامله العرب معاملة الجمع تبعا للفظه

والذى صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ومن ذكرنا من حملة اللغة ، إذ هم نقلة أثبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم فى هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذى استشهدوا به مصنوع .

أو لفظٍ أُرْتُجِلَ للعلمية مثل كُشَاجِم[١]، مُنع الصرفَ .

* * *

النوع الثانى : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،

أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً ، وهو ما وُضع صفة ، وهو إما مَزِيدٌ فى آخره ألف ونون ، أو مُوَازِن للفعل ، أو مَعْدُول .

أما ذو الزيادتين فهو فَعْلاَن بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ، كـ « سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « لَحْيَانَ »[٢] بخلاف نحو : مَصَّان للئيم ، وسَيْفَان للطويل ، وأَلْيَان لكبير الأَلْيَة ، ونَدْمَان : من المنادمة لا مِنَ النَّدَم ؛ فإن مؤنثاتها فَعْلاَنة .

وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلُ بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلاَء كـ « أَحْمَر » ، أو فُعْلَى كـ « أفْضَل » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « أَكْمَر » و « آدَرَ » ، وإنما صُرِفَ أَرْبَعٌ فى نحو « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ » لأنه وضع اسماً ؛ فلم يُلْتَفَت لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ، وإنما منع بعضُهم صرفَ باب أَبْطَح وأَدْهَم للقيد وأَسْوَد وأَرْقَم للحَيَّة — مع

---

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والمشهور أنه بضم الكاف .

(٢) أما فعلان الذى جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع إحداهما إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهى زيادة الألف والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهى الوصفية لأنها فرع الجمود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعلان الذى لا مؤنث له كلحيان فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثا على فعلى ، وحكى قوم أن من العرب من يصرف هـــذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لهـا من الِاسْميَّة ، وربما اعتدَّ بعضُهم باسميتها فصَرَفَهَا ، وأما أَجْدَلٌ للصقر ، وأَخْيَلٌ لطائر ذى خِيلاَن ، وأَفْعًى للحَيَّة(١) ، فإنها أسماء فى الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت فى لُغة الأَكْثَرِ ، وبعضُهم يمنع صرفها لَلَمْحِ معنى الصفة فيها ، وهى القوة والتلون والإيذاء ، قال :

٤٧٨ — * فِرَاخُ القَطَا لاَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا *

---

(١) اختلف النحاة فى أصل « أفعى » فذهب أبو على الفارسى إلى أن أصل مادتها (ى ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أيفع ، فأخرت الياء التى هى فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلف ، وذهب ابن جنى إلى أن أصل مادتها (ف وع) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأخرت الواو التى هى عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف ع و) بدليل «الأفعوان» فلا تقديم ولا تأخير فى حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل ، وعليه يجرى كلام المؤلف.

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطامى عمير بن شييم ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ *

اللغة : « العقيليين » جمع عقيلى ، وهو المنسوب إلى عقيل - بضم العين ، بزنة التصغير - وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، ويحيى بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيتهم » أراد لقاءه إياهم فى الحرب « فراخ » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف مقصورًا — جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الكواسر التى تصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

المعنى : وصف الشاعر فى هذا البيت بنى عقيل بأنهم مهازيل ضعاف لا يثبتون عند=

وقال :

٤٧٩ — * فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلَا *

* * *

= الأعداء فى معارك الحرب ، وشبههم بالفراخ من جنس القطا — وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد — حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « العقيليين » اسم كأن ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكأن لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقى : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيليين مفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبنى على الفتح المقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « أجدل » مفعول به للاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو مختطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم فى الأصل وفى الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذى من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية — وهى القوة — فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* ذَرِينِى وَعِلْمِى بِالأُمُورِ وَشِيمَتِى *

وقبل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكِ الْخَيْرُ غُضِّى اللَّوْمَ عَنِّى ؛ فَإِنَّنِى ... أُحِبُّ مِنَ الأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلَا

اللغة : « ذرينى » اتركينى ودعينى ، والمستعمل من هذه المادة المضارع نحو قوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) والأمر كما فى قوله سبحانه : =

. . . .

=(ذرنى ومن خلقت وحيداً) فأما الماضى فقد أماتته العرب « وعلمى بالأمور » أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمتى » خلقى وسجيتى وطبيعتى ، وتجمع على شيم — بكسر الشين وفتح الياء المثناة من تحت (انظر الشاهد رقم ٤٦٨) « بأخيلا » الأخيل — بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة — اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق — بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى — وبهذه اللمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الخال الذى هو نقطة سوداء تكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرينى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلمى » الواو واو المعية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالأمور » جار ومجرور متعلق بعلم « وشيمتى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفى « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآتى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضا لما ذكرنا « بأخيلا » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهملة ، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيلا » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف — وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تتشاءم بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل — فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو العَدْل فنوعان :

أحدهما : مُوَازِن فُعَال ومَفْعَل ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفاق ، وفي الباقي على الأصَحِّ[1] ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً ؛ فأصلُ « جاء القَوْمُ أُحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعُوتاً ، نحو (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)[2] أو أحوالا ، نحو (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)[3] أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

---

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أهما مسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقي مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين الخمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما منعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من الخمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البناءين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوي أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحدان » و « ثنيان » ومن ذلك قول الحماسي :

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ   طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا

(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لنجدته جماعات وآحادا : أي واحدا واحدا) .

وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره راكب وركبان وصاحب وصحبان ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوي .

وربما استعملت هذه المعدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا   ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَا

(٢) من الآية ١ من سورة فاطر   (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثانى : « أُخَرُ » فى نحو « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ » لأنها جمع الأُخْرَى ، والأخرى أنثى آخَر — بالفتح — بمعنى مغاير ، وآخَرُ من باب اسم التفضيل ، واسمُ التفضيل قياسُه أن يكون فى حال تجرُّده من ألْ والإضافة مفرداً مذكراً ، نحو (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا)(١) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبَّ إِلَيْكُمْ)(٢) فكان القياسُ أن يقال « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ آخَرَ » و « بِنِسَاءٍ آخَرَ » و « بِرِجَالٍ آخَرَ » و « بِرَجُلَيْنِ آخَرَ » ولكنهم قالوا : أُخْرَى ، وأُخَرَ ، وآخَرُونَ ، وآخَرَانِ ، قال الله تعالى : (فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى)(٣) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)(٤) (وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا)(٥) (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ)(٦) .

وإنما خصَّ النحويون أُخَرَ بالذكر لأن فى أُخْرَى ألفَ التأنيث ، وهى أَوْضَحُ من العَدْل ، وآخَرُونَ وآخَرَانِ مُعْرَبَانِ بالحروف فلا مَدْخَلَ لهما فى هذا الباب ، وأما آخَرُ فلا عَدْلَ فيه ، وإنما العَدْلُ فى فروعه ، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أخرى بمعنى آخِرة ، نحو (وَقَالَتْ أُولاَهُمْ لِأُخْرَاهُمْ)(٧) ، جُمِعت على أُخَرٍ مصروفاً ؛ لأنَّ مذكرها آخِرٌ — بالكسر — بدليل

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف
(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة
(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة
(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة
(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة
(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة
(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى)[1] (ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ)[2]، فليست من باب اسم التفضيل .

وإذا سُمِّيَ بشيء من هـذه الأنواع بقى على منع الصرف ؛ لأن الصفة لَمَّا ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية[3] .

* * *

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف ـ من أنه إذا سمى بواحد من الثلاثة التى هى الوصف المزيد فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف المعدول ، فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعا من الصرف ـ هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلا من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باق بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ، فالعلتان اللتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشبعان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سمى بالممنوع من الصرف للوصفية والعدل كمثنى وثلاث انصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعللوا مقالتهم هذه بأن معنى مثنى المعدول اثنين اثنين ، فإذا سمى به صار معناه الذات المعينة ، فزال معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف الاسم ، فمحمد وخالد وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبى على الفارسى فى هذه المسألة روايتان ، إحداهما كمذهب الأخفش وأبى العباس ، والثانية كمذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتحلفه التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعا » اهـ .

ومما يحتج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ، خصوصا إذا لاحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة ، وهذا ما لا نظير له فى العربية .

النوع الثانى : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرةً ، وهو سبعة :

أحدها : العَلَمُ المركب تركيبَ المَزْجِ كـ « بَعْلَبَكَّ » و « حَضْرَمَوْتَ » وقد يضاف أول جُزْءَيْهِ إلى ثانيهما ، وقد يُبْنَيَان على الفتح ، وعلى اللغات الثلاث فإن كان آخِرُ الأولِ معتلا كـ « مَعْدِيكَرِبَ » و « قَالِي قَلاَ » وجب سكونه مطلقاً .

الثانى : العَلَمَ ذو الزيادتين كـ « مَرْوَانَ ، وعِمْرَانَ ، وعُثْمَانَ ، وغَطَفَانَ ، وأَصْبِهَانَ » .

الثالث : العَلَمَ المؤنث ، ويتحتَّم مَنْعُه من الصرف إن كان بالتاء كـ « فَاطِمَةَ » و « طَلْحَةَ » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْنَبَ » و « سُعَادَ » ، أو مُحَرَّكَ الوسط كـ « سَقَرَ » و « لَظَى » ، أو أعجمياً كـ « مَاهَ » و « جُورَ » ، أو منقولا من المذكَّر إلى المؤنث كـ « زَيْدَ » — اسمَ امرأةٍ — ويجوز فى نحو « هِنْد » و « دَعْد » الصرفُ وتركه[1] ، وهو أَوْلى ، والزجَّاج يُوجِبه ، وقال عيسى وَالجَرْمِيُّ والمبرد فى نحو « زيد » — اسمَ امرأةٍ — إنه كهند .

الرابع : العَلَمَ الأعجميُّ ، إن كانت علميته فى اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة كـ « إِبْرَاهِيمَ » و « إِسْمَاعِيلَ » وإذا سُمِّيَ بنحو « لِجَامٍ » و « فِرِنْد »[2] صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحوُ « نُوحٍ » و « لُوطٍ » و « شَتَرَ »[3] مصروفة ، وقيل : الساكنُ الوسطِ ذو وجهين ، والمُحَرَّكَةُ مُتَحَتِّمُ المنع .

---

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فقد صرف « دعد » فى المرة الأولى ، ومنع صرفه فى المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهر السيف ، قال أبو منصور الجواليقى فى كتاب المعرب : هو فارسى معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والتاء جميعا — اسم لقلعة من أعمال أران ، وأران — بفتح =

الخامس : العَلَم المُوَازن للفعل ، والمعتبَرُ من وَزْن الفعل أنوَاعٌ :

أحدها : الوزن الذى يَخُصُّ الفعلَ كـ « خَضَّمَ » لمكان ، و « شَمَّرَ » لفرس ، و« دُئِل » لقبيلة ، وكـ« انْطَلَقَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أعلاماً .

الثانى : الوزن الذى به الفعلُ أوْلى ؛ لكونه غالباً فيه كـ « إِثْمِد » و « إِصْبَع » و « أُبْلُم » أعلاماً ؛ فإن وجود مُوَازنها فى الفعل أكْثَرُ كالأمر من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالثُ : الوزنُ الذى به الفعلُ أوْلى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ فى الفعل ولا تدلُّ فى الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وأَكْلُب ؛ فإن الهمزة فيهما لا تدل ، وهى فى مُوَازنهما من الفعل نحو أذْهَبُ وأكْتُبُ دالة على المتكلم .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج بالأول نحو « امْرُؤٌ » علماً ؛ فإنه فى النصب نظير اذْهَب ، وفى الجر نظير اضْرِبْ ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالثانى نحو « رُدَّ » و « قِيلَ » و « بِيعَ » فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت بمنزلة قُفْلٍ ودِيكٍ فوجب صرفها ، ولو سميت بضُرْبَ مخففا من ضُرِبَ انصرف اتِّفاقاً ، ولو سميت بضَرِبَ ثم خَفَّفْته انصرف أيضاً عند سيبويه ، وخالَفَهُ المبردُ لأنه تغيير عارض ، وبالثالث نحو « أُلْبُب » — بالضم — جمعَ لُبٍّ علماً ؛ لأنه قد بايَنَ الفعلَ بالفك ، قاله أبو الحسن ، وخُولف لوجود الموازنة .

= الهمزة وتشديد الراء — إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل الدنوشرى صرف « شتر » ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم المؤنث الأعجمى إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا الثقة بالمؤلف لقلنا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيما ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وَزْنٌ هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ ، وتَضَارَبَ ، ودَحْرَجَ ، أعلاماً ، واحتجَّ بقوله :

٤٨٠ — * أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا *

---

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

اللغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أهي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهي باقية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجملته صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمي به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين ؛ أحدهما : أن أصله مصدر ممدود فقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل ، وكنى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد ويذلل عظائم الأمور ، أو عن كونه جلداً صبوراً على الملمات والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن مافيه من الأعاريب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام: أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافه محذوف ، كما ظهر في التقدير « وطلاع » الواو حرف عطف، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولا من فعل كان ممنوعا من الصرف مطلقا ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّىَ بـ « جَلاَ » من قولك « زَيْدٌ جَلاَ » ؛ ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

* نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ[(١)] * [٣٨]

وأن يكون ليس بعَلَم ، بل صفة لمحذوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَلاَ الأمُورَ .

السادس : العَلَمُ المختومُ بألف الإلحاق المقصورة ، كـ « عَلْقَى » ، و « أرْطَى » عَلَمين .

السابع : المعرفة المعدولة ، وهى خمسة أنواع :

أحدها : فُعَل فى التوكيد ، وهى : جُمَعُ ، وكُتَعُ ، وَبُصَعُ ، وَبُتَعُ ، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلاَوَات ، فإن مُفْرَدَاتها : جَمْعَاء ، وكَتْعاء ، وبَصْعَاء ، وبَتْعَاء ، وإنما قياسُ فَعْلاَء إذا كان اسما أن يُجْمَع على فَعْلاَوَات كصَحْرَاء وصَحْرَاوَات .

= والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركا بين الاسم والفعل أوهما فيه سواء لم يكن ممنوعا من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل أن تكون — مع تسليم علميتها — منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير الغائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علما بل هى فعل ماض باق على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم (وهو الشاهد رقم ٣٨) والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ *

والشاهد فيه هنا قوله « يزيد » فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ، ولذلك حكى على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولكان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثانى : سَحَرُ إذا أُريد به سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّحَر ، وقال صدرُ الأفاضل : مبنى لتضمنه معنى اللام .

وَاحْتُرِزَ بالقيد الأول من المبهم ، نحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)(١) ، وبالثانى من المعين المستعمل غيرَ ظرفٍ ؛ فإنه يجب تعريفُه بأل أو الإضافة ، نحو « طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا » ، وبالثالث من نحو « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ ، أو سَحَرَه » .

الثالث : فُعَلُ علماً لمذكر ؛ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه عِلّة ظاهرة غير العلمية ، نحو « عُمَر » و « زُفَر » و « زُحَل » و « جُمَح »(٢) ؛ فإنهم قَدَّرُوه مَعْدُولاً ؛ لأن العلمية لا تستقلّ بمَنْع الصرف مع أن صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل ، كـ « غُدَر ، وفُسَق » ، وكـ « جُمَع ، وكُتَع » ، وكـ « أُخَرَ » .

وأما « طُوًى » فَمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة ، لا العدل عن طَاوٍ ؛ لأنه قد أمكن غيره فلا وَجْهَ لتكلفه ، ويؤيده أنه يصرف باعتبار المكان .

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظا ، وهى : عمر ، وزفر ، ومضر ، وثعل ، وجشم ، وجمح ، ودلف ، وثعل ، وهبل ، وجحا ، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلع ، وكلها بضم الأول . وفتح الثانى ، كما أن كلها ليس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقدروا أنها معدولة عن وزن فاعل كعامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لزفر ، ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لاتكفى فى منع الصرف كما قلنا من قبل .

الرابع : فَعَالِ عَلَمًا لمؤنث ، كـ « حَذَامِ » و « قَطَامِ » فى لُغة تميم ؛ فإنهم يمنعون صَرْفَه ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كـ « زَيْنَب » فإن خُتِمَ بالراء كـ « سَفَارِ » اسماً لماء ، وكـ « وَبَارِ » اسماً لقبيلةٍ — بَنَوْهُ على الكسر ، إلا قليلا منهم ، وقد اجتمعت اللغتان فى قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرَماً وَعَادَا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْــــرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَــكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

---

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤١) والبيتان غير متصلين فى القصيدة ، وإنمــا صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرَماً وَعَادَا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ المَنَــايَا طَسْماً فَلَمْ يُنْجِهِ الحِذَارُ
وَحَلَّ بِالحَىِّ مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ
وَأَهْلُ جَــوٍّ أَتَتْ عَلَيْهِمْ وَأَفْسَدَتْ عَيْشَهُمْ فَبَارُوا
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِى نَائِحَــةٌ عُقْبُهَا الدَّمَارُ
وَمَرَّ دَهْــــرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَــكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن ورمال يبرين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلــكت هذه الأمة كما هلــكت عاد وثمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف طروقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إرما » مفعول به أول لتروا « وعادا » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار =

وأهْلُ الحجاز يَبْنُون الباب كله على الكسر ؛ تشبيهاً له بنَزَالِ ، كقوله :

٤٨٢ — إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

= ومجرور متعلق بقوله أودى « الليل » فاعل أودى « والنهار » معطوف عليه « ومر » الواو حرف عطف ، مر : فعل ماض « دهر » فاعل مر « على » حرف جر « وبار » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمر « فهلكت » الفاء حرف عطف ، هلك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « جهرة » مفعول مطلق لفعل محذوف ، نظير قولهم : قعد فلان القرفصاء ، والعينى يعربه حالا ، نظير قولهم: طلع زيد بغتة « وبار » فاعل هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله « وبار » فى آخر الشطر الأول من البيت الثانى ، وفى قافية ذلك البيت ؛ فإنه فى الموضع الأول بناه على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر بنى تميم ، ثم أعربه فى الموضع الثانى إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضمة لما اضطر إلى ذلك.

وزعم قوم أن الثانية ليست علما ، بل هى فعل ماض مسند لواو الجماعة ، والجملة معطوفة بالواو على جملة هلكت ، ومن حقها على هذا أن ترسم هكذا « فهلكت جهرة وباروا » .

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام : امرأته ، قاله ابن منظور فى لسان العرب (مادة رقش) .

اللغة : « حذام » اسم امرأة ، قال السيوطى : هى حذام بنت الريان بن جسر بن تميم ، ويقال : هى امرأة من عنزة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت مبنى على الكسر فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة فى جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى حذام مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبر إن « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « حذام » فاعل قالت ، =

الخامس : « أَمْسِ » مُرَاداً به اليومُ الذى يليه يومُك ، ولم يُضَف ولم يُقرَن بالألف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بنى تميم تمنع صرفه مطلقاً ؛ لأنه مَعْدُول عن الأَمْسِ ، كقوله :

٤٨٣ — * لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا *

= مبنى على الكسر فى محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبنى على الكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلا ، وقد دلت قوافى القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أقف علىَ نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤) ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِى خَمْسَا *

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إنى رأيت » « عجبا » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزا » جمع عجوز ، وهى من النساء المرأة التى هرمت وشاخت « السعالى » جمع سعلاة — بكسر السين وسكون العين — وهى الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جارياً على ألسنة العامة فى مصر .

ورواية الأعلم * عجائزا مثل الأفاعى خمسا *

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب «رأيت» فعل وفاعل « عجبا » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة فى جواب قسم =

وجمهورُهم يخصُّ ذلك بحالة الرفع ، كقوله :

٤٨٤— اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَاسُ   وَتَنَاسَ الَّذِى تَضَمَّنَ أَمْسُ

=مقدر، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ، وعجبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل على أن قوما من العرب يعاملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذى لا ينصرف فى أحواله كلها

ومن الناس من قال : إن «أمسا» فى البيت فعل ماض، والتقدير «مذ أمسى المساء» وأنت خبير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن الألف رابعة .

٤٨٤ — ولم أقف على نسبة هـذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت من الخفيف .

اللغة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان بكذا ، تريد أنه استمسك به وجعله عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال «الرجاء» هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه «عن» ظهر ، ويروى فى مكانه «عز» بالزاى ، ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ فَأَضْحَتْ   تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

« بأس » بالباء الموحدة ــ أى شدة ومشقة ، ويقع فى بعض الأمهات « يأس » بالمثناة التحتية « تناس » معناه تغافل ، ولا تلق بالا له .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم «عن» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « بأس » فاعل عن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبنى على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الذى » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أمس » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يَبْنُونه على الكسر مطلقاً ، على تقديره مُضَمَّناً معنى اللام ، قال :

٤٨٥ — * وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ *

والقَوَافِي مجرورة .

ــــــــــــــــ

= صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس تضمنه أمس .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أمس » فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ فدل ذلك على أن قوما من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .

٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف نجران ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ *

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؛ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أعلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون فى محل نصب « يجىء » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اليوم « به » جاز ومجرور متعلق بقوله يجىء ، وجملة يجىء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة ، وجملة أعلم وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف وقضاء من « قضائه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير الغائب العائد إلى أمس مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « أمس » فاعل مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أمس » فإنه مكسور مع أنه فى مكان المرفوع لكونه فاعلا ؛ فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فإن أردتَ بأمْسِ يوماً من الأيام الماضية مُبْهَماً ، أو عرّفته بالإضافة ، أو بالأداة فهو مُعْرَبٌ إجماعاً ، وإن استعملت المجرَّدَ المرادَ به معينٌ ظرفاً فهو مَبْنِي إجماعاً .

* * *

فصل : يَعْرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب[1] :

الأول : أن يكون أحَدُ سَبَبَيْهِ العلميةَ ثم ينـكَّرُ ؛ تقول « رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ وَعُمَرٍ وَيَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيمٍ وَمَعْدِيكَرِبٍ وَأرطًى » .

ويستثنى من ذلكَ ما كان صفة قبل العلمية ، كـ « أَحْمَر » و « سَكْرَان » فسيبويه يُبْقِيهِ غير منصرفٍ ، وخالَفَهُ الأخفَشُ فى الحواشى ، ووَافَقَهُ فى الأوسط[2] .

الثانى : التصغير المُزِيلُ لأحد السببين ، كـ « حُمَيْد » و « عُمَيْر » فى أحمد وعمر ، وعكْسُ ذلك نحو « تِحْلِىء » عَلَمًا ؛ فإنه ينصرفُ مُكَبَّراً ولا ينصرف مُصَغراً ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير[3] .

---

(١) فى هذه المسالة قولان آخران غير القول الذى اختاره المؤلف والذى حاصله أنه لا يجوز صرف الاسم الذى اجتمع فيه العلتان اللتان تقتضيان منعه من الصرف إلا بسبب من هذه الأسباب ، فأما أحد هذين القولين فهو أنه يجوز صرف الاسم الذى اجتمع فيه العلتان المذكورتان مطلقا ، أى وجد واحد من هذه الأسباب الأربعة أو لم يوجد ، وأما القول الثانى فحاصله أنه يجوز صرف الاسم الذى على صيغة منتهى الجموع ـ وهو المعبر عنه بالجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ـ فى الاختيار مطلقا : أى وجد أحد الأسباب المذكورة أو لم يوجد .

(٢) قد مضى قولنا فى الاسم الذى اجتمع فيه الوصفية والعدل ، ثم زالت عنه الوصفية فسمى به ، وبينا مذاهب النحاة فيه ، وعلة كل قول منها .

(٣) لأنه بعد التصغير يصير « تحيلىء » على وزن تدحرج مضارع دحرج .

الثالث : إرادةُ التناسب ، كقراءة نافع والكسائى (سَلاَسِلاً)[١] ، و (قَوَارِيراً)[٢] ، وقراءة الأعمش (وَلاَ يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْراً)[٣].

الرابع : الضرورة ، كقوله :

٤٨٦ — * وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ *

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة التى من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِى *

اللغة : « الخدر » بكسر الخاء المعجمة وسكون الذال المهملة — أصله المنزل تقصر فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة مخدرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها لاتبرحه ، ويكنون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج لحاجة من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالخدر الهودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير — هو لقب فاطمة ابنة عمه ، وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٤٥٤ الذى مضى فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلة — بفتح الواو وسكون الياء — وهى العذاب الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ، أى ماشياً على رجليه ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله فى بيت سابق على بيت الشاهد * ويوم عقرت للعذارى مطيتى * « دخلت » فعل وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاف و« عنيزة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة دخلت الخدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطِّرَادُ ذلك فى لُغَة[1] .

وأجاز الكوفيون[2] والأخفشُ والفارسىُّ للمضطَرِّ أن يمنعَ صرفَ المنصرفِ ، وأباه سائرُ البصريين ، واحْتُجَّ عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الأزَارِقَ بِالكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُور

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك فى الكلام .

* * *

= إليها « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الويلات » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب مقول القول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبنى على الفتح فى محل نصب « مرجلى » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله «عنيزة» حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علما لمؤنث

(١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض — وهو من شيوخ الكوفيين — علماء البصرة فى هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو على الفارسى — وهما من شيوخ البصريين — علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه فى هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد بيت من الكامل من كلام الأخطل التغلبى النصرانى ، من كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأبيرد .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا فى جمع أشعرى أشاعرة وفى جمع مهلبى مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء فى الجمع عوضا عن ياء النسبة ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن «بالكتائب» الكتائب : جمع كتيبة ، =

. . . .

وهى الفصيلة من الجيش ، وتطلق الكتيبة على الخيل المغيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد المنية ؛ لأنها تغتال الناس وتفتك بهم «شبيب» هوشبيب بن يزيد بن نعيم الشيبانى ، كان رأسا من رؤوس الخوارج فى عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفى ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَابْنِ مَرْوَانَ وَابْنِهِ
وَعَمْرٍو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبُ
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعْنَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح « الأزارق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لغائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله فى محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف ـ مع أنه ليس مما يمنع صرفه ـ حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّادَ فِيهَا وَالِدٌ حَدِبُ

فمنع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

فقد منع « مرداس » من التنوين مع أنه لايوجد فيه غير العلمية .

فصل : المنقوص المستحِقُّ لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعاً وجراً ، ونُوِّنَ باتِّفاق ، كـ « جَوَارٍ » و « أُعَيْمٍ » ، وكذا إن كان عَلَماً كـ « قَاضٍ » عَلَمَ امْرَأَةٍ ، وكـ « يَرْمِى » عَلَماً ، خلافاً ليونس وعيسى والكسائى (١) ؛ فإنهم يُثْبِتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جرًّا كما فى النصب ، احتجاجاً بقوله :

٤٨٨ — * قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى وَمِنْ يُعَيْلِيَا *

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَىَّ بِزَوْبَرَا

فقد منع « زوبر » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القريعى :

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

فقد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .

وقد قال ابن هشام المؤلف فى منع صرف المنصرف « وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اهـ .

(١) الذى اختاره المؤلف فى هذه المسألة هو مذهب سيبويه والخليل وأبى عمرو وابن أبى إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفوهم فى ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والكسائى وأبو زيد والبغداديون .

٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو فى كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذى ذكره المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمَّا رَأَتْنِى خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا *

اللغة : « يعيليا » تصغير يعلى علم رجل «خلقا» بفتح الخاء واللام جميعاً — أراد به رث الهيئة « مقلوليا » هو المتجافى المنكمش .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عجبت » عجب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « منى » جار ومجرور متعلق بعجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر «يعيليا» مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله فى غير العلم :

٤٨٩ — * وَلَـكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا *

* * *

= نيابة عن الـكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للاطلاق « لـما » ظرف زمان بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بعجب « رأتنى » رأى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية ــ وهو الأظهر ــ فهذا حال من ياء المتكلم ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثان لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقلوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه فى محل جر بإضافة لـما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يعيليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبدالله بن أبى إسحاق النحوى الحضرمى بالولاء ، وكان عبد الله يلحن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لـما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتنى فلحنت أيضاً ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ *

اللغة : « المولى » له عدة معان ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل النسب بالقبيلة ، ولـكنه لصيق بها ؛ والموالى فى نظر العرب من الخسة والضعة بحيث لا يرونهم فى مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبدالله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب : «لو» شرطية غير جازمة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا محل لها من الإعراب « هجوته » هجا : فعل ماض ، وتاء المتـكلم فاعله ، وضمير الغائب =

هذا باب إعراب الفِعْلِ

رافعُ المضارع تجرُّده من الناصب والجازم وِفَاقاً للفرَّاء ، لا حُلُولُه محلَّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلاَّ تَفْعَلُ »[1] .

* * *

= العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر « عبد » اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مولى » خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مواليا » حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

* * *

(١) اعلم أولا أن النحويين جميعا متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ماهو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنيا من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد عللوا بناء ماجاء مبنيا من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله ، على ماعلمت في باب المعرب والمبنى أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتمل معاني متعددة ، ولا يتأتى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلا عبارة « ما أحسن خالد » فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون مراد المتكلم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد =

. . . .

= المتكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد ، ولولا حركات الإعراب التى تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعانى ، فإذا فتح « أحسن » ونصب « خالدا » وقال « ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه ، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا ، وقال « ما أحسن خالد » دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أى أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه فى الحسن ، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب ، وإذا فتح « أحسن » ورفع خالدا ، وقال « ما أحسن خالد » دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد ، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب ، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعانى عن أخويه بشىء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر وترك هذا الكلام بتة ، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل فى الأسماء

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا فى الأصل فى الأفعال ما هو ؟ فقال البصريون : الأصل فى الأفعال البناء ، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضى ولا عن علة بناء فعل الأمر الذى يقولون هم ببنائه لأن كل واحد منهما قد جاء على ما هو الأصل فى نوعه ، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وقال الكوفيون : الأصل فى الأفعال الإعراب كالأسماء ، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذى يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ما هو الأصل فى نوعه ، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضى لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل فى نوعه .

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه المفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب .

فأما الكوفيون فقالوا : إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل فى نوعه فلا يسأل عن علته ، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعانى المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب ، وضربوا لذلك مثلا عبارة «لا تعن بالجفاء وتمدح خالدا» فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون المتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن =

. . . .

= كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفعل واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما ، مستقلا إما الأول وإما الثانى فلا يريد أن ينهاه عنه ، كما تحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء فى هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثانى وهو مدح خالد ، ويتميز بعض هذه المعانى من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعلين ـ وهما « تعن » و « تمدح » ـ مجزومين دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهى المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أفعل كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثانى منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثانى معنى المعية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثانى فلم يتعلق النهى به ، وإذا جاء بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثانى مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثانى، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثانى الاستئناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثانى ، فلما كانت المعانى المختلفة التى تفتقر فى التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا فى الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا فى الأسماء كما تقررون.

ويمكن أن يقال فى شأن هذا التوجيه الذى تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هى عليه كأن تقول فى العبارة التى شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهى عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالد » وإن أردت النهى عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت =

. . . .

= النهي عن الأول وإباحة الثاني قلت «لا تعن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح.

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشيء إذا شابه الشيء شبها قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع – لما أشبهه شبها قويا – هذا الحكم .

فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو « زيد قائم » والفعل المضارع يقع خبرا نحو « زيد يقوم » والاسم يقع صفة نحو « هذا رجل جواد » والفعل المضارع يقع صفة نحو « هذا رجل يجود » والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو « جاءنا الذى قام أبوه » أو وحده نحو « جاء القائم » وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو « جاءنا الذى يقوم أبوه » ونحو « جاء الذى يقوم » والاسم يقع حالا نحو « جاء زيد راكبا » والفعل المضارع يقع حالا نحو « جاء زيد يركب » فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .

الوجه الثاني: أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا المبحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فإن قلت : أفلست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين؟ .

قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا لكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلست أنكر شيئا منه ، وخاصة لأني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به .

وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

. . . .

= على الاسم، ويجعلون توارد المعانى المختلفة المحتاجة فى التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس ، وقد علمنا أن وجود العلة فى الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها فى الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة فى الفرع عن وجودها فى الأصل كان قياسا مع الفارق ، وهو لا يجوز ، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب فى الفعل المضارع هى مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة العديدة ومن بينها هذا الوجه ، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية فى إثبات المشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه فى كلام البصريين عن ذكره فى كلام الكوفيين ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم : أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به ، ألست ترى أنك لو قلت « يحضر محمد» كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أجزاء الزمانين ، فإذا قلت « سيحضر على » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليحضرن محمد» تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبل ، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثانى يشمل كل كتاب ، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل ، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضا .

الوجه الرابع منها : أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التى تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم ، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضى ولا على فعل الأمر ، تقول « إن محمدا ليضرب عمرا » كما تقول « إن محمدا لضارب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمدا لضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمدا لاضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل المضارع تقترن به هذه اللام ولا تقترن بأخويه الماضى والأمر، ووجدنا الأصل فى هذه اللام أن تقترن بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبهه الماضى ولا الأمر .

الوجه الخامس منها : أن الفعل المضارع واسم الفاعل يجريان معا على حركات وسكنات متوافقة ، فضارب يجرى فى الحركات والسكون على ما يجرى عليه يضرب ، ومستغفر يجرى كذلك مع يستغفر ، وهكذا، ونعنى بذلك أن الحرف المتحرك فى اسم الفاعل يقابله =

. . . .

= حرف متحرك فى الفعل المضارع، وإن لم تكن الحركة فى الفعل المضارع هى نفس الحركة التى فى اسم الفاعل ، ولا يقدح فى ذلك نحو يقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثانى من المضارع متحركا فى حين أن ثانى حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثانى من المضارع ساكن أيضا إلا أنه تحرك لعلة تصريفية .

وإذا علمت أن النحاة كلهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضا أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظا نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمرا » أو تقديرا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » أو محلا نحو « يسعين » من قولك « ليسعين محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون فى بيان العامل الذى عمل فيه الرفع ، ولهم فى هذا الموضوع أربعة أقوال ، ونحن نذكرها لك موضحة ، ونذكر لك — مع كل قول — ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض ، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول — وهو قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين ، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك— وحاصله أن الذى يرفع المضارع لفظا أو تقديرا أو محلا هو تجرده من الناصب والجازم ، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجودا وعدما ، نعنى أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع ، وكلما امتنع التجرد المذكور بأن سبقه ناصب أوجازم امتنع الرفع ، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسالك العلة ، نعنى أننا نستدل به على أن الأمر الذى يدور معه الحكم وجودا وعدما علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدمى ، والرفع أمر وجودى ، والأمر العدمى لا يكون علة للوجودى .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبنى على فهم خاطىء ، وذلك لأن المعترض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك ، =

. . . .

= وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عدميا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدمى لا يكون علة فى الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عدميا مطلقا ، لكن إذا كان عدميا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وههنا التجرد من قبيل العدمى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى — وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج — وحاصله أن العامل الرافع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » فى قولك « زيد يقوم » قد حل محل قائم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لايقع فيها ، وبيان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « مالزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد فى كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لايقع فى المكان الذى وقع فيه المضارع فى كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلوله محل الاسم أنه يقع موقعه فى الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث — وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج — وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعته — أى مشابهته — للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبا العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل المضارع راجع إلى ما هو الأصل فى الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المعترض عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصحح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل فى الأفعال الإعراب . =

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »[1]، ولا تقتضى تأبيدَ النفى

= القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أنيت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع ، وجزء الشىء لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع فى قولك « لن أزور عليا » وفى قولك « لم أزر عليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلى وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله «وهى لنفى سيفعل» أن لن تدل على نفى الفعل المستقبل ، وهو الذى يعبر المتكلم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع الذى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال، فإذا قال قائل « سيحضر خالد » فأردت أن تنفيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفى لن للفعل فى الزمان المستقبل على ضربين ، لأنه إما ان يكون لهذا النفى غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) فإن نفى البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) فإن نفى براحه الأرض مستمر إلى أن يجيئه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفى لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والمحال لا يقع ، فإنه لو وقع لانقلب ممكنا ، وهو لا يجوز .

ولا تأكيده ، خلافاً للزمخشري(١) ، ولا تقع دعائية ، خلافاً لابن

(١) ادعى جار الله الزمخشري دعويين كل منهما غير مسلمة له .
أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأنموذج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأبيد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهي إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفي لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفا ، ويكون نفي لن نوعا واحدا ، وقد استدل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا) .
ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولها أن « لن » لو كانت دالة على تأبيد النفي في كل مثال ترد فيه لكان ذكر ظرف دال على وقت معين معها تناقضا ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسيا) إذ كيف ينفي تكليمها إنسيا نفيا مستمرا لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعده عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأبيد النفي لكان ذكر لفظ (أبدا) معها تكرارا لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبدا معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى (ولن يتمنوه أبدا) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأبيد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) وقوله جلت كلمته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) .
وأما استدلاله على أنها تدل على تأبيد النفي بقوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلي كما قلناه في أول كلامنا ، وكلامه في دلالة لن وضعا ، ولئن سلمنا جدلا دلالتها على تأبيد النفي في هذه الآية بمعونة العقل فإنا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .
وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في الكشاف في تفسير قوله تعالى لموسى (لن تراني) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما يحتمل أن يكون المراد به نفي الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفي الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل «قم» فقلت له «لن أقوم» صلح =

السَّرَّاج[١] ، وليس أصلُها « لا » فأبدلت الألف نوناً ، خلافاً للفرَّاء ، ولا « لا أنْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائى .

* * *

الثانى : « كَىْ » المصدرية ، فأما التعليلية فجارةٌ والناصب بعدها « أنْ » مُضْمَرَةً[٢] ، وقد تَظْهر فى الشعر ، وتتعيَّن المصدريةُ إن سبقتها اللام ، نحو

= ذلك القول منك لأن تريد به أنك ممتنع عن القيام فى جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك ممتنع من القيام فى بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت «لا أقوم» لكان صالحا لذلك أيضا من غير أن يدل على تأبيد أو تأكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أى أن الفعل الذى يليها يكون مقصودا به الدعاء ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بقوله تعالى (رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين) وهو كلام عجيب ، لأن الآية الكريمة لايتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغى أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفى المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظاهر مجرما شكرا لتلك النعمة التى أنعم بها عليه .

وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار فى كتابه مغنى اللبيب أن لن تأتى للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـــتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن فى صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على النفى المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبرا أو إنشاء ، ولم يكتف بنفى هذا القول فى كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لايزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك فى مطلع باب حروف الجر (٢ص١٤ وما بعدها) أن الأخفش يرى أن كى لا تكون إلا حرف جر دالا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت فى الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن =

(لِكَيْلاَ تَأْسَوْا)(١) والتعليلية إن تأخرت عنها اللامُ أو أنْ ، نحو قوله :

٤٩٠ — كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا   وَعَدَتْنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

= الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة ، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفا مصدريا ، وأنه إذا وقع فى الكلام «أن» بعد كى كما فى قول جميل بن معمر * لكيما أن تغر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضا ، وكانت أن بدلا من كى ، وإذا وقعت اللام بعد كى فى كلام ما كما فى قول ابن قيس الرقيات . * كى لتقضينى رقية بعض ما * كانت كى مصدرية ناصبة المضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كى فى كلام ما كما فى قول العرب « كيمه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كى تفعل ماذا ؟ مثلا ، فكن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ — هذا الشاهد بيت من المديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل هذا البيت قوله :

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقَيَّةَ فِي   خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ

كَيْ لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ مَا   وَعَدَتْنِي . . . البيت ، وبعده

حُلْوَةَ إِذْ تُكَلِّمُهَا   تَمْنَعُ الْمَاعُونَ بِاللَّقَسِ

اللغة : « لتقضينى » لتوفى لى بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرأ ذمته منه « مختلس » ذكر العينى والبغدادى أنه مصدر ميمى بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشىء خطفاً ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهبا إليه أن يكون « مختلس » اسم مفعول من هذه المادة

الإعراب : « كى » حرف تعليل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لتقضينى » اللام للتعليل مؤكدة لكى ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذى مفعول ثان لتقضى « وعدتنى » وعد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

وقوله :

٤٩١ — * ... كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا *

= تقديره هى يعود إلى رقية ، والنون للوقاية، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول , والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثانى محذوف وتقدير الكلام : لتقضينى الذى وعدتنيه « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مختلس » مضاف إليه، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضينى » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وقول الآخر * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يختل وزن البيت .

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى، وليس بصحيح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا
لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُــــــرَّ وَتَخْدَعَا ؟

اللغة : « مانحا » اسم فاعل من المنح، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما « تغر » مضارع غررته تغره — من باب مد — إذا خدعته وزينت له غير الزين « تخدع » تفسير لتغر ، ومعناهما واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « أ كل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله =

. . . .

= «لسانك» لسان : مفعول أول لمانع ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «كيما» كي : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف أو حرف مصدري ونصب ، ولا وجه لواحد منهما «أن» حرف مصدري ونصب «تغر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «وتخدعا» الواو حرف عطف ، تخدع : معطوف على تغر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانع ، والتقدير : أأصبحت مانعا لسانك كل الناس للغرور .

الشاهد فيه : قوله «كيما أن تغر» فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها بعد كي — في هذه العبارة — يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام ، نحو قولك : جئت كي أتعلم ؛ وظهور أن بعد كي يعين أن تكون كي حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل لكانت حرفا مصدريا ؛ وقد علم أن «أن» حرف مصدري لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكي ؛ والتأسيس — أي كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر — أولى من التأكيد .

والحاصل أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كي وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كي لا يكون دولة) وبذكرها مسبوقة باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكي لا تأسوا على ما فاتكم) وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبوقة باللام وبعدها أن المصدرية كما في البيت الشاهد رقم ٤٩٢ الآتي وما سنذكره معه من الشواهد .

والثاني : أن العلماء — ونعني بهم هنا سيبويه وجمهور البصريين — يرون أن كي إذا نصبت المضارع فهي مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كي» قد تكون تعليلية بمعنى لام التعليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون — مع كل هذا — أن التأسيس خير من التأكيد ؛ ما لم يكن التأكيد أمرا لا مندوحة عنه فحينئذ يصار إليه .

=

ويجوز الأمْرَانِ في نحو (كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً)[١]، وقوله :

٤٩٢ — * أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي *

* * *

= وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكي أتعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كي » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كي » تعليلية لصرت إلى التأكيد ولك معدل عنه .

وإذا قلت « كيما أن تغر وتخدعا » تعين أن تكون كي حرف تعليل ، وأن حرف مصدري ؛ لأنك لو جعلت كي حرفا مصدريا لصرت إلى التأكيد ولك عنه معدل .

فإذا قلت « جئت كي أتعلم » جاز أن تكون كي مصدرية ولام التعليل قبلها مقدرة ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل وأن المصدرية مقدرة بعدها .

وإذا قلت « لكيما أن تطير » جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل فتكون هي مؤكدة للام .

وإنما رضيت بالتأكيد هنا لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدل .

فتحصل أن كي تكون مصدرية لاغير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .

(١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

اللغة : « تطير » تذهب بسرعة « بقربتي » القربة — بكسر القاف وسكون الراء — جلد الماعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شنا » الشن — بفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذي تخرق « بيداء » هي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها : أي يهلك « بلقع » بزنة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : «أردت» أراد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «لكيما» اللام =

الثالث : « أنْ » فى نحو (وَأَنْ تَصُومُوا)(١) (وَالّذِى أَطْمَعُ أَنْ

= حرف تعليل وجر، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفا مصدريا فأن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقربتى » الباء حرف جر ، قربة : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقربة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتتركها » الفاء حرف عطف ، تترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القربة مفعول به « شنا » حال من المفعول أو مفعول ثان لتترك « ببيداء » جار ومجرور متعلق بتترك « بلقع » صفة لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « لكيما أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التى يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِىَ عَثْرَةً
وَمَنْ ذَا الّذِى يُعْطَى الكَمَالَ فَيَكْمُلُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع فى أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) وقول العرب فى مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » وقولهم فى مثل آخر « أن ترد الماء بماء أكيس » والتقدير فى الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفى المثل الأول : سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك إياه ، وفى المثل الثانى: ورودك الماء بماء =

يَغْفِرَ لِي)[١]، وبعضهم يُهْمِلها حَمْلاً على « ما » أُخْتِهَا ، أي : المصدرية ، كقراءة ابن مُحَيْصِن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَة)[٢]، وكقوله :

٤٩٣ — * أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا *

= أكيس، أي أكثر دلالة على العقل، وتقع أن في وسط الكلام فيكون المصدر فاعلا نحو قوله تعالى (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) التقدير : ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم ، أو يكون المصدر مفعولا به نحو قوله تعالى (فأردت أن أعيبها) التقدير : فأردت عيبها ، أو يكون المصدر مجرورا بالإضافة نحو قوله تعالى (من قبل أن يأتي يوم لابيع فيه) التقدير : من قبل إتيان يوم ، أو يكون مجرورا بحرف الجر نحو قول الراجز :

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ *

التقدير : من رؤيتها رأسي — إلخ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة ، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن هذه على أن أصلها (لمن أراد أن يتموا الرضاعة) فهو منصوب بحذف النون ، والجمع بالنظر إلى معنى « من » وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين ، لفظا ، ثم استتبع ذلك في الكتابة ، وهو تكلف .

٤٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مِنِّي السَّلاَمَ ، وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا *

اللغة : « تقرآن » يقال : قرأت السلام على زيد أقرؤه ، قراءة ، تريد أنك قلت له اقرأ السلام على فلان ، أي اتله أو أعده عليه « السلام » هو التحية مطلقاً ، سواء أكانت من لفظ السلام أم من غير لفظه « ويحكما » هو مصدر معناه « رحمة لكما » وانتصابه بفعل من معناه « ألا تشعرا أحداً » أي لا تعلما بما حملتكما من السلام عليها أحداً .

الإعراب : « أن » حرف مصدري مهمل مبني على السكون لا محل له من الإعراب =

وتأتى « أنْ » مُفَسِّرَة ، وزائدة ، وَمُخَفَّفَةً من أنَّ ؛ فلا تنصب المضارع .
فالمُفَسِّرَة هى : المَسْبُوقة بجملة فيها معنى القول دون حُرُوفه[1] ، نحو (فَأَوْحَيْنَا

= «تقرآن» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بعلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية والتأنيث ، أو لكونه مختوما بألف التأنيث الممدودة ، « ويحكما » ويح : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من معناه ، أى رحمتكما رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرآن « السلام » مفعول به لقوله تقرآن « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفى « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع «أحداً» مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرآن » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهمل جميعهم «ما» المصدرية لاستوائهما فى الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها فى عجز البيت الذى رويناه ، وذلك فى نظرنا قادح فى صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد فى هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هى المصدرية الناصبة المضارع ، ولكنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفاصل من الفواصل المعروفة، لأن جملة خبر أن المخففة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقد أو تنفيس أولو — إلخ الفواصل التى سبق بيانها والاستشهاد لكل منها فى باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر فى هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذا من هذه الناحية أيضا .

(١) جملة ما يشترط لتحقق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك مفصلة موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فنقول : =

. . . .

= الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفردا لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وأن فى هذه الآية مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (الحمد لله رب العالمين) فى محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو (آخر دعواهم) .

الشرط الثانى : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن افعل » فقال جماعة من العلماء : لايقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « افعل » فى محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما فى هذا المثال ، واجاز جار الله الزمخشرى فى قوله تعالى (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن (قلت) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها باقيا على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لاتكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصلى ، فإن خرج عن معناه الأصلى جاز أن تكون مفسرة له كما فى الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجدا أن ذهبا » فهذا التعبير خطأ بالإجماع . وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بتة فتقول « اشتريت عسجدا ذهبا » ويكون الاسم الثانى بدلا أو عطف بيان ، والثانى أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجدا أى ذهبا » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفعل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى فى هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر المنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء الملفوظ بها أو المقدرة . =

إِلَيْهِ أَنِ أَصْنَعِ الْفُلْكَ)[١] (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا)[٢] .

والزائدة هى : التالية لـ « لمَّا » ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)[٣] ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

* كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[٤] *

= هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا فى تعليل هذا المقال : إنك لوقلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك « أد واجبك » تفسيرا لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية ومابعدها ليس تفسيرا لما قبلها .

والصحيح فى هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين؛ لأنه إما أن يكون تفسيرا لنفس الفعل السابق وبيانا له نحو قولك « أمرته أن اضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن بيان لنفس أمرته ، وإما أن يكون تفسيرا وبيانا لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك » ليس تفسيرا وبيانا لقولك كتبت إليه ، ولكنه بيان المكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء فى نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به فى باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبينا الاختلاف الذى نشير إليه بياناً لا تحتاج معه إلى الإعادة ، والذى ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ *

والشاهد فيه ههنا قوله « كأن ظبية » فيمن رواه بجر ظبية ، فإن تخريج ذلك على أن ظبية مجرور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواه بالنصب فعلى أن « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعاريب وقد ذكرناها هناك .

أو بين القَسَمِ ولو[1]، كقوله :

٤٩٤ — * فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ *

---

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزاد فيها « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون، وزاد في غير هذا الكتاب موضعا رابعا ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :

فَأُمْهِلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ

وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا في هذا البيت ، وزعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها ، ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لاتقع بعد حتى .

والصواب أن «إذا» في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلا مقدرا تضاف هي إلى جملته ، والتقدير : فأمهله حتى إذا يقال فيه كأنه — إلخ .

وقد ذكر الأخفش أنها تزاد في غير هذه المواضع الأربعة ، وخرج على زيادتها قوله تعالى : (ومالنا ألا نتوكل على الله) زعم أن «أن» زائدة وأن تقدير الكلام : ومالنا لا نتوكل على الله ، لئلا يقع المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن «أن» في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدرا ، والأصل : ومالنا في ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قياسي سائغ .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بني عامر بن ذهل وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٥) ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

لَعَمْرِي لَئِنْ جَدَّتْ عَدَاوَةُ بَيْنِنَا لَيُنْتَحَيَنْ مِنِّي عَلَى العَظْمِ مِيسَمُ

فَأُقْسِمُ أنْ . . . . لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

الإعراب : «أقسم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف زائد مبني على السكون لامحل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبني على السكون لامحل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو «وأنتم» الواو حرف عطف . أنتم: معطوف على =

والمُخَفَّفَة من أنَّ هى : الواقعة بعد عِلْم ، نحو (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى)(١)، ونحو (أفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لاَ يَرْجِعُ)(٢)، أو بعد ظَنٍّ ، نحو (وَحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونُ)(٣)، ويجوز فى تالية الظن أن تكون ناصبة ، وهو الأرْجَحُ ، ولذلك أجمعوا عليه فى (أحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا)(٤)، واختلفوا فى (وَحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ)(٣)، فقرأهُ غيرُ أبى عمرو وَالأخَوَيْن بالنصب(٥) .

* * *

= نا فى قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلا « لكان » اللام واقعة فى جواب لو ، وكان: فعل ماض يجوز أن يكون تاما بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور فى الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أقسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم مذكور فى هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموقع مع حذف فعل القسم كما فى قول الشاعر :

أمَا وَاللهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أنْتَ وَلاَ العَتِيقِ

والتقدير : أقسم والله لو كنت حرا لعرفت لى منزلتى ، مثلا .

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان حمزة والكسائى ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى بالرفع =

الرابع : « إذَنْ » وهى حرفُ جــوَابٍ وجزاء[1] ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمُور :

= وههنا أمران تنبهك إليهما ، الأول : مذهب سيبويه والجمهور – وحاصله أن المعول عليه فى اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو المعنى ، فإذا جىء بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جىء بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيبويه ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبرة باللفظ ، فكلما كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن ، ولا إجراء الظن مجرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيبويه .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن ثمة موضعا تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى المبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيبويه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة المضارع بعد صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إذن » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا اختلافا كثيرا ذا مراتب يعقب بعضها بعضا ، ونحن نذكر لك هـــذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلاف الأول : أهى حرف أم اسم ؟ ولهم فى ذلك – على وجه الإجمال – قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلامك : إذا زرتنى أكرمك ، فجملة زرتنى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين . فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ومدخولها فى تأويل مصدر =

. . . .

= يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ — بسكون الذال — وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى — ثم حذفت الجملة التى تضاف إليها إذ ، وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الذال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام — ومثله كلام الكوفيين السابق — أشبه الأشياء بالتكهنات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف ، وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخليق بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؟ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الذال — و « أن » المصدرية ، نقلت حركة الهمزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذفت الهمزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذا وأن ، فحذفت الهمزة من أن ثم الألف من إذا للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى — مع تهافته — يدل على أنهما يريان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل النصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمر بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذن » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيكون للخليل =

. . . .

= رأيان في « إذن » والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذي ترى لك أن تأخذ به .

الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيبويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أوفي آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيبويه ، فذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لايفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقديفارقها ، فهي دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل « إني أحبك » فقلت له « إذن أظنك صادقا » فإن هذا الكلام الذي أجبت به لادلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التي اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن نتعرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع ، ونحن سنتمم كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استكملت «إذن» الشروط التي ذكرها النحاة استقراء من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، أم لايجوز ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قومامن العرب لاينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا ؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لغتهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحكاها عنه سيبويه (١/٤١٢) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي ، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحدمنهم رفع الفعل المضارع بعد « إذن » =

أحدُها : أن تَتَصَدَّرَ ، فإن وقعت حَشْواً أهملت ، كقوله :

٤٩٥ — * وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُهَا *

= متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائى والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل ، إلا أنه ينبغى لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لكنها – مع ذلك كله – لغة نادرة جداً .

٤٩٥ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذى أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا *

اللغة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموى العادل «بمثلها» أراد بمثل الكلمة التى قالها له حين حكمه فى اختيار الجائزة «أمكننى منها» أى جعلنى متمكنا منها «لا أقيلها» لا أتركها ولا أردها ، وهى بالقاف المثناة ، ويروى «لا أفيلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان يفيل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى مالا ينبغى الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «لى» جار ومجرور متعلق بعاد «عبد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه «بمثلها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاد أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وأمكننى» الواو حرف عطف ، أمكن : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق بأمكن «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أقيلها» أقيل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب . =

وأما قوله :

٤٩٦ — * إنِّى إذَنْ أهْلِكَ أوْ أطيرَا *

فضرورةٌ ، أو الْخَبَرُ محذوفٌ ، أى : إنى لا أستطيع ذلك .

= الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن فى هذا البيت قد وقعت فى حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة فى صدر جملتها .

ومما ينبغى أن تتنبه له أن « إذن » تقع حشوا فى ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وخبره ، نحو أن تقول « زيد إذن يكرمك » جوابا لمن قال لك : سأزوركم اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه ، نحو أن تقول « إن تزرنا إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء أكان القسم مذكورا نحو أن تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفا ، نحو أن تقول « لئن زرتنى إذن أكرمك » فإذن واقعة فى جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد فى البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها » هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو المتقدم فى الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا *

اللغة : « لاتتركنى » يريد : لاتصيرنى بهذه المنزلة ، ونظيره قول النابغة الذبيانى فى اعتذاراته للملك النعمان :

فَلاَ تَتْرُكَنِّى بِالوَعِيدِ كَأنَّنِى إلَى النَّاسِ مَطْلِىٌّ بِهِ القَارُ أجْرَبُ

« شطيرا » الشطير — بفتح الشين — مثل البعيد والغريب فى الوزن والمعنى « أهلك » أموت « أطير » بمعناه الأصلى أذهب بعيداً . =

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب(١)، وقد قرىء (وَإذَنْ

= الإعراب : « لا » حرف نهى « تتركنى » تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول أول لتترك مبنى على السكون فى محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله تترك « شطيرا » مفعول ثان لتترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إنى » إن : حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء «أهلك» فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب «أطيرا» فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إنى إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هى مسبوقة بقوله إنى، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن فى حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهى هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما فى البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام .

وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن «إذن» وما بعدها جملة فى محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و «إذن» واقعة فى صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قدقال : إنى لاأستطيع ذلك، أو قال : انى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكر فقال : اذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قلت : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع «اذن» بعد واو العطف وفائه ، أو تستوى حروف العطف كلها فى ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك فى الألفية أن حروف العطف كلها سواء فى ذلك الحكم، وذلك لأنه يقول «وانصب وارفعا * إذا « إذن »من بعد عطف وقعا » وعلى ذلك لوقلت «أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء» جاز فى « أقاتل » =

لاَ يَلْبَثُوا)[1] (فَإِذاً لاَ يُؤْتُوا)[2]، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .

الثانى : أن يكون مستقبَلاً ؛ فيجب الرفع فى نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً لمن قال « أنا أحِبُّ زيداً » .

الثالث : أن يتَّصِلاَ ، أو يَفْصِل بينهما القَسَمُ[3]، كقوله :

٤٩٧ — * إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ *

* * *

= النصب والرفع ، ولكن عبارة ابن هشام هنا خصت هذا الحكم بفاء العطف وواوه وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع فى الفعل المضارع الذى يلى « إذن » المسبوقة بثم أو غيرها من حروف العطوف :

(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبى بن كعب .

(٣) أجاز ابن هشام فى مغنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالدعاء ، وأجازه الكسائى وهشام مع الفصل بمعمول الفعل ، إلا أن الكسائى يرجح النصب وهشاما يرجح الرفع .

٤٩٧ — قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وهو مذكور فى ديوانه بيتاً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ *

اللغة : « نرميهم » أصل معنى هذه الكلمة نطرح عليهم ونقذفهم ، وأراد نصيبهم « يشيب » يروى هذا الفعل بتاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل ، ويروى بالياء ، والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها تصيره أشيب ، والأصل فى هذه العبارة قوله تعالى : (يوما يجعل الولدان شيبا ، السماء منفطر به) .

الإعراب : « إذن » حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، =

. . . .

= «والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرميهم» نرمى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب «بحرب» جار ومجرور متعلق بنرمى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله ومفعوله وما تعلق به فى محـــل جر صفة لحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو نرمى بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك الفاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - مما يغتفر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما فى جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مرارا أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اغتفار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التى يتركب منها الكلام مؤكد له ، والثانى أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين المتلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذى حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها» وكفصله بين الجار والمجرور كالذى حكى عن الكسائى من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالنداء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللا قريبة من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أنْ » مضمرةً وُجُوباً فى خَمْسَةِ مواضع :

أحدها : بعد اللام إن سُبقت بكَوْن ناقص ماض منفى[1]، نحو (وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ)[2] (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)[3] ، وَتُسَمَّى هذه اللامُ لامَ الْجُحُودِ .

الثانى : بعد « أو » إذا صَلَحَ فى موضعها « حَتَّى »[4]، نحو « لَأَلْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِي حَقِّى » ، وكقوله :

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوبا — هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا — مع ذلك — بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا — مع ذلك — إلى أن هذه اللام زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد ليفعل القبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوفة ، وأن المحذوفة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد مريدا لفعل القبيح ، واللام فيما قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان .

ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذى يقدرونه حيث يقول :

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو وَلَكِنَّ الْمُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولا أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد «أو» هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك أن «أو» تقع فى كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها فى الشك والتردد نحو أن تقول «سأزور محمدا أو أبعث إليه رسولا» فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما =

. . . .

=الدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها فى أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثانى مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام فى حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت — مع ذلك — شاك فى حصول الاعتذار منه ، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين فى اللفظ المؤدى إليهما ، فرفعوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان فى الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذى أسلفت لك ، ونظر النحاة فى العامل الذى اقتضى النصب فى الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول الكسائى وهو شيخ شيوخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون « أو » لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنوى ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوى ، وجعلوا ما بعد «أو» فى تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفا بأو على مصدر آخر متصيد مما قبلها ، فإذا قلت « لألزمنك أو تقضينى حقى » كان التقدير عندهم: ليكونن لزوم منى لك أو قضاء لحقى منك فوفروا لأو معناها الأصلى .

ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهى حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارتان سواء . أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلة التى يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهى زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول « لأطيعن الله أو يغفر لى ذنبى » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون « أو » بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية ينتهى عندها ما قبلها=

٤٩٨ — * لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى *

= نحو أن تقول «لأنتظرن محمدا أو يجيء» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمدا إلى أن يجيء ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التى يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأقتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها فى جميع الأزمنة ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاثة التى ذكرناها نحو مثالهم المشهور ، وهو «لألزمنك أو تقضينى حقى» فإن مابعد أو فى هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول : لألزمنك كى تقضينى حقى ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهى إليها ماقبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لألزمنك إلى أن تقضينى حقى ، ويصح أن يكون مابعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها فى الأزمنة المستقبلة بدليل أنه يصح لك أن تقول : لألزمنك إلا أن تقضينى حقى ، أى ليكونن لزومى إياك مستمرا فى جميع أوقات المستقبل وينقطع فى الزمن الذى تقضينى فيه حقى .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التى بمعنى إلى وأو التى بمعنى إلا ، وحاصله أن ماكان قبل «أو» إن كان ينقضى شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقضى دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فاعرف هذا كله والله ينفعك به.

٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاّ لِصَابِرِ *

اللغة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا منقاداً لك بعد إباء وشماس ، أو إذا عددته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذى يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المنى» جمع منية — بضم الميم فيهما — وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الآمال» جمع أمل — بزنة جبل وأجبال — وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذى يثبت على المكاره ولا تخور عزائمه للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا محل له من الإعراب ، وفاعله =

أو « إلاّ » نحو « لَأَقْتُلَنَّهُ أوْ يُسْلِمَ » ، وقوله :

٤٩٩ — * كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا *

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لأستسهل . وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « أو » حرف معناه إلى مبنى على السكون لا محل له « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المنى » مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفى « انقادت » انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الآمال » فاعل انقادت « إلا » أداة حصر « لصابر » جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التى بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذى أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *

اللغة : « غمزت » لينت « قناة » القناة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوج منه قبضاً شديدا إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف ـ بكسر الثاء المثلثة ، بزنة الكتاب ـ أداة تقوم بها الرماح وتعدل « كسرت كعوبها » الكعوب : جمع كعب ـ بفتح فسكون ـ وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، « تستقيم » تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « غمزت » فعل ماض وفاعله « قناة » مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه ، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القناة مضاف إليه ، والجملة لا محل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى »[1] إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم ، نحو

= جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حتى » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلا بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون التالي لها اسما ظاهرا ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضا مما قبلها تحقيقا أو تأويلا ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حسا وإما معنى . وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر (٢ / ٤٧) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف (٣ / ٣٦٩) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وكقول الفرزدق :

فَوَا عَجَبَا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها ماض ، نحو قوله تعالى (حتى عفوا وقالوا) . =

. . . .

= وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه فى قول امرىء القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ   وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فى رواية من رفع « تكل » فى هذا البيت ، وحتى هذه حرف ابتداء ، أى أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون فى ناصب المضارع بعدها ، فقال الكوفيون: حتى هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون فى إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كى » فى نحو قولنا « أطع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطع الله كى تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما فى قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشىء إذا قام مقام شىء أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدى حتى مؤدى كى أو إلى أن ؛ وقد اتفقنا على أن كى تنصب المضارع بنفسها كما اتفقنا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداها ووقع موقعهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت فى كلام العرب حرف جر تعمل فى الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجز أن تكون — مع ذلك — من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل فى الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل فى الأسماء ، وإنما قلنا إن العامل فى الفعل المضارع النصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لنبقيها على =

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ)[١]، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)[٢] .

ويُرْفَعُ الفعلُ بعدها إن كان حالا مُسَبَّبًا فَضْلَة ، نحو « مَرِضَ زيد حَتَّى لا يرجونه » ومنه (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)[٢] في قراءة نافع ؛ لأنه مُؤَوَّل بالحال ، أي : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالها الذي ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بحتى .

وبقي مما يتعلق بحتى التي ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شيء منه .

كما بقي القول على المعنى الذي تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التي ينتصب بعدها المضارع تأتي بمعنى كي . وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلمتهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهي إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهي بطلوع الشمس ، وقوله تعالى (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لكي ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا في قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثا لحتى هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى إلا الاستثنائية . وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

كما خرج أتباعه عليه قول امرىء القيس :

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب فى مثل « لَأَسِيرَنَّ حَتّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » و « مَا سِرْتُ حتى أَدْخُلَهَا » و « أَسِرْتَ حتى تَدْخُلَهَا » لانتفاء السببية ؛ بخلاف « أَيُّهُمْ سَارَ حتى يَدْخُلُهَا » فإن السير ثابت ، وإنما الشك فى الفاعل ، وفى نحو « سَيْرِى حتى أَدْخُلُهَا » لعدم الفَضْلِيَّةِ ، وكذلك « كَانَ سَيْرِى أَمْسِ حتى أَدْخُلُهَا » إن قُدِّرتْ كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

* * *

الرابع والخامس : بعد فاء السببية[1] وواو المعيّــــة ، مَسْبُوقَـيْنِ

---

(١) إنما سميت هذه الفاء فاء السببيه لأنها تدل على أن ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها، وسميت الواو المذكورة فى هذا البحث واو المعية لأنها بمعنى مع: أى أن حصول ما قبلها وما بعدها فى وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه .

هذا ، واعلم أن للنحاة فى ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببيه أو واو المعية خلافا ، وأن لهم فى هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو،وهذا مذهب البصريين ، والثانى أن ناصب المضارع فى هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الـكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسهما ، وهذا قول أبى عمر الجرمى ، وينسب إلى بعض الـكوفيين ، هذا هو التحقيق فى بيان مذاهب النحاة فى هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الـكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الـكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلتا الحـكايتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذى أنبأناك به .

فأما الـكوفيون فزعموا أن الجواب فى هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفى ، وما هو الجواب ليس واحدا من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لوقلت « زرنى فأكرمك » كان ما قبل الفاء أمرا ، ولم يكن ما بعد الفاء أمرا ، وكذلك لوقلت « لا تجهل علينا فنعاقبك » كان ما قبل الفاء نهيا ، ولم يكن ما بعدها نهيا ، وكذلك الباقى ، فلما لم يكن ما بعدها =

بنفى أو طلب محضين ، نحو (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[1] (وَلَمَّا يَعْلَمِ

= موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب فى هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأنا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب فى الفعل المضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقا ، والسبب فى ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل فى حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل منهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القبيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل فى عوامل النصب فى الفعل ، وجاز أن تعمل «أن» المصدرية النصب فى هذا الموضع وهى محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها ومومئة إليها ، فكأنها موجودة فى الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » المصدرية تعمل النصب وهى مضمرة بعده ، مثل لام كى ولام الجحود وحتى وأو

فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله وإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب فى الفعل ، بل هو الذى دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثانى لم يدخل فى حكم الأول.

وهذا القدر من البيان كاف لأننا نبغى كلا منا فى مثل هذه المباحث على الاختصار.

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفى يأتى على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافى فيها حرفا من أحرف النفى كلا وما ، نحو قوله تعالى (لايقضى عليهم فيموتوا) ونحو قولك « ما تزورنا فنتحدث إليك » .

الصورة الثانية : ما يكون النافى فيها فعلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافى فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأصحبك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفى فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفى ، نحو قولك « قلما تزورنا فتثلج صدورنا » . =

. . . .

= والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهي : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجى ، وقوم يذكرون أن الترجى لا طلب فيه لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون فى الاستفهام التقريرى : أيأخذ حكم النفى فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو بواو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك فى الألفية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد فا جواب نفى أو طلب محضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريرى يأخذ حكم النفى فينصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه ، وقد صرح صاحب الهمع بذلك حيث يقول « لافرق فى النفى بين كونه محضا نحو (لايقضى عليهم فيموتوا) أم لا : بأن نقض بإلا نحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتنا فتحدثنا ، ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريرى يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريرى يفيد ثبوت الفعل ، لانفيه ، فلا تكون الفاء واقعة فى جواب نفى ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك « ألم تأتنى فأحسن إليك » إما ان تريد الاستفهام الحقيقى عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقى لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أتيتنى فأحسنت إليك ، على حد قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده ؟) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)[1] (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)[2] (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ)[3] (وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ

= أضربت زيداً ، ولا يكون من غرضك أن يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله » اهـ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لايفيد النفى فأوجبوا ألا ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه — أن المضارع قد جاء منصوبا فى مثل هذه الحالة ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفى ، وإن لم يكن نفيا على الحقيقة ، والثانى : أنه واقع فى جواب الاستفهام لا النفى ، ولهذا تجد المؤلف يقول بعد مثال النفى التالى همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى ».

ومما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع المقترن بواو المعية إلا فى جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتمنى ، والنفى ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة ، وقال أبو حيان «ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجى ،فينبغى ألا يقدم على ذلك إلا بسماع » اهـ .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه لاينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر * ياناق سيرى عنقا فسيحا * البيت رقم ٥٠١ الذى استشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

ألا ترى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء — وهو قوله « فأستريحا » — من غير أن يكون واقعا فى جواب نفى أو طلب ، فما تنكر أن يكون الشاعر الذى استدللتم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[1]، وقوله :

٥٠٠ — * لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص٤٢٤) وقدنسبه قوم إلى المتوكل الكناني (انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤) وهو في كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ *

ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهي ، مبني على السكون لامحل له من الإعراب « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله تنه « وتأتي » الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامه نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبني على الضم في محل جر «عار» يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ،وعلى هذين القولين يكون قوله « عليك » جارا ومجرورا متعلقا بعار « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «وتأتي» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب النهي بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحاَ إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحاَ

وقوله :

٥٠٢ — * فَقُلْتُ أُدْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى *

---

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلى يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢١) .

اللغة : « يا ناق » أراد يا ناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من المطايا كخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف فى الشعر العربى « سيرى » أمر من السير وهو المشى « عنقاً » بفتح العين المهملة والنون جميعاً - ضرب من السير السريع « فسيحا » واسعا « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموى المعروف « نستريح » أراد نلقى عنا متاعب السفر ولا نحفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكفينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « سيرى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيرى « فسيحا » نعت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فلنستريحا » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فنستريحا » حيث نصب الفعل المضارع - الذى هو نستريح - بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيبان ، ونسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وقال الأعلم فى شرحه : « ويروى للحطيئة » ونسبه قوم إلى

. . . .

= ربيعة بن جشم، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، وهو موجود فى زيادات ديوان الأعشى (ص ٢٦٠) بيتاً مفرداً ؛ والذى أنشده للمؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ *

ويروى فى بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدره بيتان ، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَرْمِ الهِجَانِ

سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَمَرِ ابْنِ بَدْرٍ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الحَصَانِ

اللغة : « ادعى » أمر من الدعاء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أندى » أفعل تفضيل من الندى ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،وفاعله ضمير مستترفيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل ينادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أندى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع – إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية فى جواب الأمر ، ومن النحاة من يرويه * فقلت ادعى وأدع فإن .. * على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع – إلخ وسيأتى بحث ذلك فى مباحث جوازم المضارع ، إن شاء الله .

وقد اجتمع الطلب والنفى فى قوله تعالى : (وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ)(١) الآيَةَ ؛ لأن (فَتَطْرُدَهُمْ) جـوابُ النفى ، و (فتكون) جوابُ النهى .

واحترز بتقييد النفى والطلب بمحضين من النفى التالى تقريراً ، والمتلو بنفى ، والمنتقض بإلاّ(٢) ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِى فَأُحْسِنُ إليك » إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى ، ونحو « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إلاّ وَتُحَدِّثُنَا » .

ومن الطَّلَبِ باسم الفعل(٣) ، وبما لفظُه الخبرُ ، وسيأتى .

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفى بكونه محضا ، الأول ما كان النفى واقعا بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا فى هـذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثانى ما وقع بعد أداة النفى فيه ما يدل على النفى نحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفى ، ونفى النفى إثبات ، فـكأن قائل ذلك قد قال: أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفى بإلا نحو « ماتأتينا إلا وتحدثنا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، وما قبلها منفى بما ، فيـكون ما بعدها مثبتا ، والمراد انتقاض النفى بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت فى المثال ، فإذا كان انتقاض النفى بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوبا فى جواب النفى ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِى نَدِيِّنَا فَيَنْطِقَ إلاّ بِالَّتِى هِىَ أَعْرَفُ

وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفى بكونه محضا بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفى فى أول الـكلام بإلا ، نحو قولك « ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا » لأن الـكلام إثبات ، ويمـكن أن يدخل هـذا المثال فى قوله المؤلف « والمنتقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت فى الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضا ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسَّبَبية والواو بالمعيَّة من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستئنافيتين ، نحو (وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)(١) ، فإنها للعطف ، وقوله :

٥٠٣ — * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ *

= محضا أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالمصدر نحو قولك « ضربا زيدا فيستقيم أمره ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يجز النصب .

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جنى وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كنزال ودراك ، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياسا على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنتعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .

(١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ *

اللغة : « القواء » بفتح القاف ، بزنة السحاب ـ الخالى الذى لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أى يهلك « سملق » بزنة جعفر ـ الأرض التى لا تنبت شيئاً .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربع « فينطق » الفاء للاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطفُ يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب(١) .

= بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح فى محل نصب « بيداء » فاعل تخبر مرفوع بالضمة الظاهرة « سملق » نعت لبيداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة مابعدها لما قبلها فى إعرابه وفى معنى العامل،أما اشتراكهما فى الإعراب فواضح أن المراد به أن ماقبلها إن كان مرفوعا كان مابعدها مرفوعا أيضا ، وإن كان ماقبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وأما اشتراكهما فى المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيا كان مابعدها منفيا أيضا ، وإن كان ما قبلها مثبتا كان مابعدها مثبتا مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية ــ من حيث هى دالة على السببية ــ تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها ولو كان ماقبله فعلا مضارعا مرفوعا أو مجزوما ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب فى حصول مابعدها وأن مابعدها نتيجة ما قبلها ومترتب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها فى النفى ولا فى الإثبات . وتعلم أيضا أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع المقترن بها لأن المفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع مابعدها عما قبلها وبناءه على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرا عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة ــ عند البصريين ــ والمعطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية المضمرة ، والمعطوف عليه مصدر متصيد مما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقا لما ذكرنا إن جعلت الفاء لمجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفى لأنه معطوف على منفى ، ونظيره فى ذلك الآية الكريمة (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

=

وتقول : « لاَ تَأْكُل السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ » بالرفع إذا نَهَيْتَه عن الأول فقط ، فإن قدّرْتَ النهيَ عن الجمع نَصَبْتَ ، أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ .

* * *

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِد معنى الجزاء جُزِم الفعل جواباً لشرط مُقَدَّر ، لا للطلب لتضمُّنه معنى الشرط خلافاً لزاعمى ذلك[1] ، نحو (قُلْ تَعَالَوْا

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز فى الآية الكريمة التى تلوناها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لايشارك ما قبلها فى الانتفاء كما كان فى الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستئناف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا تزورنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفى ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف .

هذا هو الحق فى هذه المسألة فاعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ماعداه .

(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسببا عن الطلب المتقدم ومترتبا عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه .

والحاصل أنه لابد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثانى : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فحينئذ يكون هذا الفعل المضارع مجزوما ، وفى جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلى ، فإن اختل شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوما .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (قل تعالوا أتل) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، لجزم المضارع بحذف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندى : =

. . . .

= قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ومن أمثلته قولك « ائتنى أكرمك » وقولك « هل تأتينى أحدثك » وقولك « لا تكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طلب ـ بأن كان نفيا نحو « ما تزورنا تحدثنا » أو كان خبرا مثبتا نحو « أنت تزورنا تحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع لا يكون متسببا عن الخبر المثبت ولا عن المنفى .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لكن اقترن هذا المضارع بالفاء نحو « زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام عليه ، وحكمه أن ينتصب المضارع لكونه واقعا بعد فاء السببية فى جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولكن لم يقصد الجزاء ارتفع الفعل المضارع ، وكان هو وفاعله جملة . فإن كان قبله نكرة محضة فهذه الجملة نعت للنكرة نحو قوله تعالى (فهب لى من لدنك وليا يرثنى) فقد تقدم الطلب وهو هب ، وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو يرثنى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى برجل يؤدى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملته حالا من هذه المعرفة نحو قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَحَتْفُ كُلِّ امْرِىءٍ يَجْرِى بِمِقْدَارِ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره : « زرنى إن تزرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متصيد من الكلام السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، وصححه المتأخرون .

والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، =

أتلُ)(١) بخلاف نحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي)(٢) في قراءة الرفع ؛ فإنه قدَّرَهُ صفة لوليًّا لا جوابًا لِهَبْ ، كما قدَّرَهُ مَنْ جَزَم .

وشَرَطَ غيرُ الكسائيِّ لصحة الجزم بعد النهي صِحَّةَ وقوع « إنْ لا » في موضعه ؛ فمن ثم جاز « لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ » بالجزم ، ووجب الرفع في نحو « لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ » ، وأما « فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزمُ على الإبدال لا الجواب .

* * *

وَأَلْحَقَ الكسائيُّ في جواز النصب بالأمر ما دَلَّ على معناه : من اسم فعل ، نحو « نَزَالِ فَنُكْرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ » ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء ، كقوله :

٥٠٤ — * مَكَانَكِ تُحْمَدِي أوْ تَسْتَرِيحِي *

= وهذا قول الخليل وسيبويه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجري عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضربا زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الخزرجي ، والإطنابة : اسم أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

. . . .

* وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ *

وقبل البيت المستشهد هنا بعجزه قوله :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بَلَائِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت فى البيتين اللذين أنشدناهما ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو نحوهما « جاشت » غلت كما تغلى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثبتى وقرى ولا تثورى « تحمدى » يحمدك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خوالجك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ مابك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همتى وبلائى فى أول الأبيات مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلما » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى نفسى «وجاشت» الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى النفس «مكانك» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتى، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً فى جواب الأمر ، والأمر هنا ـ كما هو ظاهر ـ بغير صيغة افعل ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افعل فعل الأمر .

وقولهم «اتَّقى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ» أى لِيَتَّقِ اللهَ وَلْيَفْعَلْ[1] وَأَلْحَقَ الفَرَّاء التَّرَجِّيَ بالتمنى بدليل قراءة حفص (فأطَّلِعَ)[2] بالنصب .

* * *

فصل : ويُنْصَب بـ « أنْ » مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يَسْبقها كونٌ ناقصٌ ماضٍ منفى ، ولم يقترن الفعل بلا ، نحو (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ)[3] (وَأُمِرْتُ لِانْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ)[4] .

فإن سُبقت بالكون المذكور وجب إضمار « أنْ » كما مر[5] .

---

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يثب» بعده ، والمضارع إنما يجزم فى جواب الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التى لم يسبقها الكون الماضى المنفى هى لام التعليل ـ وقد يعبر عنها بلام كى ، واللام التى سبقها الكون الماضى المنفى هى لام الجحود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات:

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هى لام الجحود نحو قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم) .

الحالة الثانية: وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة) .

والحالة الثالثة: جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هى لام التعليل نحو قوله تعالى (وأمرنا لنسلم) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه (وأمرت لأن أكون) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرة جوازا هو قول جمهور البصريين ، وفى المسألة ثلاثة أقوال أخرى : =

وإن قُرِن الفعلُ بلا نافية أو مؤكِّدة وجب إظهارُها ، نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[1] ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[2] .

والأربعة الباقية : أوْ ، والواو ، والفاء ، وثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس فى تأويل الفعل ، نحو ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[3] فى قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على ﴿ وَحْياً ﴾ ، وقوله :

٥٠٥ — * وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو (وأمرت لأن أكون) فأن مؤكدة للام .

والقول الثانى : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المحذوفة ، وهذا يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما فى الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ، إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معا إذ لا يعمل عاملان فى معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد فى القرآن الكريم ، وهذا قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام، وليس هو أن مضمرة بخصوصها بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كى مضمرة ، بدليل أن كلا من أن وكى يظهر بعد اللام فى بعض التراكيب ، فإظهار أن كما فى قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كى كما فى قوله سبحانه (لكى لا تأسوا) وهذا قول السيرافى وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٠٥ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرح شواهده ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت — فيما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبى سفيان ونقلها =

. . . .

= إلى الحاضرة وهى أم ولده يزيد ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

ورواية سيبويه وجماعة فى صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .

اللغة : «ولبس» اللبس ــ بضم اللام وسكون الباء الموحدة ــ استعمالك الثوب ونحوه فيما أعد وهيء له «عباءة» هى بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة ــ كساء معروف يلبسه الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تقر عينى » أصل معناه تثبت وتبرد، وتستعمل هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقرق فيها من دمع المسرة، كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عما يجرى فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف ــ بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد الفاء ــ وهو ضرب من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عينى » عين : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و « الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تقر بأن مضمرة بعد الواو؛ ليكون المصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق، فتكون قد عطفت اسما على اسم، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعة صلة لأل لم يجز نصب المضارع ، كالمثال الذى ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » فى قوة قولك « الذى يطير » ، والسر فى ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل المضارع نفسه على الاسم الذى يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .

وقوله :

٥٠٦ — * لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ *

---

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ *

اللغة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتر ــ بضم الميم وآخره راء مشددة ــ الذي يتعرض لك من ذوي الحاجة لتراه من غير أن يسألك بلسانه ،وفي القرآن الكريم : (فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وأراد في بيت الشاهد الذي يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه عنه « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق الأرض « ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل ــ من باب فرح ــ إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وفقر ، وقرأه العيني بكسر التاء وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض عن ذات السحاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه » الفاء حرف عطف ، أرضي : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى المعتر مفعول به مبني على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إترابا » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا . =

وقوله :

٥٠٧ — * إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ *

= الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التى تقدمها اسم صريح ليس فى تأويل الفعل ، وهو قوله « توقع » .

٥٠٧ — هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخثعمى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ *

اللغة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر – هو سليك بن سلكة ، وسلكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدى التميمى ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ، وسميت الدية عقلا لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل : أى يربطونها « الثور » هو فحل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقار لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى فى الحيوان (١/ ١٨) وبين معناه .

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلى » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال من الثور « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بقوله يضرب « عافت » =

وتقول : « الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ » بالرفع وجوباً ؛ لأن الأسم في تأويل الفعل ، أي : الذي يطير[1] .

=عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لما الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله « أعقل » بأن المضمرة جوازاً بعد ثم التي عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح في الاسمية ليس في تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلي » .

(١) اعلم أولا أن المراد بالاسم الذي ليس في تأويل الفعل ـ وهو المعطوف عليه بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ـ هو الاسم الذي لاتشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا مثل « لبس » في الشاهد ٥٠٥ و « توقع » في الشاهد ٥٠٦ و « قتل » في الشاهد ٥٠٧ ، وقد يكون اسما علما كما تقول « لولا زيد ويحسن إليك لهلكت » فيحسن : منصوب بأن مضمرة جوازا ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير : لولا زيد وإحسانه إليك لهلكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك ويعطف عليك لم تسكن شيئا » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوأَكَ عَلْقَمَا

فأسوأك : منصوب بأن مضمرة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا رجال من رزام وآل سبيع أو إساءتي إياك ، وعلقم : منادى مرخم بحذف التاء وقد عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضمار « أن » المصدرية بعد الفاء والواو قد يكون إضمارا جائزا وقد يكون إضمارا واجبا ، وذلك لأن الفاء قد تكون فاء السببية وقد تكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تكون واو العطف . فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن بعدهما واجبا ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدهما جائزا ، ويلحق بهما في هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت في الشاهد ٥٠٦ العطف بثم ، ورأيت في البيت الذي رويناه لك في مطلع هذا الكلام العطف بأو .

ولا يُنْصَبُ بـ « أَنْ » مضمرة فى غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً ، كقول بعضهم : « تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »[1]، وقول آخر : « خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »[2] ، وقراءة بعضهم .(بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وبنصبه ، وأتى المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة فى غير موضع من المواضع العشرة السابق بيانها فى وجوب إضمارها وجوازه ، والذى سهل حذفها وجود «أن» أخرى فى قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفة :

ألاَ أَيُّهذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى

الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذى سهل حذفها وجودها فى قوله « وأن أشهد اللذات » .

(٢) ليس فى هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة ـ وهو « يأخذك » ـ ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائى (سيبويه ١/١٥٥) :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وحمل العلماء الآية الكريمة التى تلاها المؤلف على ذلك ، كما حملوا عليه قوله تعالى (تأمرونى أعبد) بنصب أعبد فى قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدمغ) فى الآية الأولى ونصب (أعبد) فى الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .

هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها فى غير المواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياسا على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة فى الآيتين الكريمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف « أن » المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر «أن» لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما فى المثل « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضا . =

للبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ)(١) .

* * *

فصل : وجازمُ الفعل نوعانِ : جازمٌ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » الطلبية ، نَهْيًا كانت نحو (لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ)(٢)، أو دُعاء نحو (لاَ تُؤَاخِذْنَا)(٣)، وجَزْمُهَا فِعْلَي المتكلم مبنيين للفاعل نَادِرٌ ، كقوله :

٥٠٨ — * لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُوراً مَدَامِعُهَا *

= وذهب جماعة من متأخرى النحاة إلى أنه لايجوز حذف « أن » فى غير المواضع العشرة السابق بيانها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، ويروى عجزه هكذا :

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دَوَّارِ *

ويروى عجزه هكذا :

* مُرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ *

اللغة : « ربربا » بفتح فسكون ففتح ، بزنة جعفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، على الاستعارة « حورا» جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء المهملة والواو — « مدامعها » المدامع : جمع مدمع — بفتح الميمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم «دمعت العين » والمراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أماكن الدمع «مردفات» بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب «أعقاب» =

. . . .

= جمع عقب ـ بفتح العين وكسر القاف ـ وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهي « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ربربا» مفعول به لأعرف « حورا » نعت لربرب منصوب بالفتحة الظاهرة «مدامعها» مدامع فاعل بحور مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومدامع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الربرب مضاف إليه « مردفات » حال من ربرب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «على» حرف جر «أعقاب» مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أكوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلا المتكلم ، وهو مبني للمعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل «لا» نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبي ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت ـ على أية حال ـ الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فإما القول بأن «لا» ناهية ، ودخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجح أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجح الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول «لا» الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلاَ مَلِكُ

وقال :

٥٠٩ — * إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ *

---

٥٠٩ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ؛ فنسبه ابن هشام فى مغنى اللبيب (بحث لا) إلى الفرزدق ، ونسبه قوم إلى الوليد بن عقبة ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ *

اللغة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبى سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » فى قوله « فلا نعد » تحتمل النهى والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على آخره لامحل له من الإعراب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بخرج « فلا » الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وجملة لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل المتكلم المبنى للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

ويكثر « لاَ أُخْرَجْ » و « لاَ نُخْرَجْ » لأن المنهيَّ غيرُ المتكلم[١] .

واللام الطلبية ، أمراً كانت نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)[٢] ، أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)[٣] ، وجزمُها فعلَى المتكلم مبنيين للفاعل قليل ، نحو « قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ » و (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)[٤] ، وأقلُّ منه جزمُها فعل الفاعل المخاطب ، نحو (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)[٥] فى قراءة[٦] ، ونحو « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »[٧] ، والأكثرُ الاستغناء عن هذا بفعل الأمر[٨] .

و « لَمْ » و « لَمَّا » ، ويشتركان فى : الحرفية ، والنفى ، والجزم ، والقلب للمضى[٩] .

---

(١) وذلك لأن الأصل « لايخرجنى أحد » ببناء الفعل للمعلوم ، وفاعله هو أحد وياء المتكلم مفعول به ، فحذف الفاعل ، وبنى الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلا ، فاستتر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة يونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبى ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ لِتُقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَا

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده فى الحديث الصحيح وفى قراءة جماعة من أعلام الصحابة .

(٩) بقى مما تشترك فيه لم ولما شيأن : أحدها اختصاصهما بالدخول على الفعل المضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد « لَمْ » بمصاحبة الشرط ، نحو (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)[١] ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ومن ثَمَّ جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع في « لَمَّا »[٢] .

وتنفرد « لَمَّا » بجواز حذف مجزومها ، كـ « قَارَبْتُ المَدِينَةَ وَلَمَّا » أي : ولما أدْخُلْهَا ، فأما قوله :

٥١٠ — * يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ *

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسر في أن « لم » تلي حرف الشرط دون « لما » أن لم لنفي الفعل الماضي غير المقترن بقد ، يقول لك القائل « قام زيد » فتقول « لم يقم » ولما لنفي الفعل الماضي المقترن بقد ، يقال لك « قد قام زيد » فتقول «لما يقم» وحرف الشرط لايدخل على قد ، فلا تقول « إن قد قام زيد » لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضي تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضي أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضي أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لايدخل في الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفي ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذي تكون « لم » لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذي تكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال « لما يكن هذا الأمر ثم كان » لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى « لما يكن » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان» أنه وجد في بعض أجزاء الزمن الماضي، ولاريب أن في هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك، ولهذا لو قلت « لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون » كان كلاما صحيحا سائغا ، لأن نفي حصول الشيء في الزمن الماضي واستمرار هذا النفي إلى زمن التكلم لاينافي ولا يتناقض مع حصوله في الزمن المستقبل الذي تنبيء عنه السين في « سيكون » .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشي ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا *

. . . .

= اللغة : « يوم الأعازب » هكذا هو بالعين المهملة والزاى فى كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعثر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادى يقول « يوم الأعازب لم أقف عليه فى كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأغارب» بالغين المعجمة والراء المهملة ــ ولم أعرف مأتاه، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التى » اسم موصول نعت للوديعة مبنى على السكون فى محل نصب « استودعتها » استودع : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لامحل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه« إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماض مبنى على فتح مقدر فى محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين « لم » حرف نفى وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله قول الآخر :

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِى غَنَمْ فِى كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِى الْفَمِ فَقَمْ

* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ * =

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[١] ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾[٢] ، ومن ثم امتنع « لما يجتمع الضدان »[٣] .

* * *

وجازمٌ لفعلين[٤] ، وهو أربعة أنواع :

حرفٌ باتفاق ، وهو « إنْ » .

= الأصل « أجلح لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » فحذف للعلم بالمحذوف ، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقُلْنَ لَهَا : قُومِى ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمِ

أراد أن يقول : فقامت ولم تكد تقوم ، فحذف للعلم بالمحذوف من المقام .

(١) من الآية ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر فى هذا كله ، وهو أن « لم » لنفى الفعل غير المقترن بقد، وأنت لو قلت « لم يحضر على » — وقد علمت أنك تنفى قول من قال « حضر على » — لم يكن فى اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على » وأنت تعلم أنك تنفى قول من قال « قد حضر على » ففى الإثبات ما يدل على توقع الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبدى ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك فى التسهيل، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجازما، وينسب لسيبويه القول بأن الأداة جزمت الشرط ، وهى مع الشرط جزما الجواب، وهذا خلاف لا طائل تحته .

وحرفٌ على الأصح ، وهو « إذْ مَا »(١) .

واسمٌ باتفاق ، وهو : مَنْ ، ومَا ، ومَتَى ، وأيّ ، وأيْنَ ، وأيَّانَ ، وأنَّى ، وحَيْثُما .

واسمٌ على الأصح ، وهو « مَهْمَا »(٢) .

وكلٌّ منهنَّ يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ، ويكونان مضارعين ، نحو (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)(٣) ، وماضيين ، نحو (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)(٤) ، وماضياً فمضارعاً ، نحو (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ

---

(١) ذهب سيبويه إلى أن « إذما » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن « إذ ما » اسم شرط ، وهو ظرف زمان مثل متى ، وحجة هؤلاء أن « إذ » قبل اقترانها بما كانت اسما ، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغيير

فإن قال أنصار سيبويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان الماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت شرطا صارت دالة على الزمان المستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما نحن فيه أن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم » أو « لما » جعلت كل واحدة منهما زمنه ماضيا ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ، بل هو باق على أنه مضارع

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مهما » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسعون إلى أن « مهما » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى (مهما تأتنا به من آية) وقد علمنا أن الضمير لايعود إلا على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدْ لَهُ فِى حَرْثِهِ)[١] وعكسه ، وهو قليل ، نحو « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ، ومنه (وَ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)[٢] لأن تابع الجواب جواب[٣] ، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذ خَصُّوا هذا النوع بالضرورة[٤] .

ورَفْعُ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفى بـ « لم » قوىٌّ[٥] ، كقوله :

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهده الصريحة قول الشاعر وهو قعنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا   عَنِّى ،وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب فى مغنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والفراء فى أنه جائز فى سعة الكلام ، وهو الحق ، فقد روى البخارى الحديث الذى ذكره المؤلف، وروى قول عائشة رضى الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق » وقد وردت أبيات كثيرة ، منها ما ذكرنا من قبل ، ومنها قول الآخر:

مَنْ يَكِدْنِى بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ   كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومنها قول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ،وَإِنْ تَصِلُوا   مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى أن رفع الجزاء فى هذه الحالة أحسن من جزمه ، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، ثم هذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب ، والمرفوع المذكور دليله ، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتى فى حذف ما علم من الجواب ، وكأن تقدير الكلام فى بيت الشاهد الآتى : يقول لا غائب مالى إن أتاه خليل يقل ذلك ، وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل المرفوع فى =

٥١١ — وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

= محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هى الجواب وفى هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب فجىء به مرفوعا ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تكلف ولا تقدير .

٥١١ — هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى من كلمة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) .

اللغة : «خليل» هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة — بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام — وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومعناه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ونحوها «مسألة» يروى فى مكانه «مسغبة» وهى أحد مصادر « سغب فلان » من باب فرح — إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة) «لاغائب مالى» يريد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغيبة ماله عنه وأنه غير متمكن منه «حرم» أراد به الممنوع المحروم من النحح، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قمن وحذر ويقظ ، يعنى أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم « أتاه » أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان الممدوح مفعول به « خليل » فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بأتى ، ويوم مضاف و« مسألة » أو « مسغبة » مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مالى» مال : فاعل بغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبرا مقدما ، ومالى : مبتدأ مؤخرا ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى «حرم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله « أتاه » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة (٥/٢٠٦) .

ونحو « إنْ لَمْ تَقُمْ أقُومُ » ورَفْعُ الجواب في غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :

٥١٢ — * ... مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا *

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل يصف فيه قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص من طعامها شيئا ، والبيت بتمامه هكذا :

فَقُلْتُ : تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ ؛ إنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لاَ يَضِيرُهَا

اللغة : « تحمل » هو مثل تكلف وزنا ومعنى ، أي أجهد نفسك وتكلف الحمل « طوقك » طوق الإنسان — بفتح الطاء وسكون الواو — طاقته وقدرته « مطبعة » بضم الميم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة — أي قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ، قاله الأعلم ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فكنى عن امتلائها بقوله « مطبعة » ووجه ذلك أنه لا يختم على الشيء إلا وقد امتلأ وعاؤه « لا يضيرها » مضارع ضاره يضيره ضيرا ، مثل باعه يبيعه بيعا — أي ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب جمل يحتى ذكره قبل بيت الشاهد « فوق » ظرف متعلق بتحمل ، وهو مضاف ، وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية اسم إن مبني على السكون في محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « يأتها » يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية التي يصفها مفعول به مبني على السكون في محل نصب « لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ ، على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابا لشرط غير ماض ولا مضارع منفي بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعا لجمهور النحاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)[1] .

* * *

فصل[2]: وكلُّ جوابٍ يمتنع جَعْلُه شرطاً فإن الفاء تجب فيه ، وذلك الجملةُ

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط فى الشرط ستة أمور :

الأول : أن يكون فعلا غير ماضى المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية، وأما قوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) فإن (أحد) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بيناها فى باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضى المعنى نحو « إن قام زيد أمس قمت » وأما قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن – أو فيما بعد – أنى كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثانى من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبيا ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » ناهية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لاتؤد واجبك تندم » .

والثالث : ألا يكون فعلا جامدا كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائما » .

والرابع : ألا يقترن بقد ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلايجوز لك أن تقول «إن قد قام زيد».

والخامس : ألا يكون منفيا بحرف نفى غير لم ولا ، فإن كان منفيا بما أو بلن أو بلما لم يجز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد» على أن مانافية ، ويصح أن تقول «إن لم تفعل ما آمرك به أعاقبك» وقال الله تعالى (فإن لم تفعلوا) وقال (فإن لم تفعل فما بلغت رسالته) .

والسادس : ألا يكون الفعل مقترنا بحرف تنفيس – وهو السين وسوف – فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » .

وهذه المواضع نفسها هى التى إن وقعت جوابا اقترنت جملة الجواب بالفاء .

الإسمية نحو (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[١]، والطلبية نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي)[٢]، وقد اجتمعتا في قوله: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ)[٣]، والتي فعلها جامد، نحو (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً فَعَسَى رَبِّي)[٤]، أو مقرون بقد، نحو (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ)[٥]، أو تنفيس، نحو (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ)[٦]، أو «لن» نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوهُ)[٧]، أو «ما» نحو (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ)[٨]، وقد تحذف في الضرورة، كقوله:

٥١٣ — * مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *

---

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف

(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٨) من الآية ٧٢ من سورة يونس

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل: إنه لكعب بن مالك، وكلاهما أنصارى، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٥) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ *

ويروى * . . . عند الله سيان *

الإعراب: «من» اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «يفعل» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصِّبَا
سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا

= من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير الغائبة العائد إلى الحسنات مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جوابا للشرط على ما عرفت فى إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاه جمهرة النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فالله يشكرها » .

وروى أبو العباس المبرد صدر البيت هكذا :

* مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمٰنُ يَشْكُرُهُ *

وهذا مبنى على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذى بهذه المنزلة من الفاء ، وهذا الذى ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه ورد فى هذا الشاهد ، وفى الحديث الذى رواه البخارى « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بالأمر فى « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفى الشاهد الآتى .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص =

ويجوز أن تُغْنِيَ « إذا » الفُجَائية عن الفاء إن كانت الأداة[1] « إنْ »

= فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « ينقاد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر يزل «للغنى» جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد «والصبا» الواو حرف عطف، والصبا: معطوف على الغنى مجرور بكسرة مقدرة على الألف «سيلفى» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادما الآتى أو بقوله سيلفى السابق ، وطول مضاف و« السلامة » مضاف إليه « نادما » مفعول ثان لقوله سيلفى ، وجملة المضارع المبنى للمجهول ومفعوليه فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلفى » حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية ـ بدلا من الفاء التى هى الأصل لكونها دالة على السببية ـ متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هى « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثانى : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يقم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية ـ بأن كانت دعائية نحو «ويل للمقصر فى أداء واجبه» أو كانت استفهامية نحو «من ينصرك» فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فتقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر فى أداء واجبه » وتقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن المؤكدة نحو « إن =

والجوابُ جملةً اسميَّة غير طلبية ، نحو (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[1] .

* * *

فصل : وإذا انقضت الجملتان ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُون بالفاء أو الواو فلك جَزْمُه بالعطف ، ورَفْعُهُ على الاستئناف ، ونَصْبُه بأن مضمرة وُجُوبًا ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)[2] بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقُرِئَ بهن أيضًا فى قوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)[3] .

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوَجْهُ الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :

= محمدا يصل رحمه » فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترن بالفاء نحو « إن كنت تقطع رحمك فإن محمدا يصل رحمه » .

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) ، وقوله سبحانه : (إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) .

وقد اختلف النحاة فى جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع بينهما ؛ لوروده فى القرآن الكريم ، فى قوله تعالى (فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) وبقول الزمخشرى « إذا هذه هى الفجائية ، وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اهـ كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

٥١٨ — * وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ *

* * *

فصل : ويجوز حَذْفُ ما عُلِمَ من شَرْطٍ إن كانت الأداة « إنْ »[1] مقرونة بـ« لا » كقوله :

---

٥١٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا *

اللغة : « يقترب منا » أراد ينزل فى جوارنا ويستظل بحمايتنا « يخضع » أراد : يكون خاضعاً لنا ، منقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذى نراه ، غير محارب لنا ولا مناوىء « نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتصم يعتصم به ، ونحفظه من كل الطوارق والعاديات « لايخش » لايخاف « ظلما » انتقاصاً من حقه «هضما» غمطا لما وجب له .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله «ويخضع» حيث نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجىء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير ممتنع . ومثله قول زهير وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فى مُسْتَوَى الأَرْضِ يَزْلَقِ

(١) كلام المؤلف صريح فى أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام شرطين ، أولهما: أن تكون أداة الشرط هى إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ — * وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ *

أى : وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ .

= ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع فى غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطا ثالثا، وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به (رقم ٥١٦) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم «سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تعبأ به» أى: ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف، وفى القرآن الكريم (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) وقوله سبحانه (وإن امرأة خافت من بعلها) وأنت خبير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفا فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْراً بِظِنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلاَّ فِى الصِّفَادِ يَزِيدُ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندرككم تؤخذوا قسرا ، أو متى تثقفوا تؤخذوا قسرا ، وليست أداة الشرط هى إن، ولا وجد النفى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة فى تحديد الموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض أبيات من قصيدة هذا الشاهد (انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ *

اللغة : « طلقها » أمر من التطليق ، وهو فصم عروة الزواج وحل العصمة « كفء » هو بضم الكاف وسكون الفاء ـ المساوى المماثل فى الحسب وغيره مما =

وما عُلم من جواب ، نحو (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً)[1] الآية .

= تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعل » مضارع علا ، مثل سما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » المفرق – بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً – وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع – السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به « فلست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفء الآتى « بكفء » الباء حرف جر زائد ، كفء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثانى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهى مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعل ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها فى بيت الشاهد .

وهذه الشروط الثلاثة التى أومأنا إليها وقدمنا بيانها هى ما اشترطه جمهرة النحاة ، واعتبروا ماجاء مخالفا لها شاذا ، إلا ما كان كالآية الكريمة (وإن أحد من المشركين) فإنهم زعموا أن ماحذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية) فإن قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلا ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو فى قوله تعالى (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو كلم به الموتى) أى لكان هذا القرآن ، مثلا .

ويجب حذفُ الجوابِ(١) إن كان الدالُّ عليه ما تقدَّم مما هو جواب في المعنى(٢)،

(١) بقى مما لم يتعرض المؤلف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب معا وبقاء أداة الشرط، وقد ورد ذلك والأداة إن فى قول الراجز:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ... كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْ

يريد: أترضين به إن كان فقيرا معدما؟ قالت: وإن كان فقيرا معدما أرض به، فحذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهى إن. وقد ورد ذلك أيضا فى قول النمر بن تولب:

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا ... فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أينما يذهب المرء تصادفه منيته، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهى أينما، هذا وقد اجتمع فى جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب، وذلك فى الحديث فى شأن اللقطة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» فالمحذوف من الجملة الأولى جواب الشرط، ومن الجملة الثانية فعل الشرط، وتقدير الكلام: فإن جاء صاحبها فأدها إليه، وإلا يجىء فاستمتع بها، وفى هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطلبية.

(٢) ههنا ثلاثة أمور يجمل بك أن تعرفها فى تفصيل وإيضاح

الأمر الأول: أن المواضع التى يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون المتقدم جملة اسمية، نحو «أنت ظالم إن آذيتنى» فإن تقدير هذا الكلام: أنت ظالم إن آذيتنى فأنت ظالم، وإنما لم يجعلوا الجملة المتقدمة هى الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما، على خلاف فى الأخير بيناه لك فيما مضى.

الموضع الثانى: أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفى بلم وقد اقترنت بالفاء، نحو قولك «فلم تقم بواجبك إن فعلت هذا» ولا يكون الكلام المتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك، لما قد علمت من أن الجواب المنفى بلم لا يقترن بالفاء.

الموضع الثالث: أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع، نحو=

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق ، نحو (لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ)[1] .

كما يجب إغناء جوابِ الشرطِ عن جواب قَسَم تأخَّرَ عنه ، نحو « إِنْ تَقُمْ وَاللهِ أَقُمْ » .

= قولك «أقوم إن قمت» ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان جوابا لانجزم ، والفرض أنه مرفوع .

الأمر الثانى : هذا الذى ذكره المؤلف – من أن المتقدم هو دليل جواب الشرط وليس هو الجواب نفسه – هو مذهب جمهور البصريين ، وحجتهم فى ذلك أن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم فى المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس فى الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة فى الموضع الأول لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يؤتى بها خلفا عن العمل ، وليس مع التقديم عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم فى الموضع الثانى لأنه ليس ثمة شىء يمنع منها ، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التى فعلها مضارع منفى بلم ، بدليل أن الزمخشرى جوز فى قوله تعالى (فلم تقتلوهم) أن تكون هذه الجملة جوابا لشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، وقالوا : إن رفع المضارع المتقدم فى الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها ، وكل ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تغتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر معهم – من حيث المعنى – دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالك ، ونشرحه لك فى مثال الموضع الأول وهو قولك « أنت ظالم إن آذيتنى » فإن معناه على تقدير البصريين أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازما بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شىء بالتخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ، وفرق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تَقَدَّمَهُمَا ذو خَبَرٍ جاز جَعْلُ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك[١]، نحو « زَيْدٌ وَاللهِ إنْ يَقُمْ أَقُمْ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما خلافاً له وللفرّاء ، وقوله :

٥١٧ — لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ اليَوْمَ صَادِقاً
أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

ضرورةٌ ، أو اللامُ زائدةٌ .

---

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط ـ نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفا لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده ـ على هذا الرأى ـ أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجعل جواب الشرط محذوفا ، والرأى الثانى ، وذكره فى الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجعل جواب الشرط محذوفا لدلالة جواب القسم عليه ، فتقول فى المثال المذكور « زيد والله إن غضب ليغضبن لغضبه كثير من الناس» ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح فى هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط مخل بالجملة التى هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلأنه يتم بدونه كلام مفيد ، و إنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ ـــ هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بنى عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللغة : « حدثته » بالبناء للمجهول ـ أخبرت به «صادقا» مطابقا للواقع «أصم» أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « باديا » بارزا ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفى بالصوم فى ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم. =

. . . .

= المعنى : يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين النمامين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديد الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذى اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « حدثته » حدث : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبنى على الضم فى محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام: إن كان الذى حدثته واقعاً ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادقا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون « فى نهار » جار ومجرور متعلق بقوله أصم، ونهار مضاف و « القيظ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « للشمس » جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتى « باديا » حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخراً عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندهما أن اللام فى قوله « لئن » هى اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله « أصم » جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقيل « لأصومن » .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما فى هذا البيت - وجب كون الجواب المتقدم منهما ، وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ما صنعه الشاعر .

ولهم فى الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هى زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذِف الجوابُ اشتُرِط في غير الضرورة مُضِيُّ الشرط ؛ فلا يجوز « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ » ولا « وَاللهِ إنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ »[1] .

* * *

فصل في لو

لـ « لَوْ » ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ[2] :

أحدها : أن تكون مصدرية[3] ؛ فترادف « أنْ » وأكْثَرُ وقوعها

---

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذى ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفى بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَـئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْـكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِىَ وَاسِـعُ

فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام — وهو قوله « ليعلم ربى » — وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط — وهو قوله « تك » — فعل مضارع غير منفى بلم ، وهو عند جمهور البصريين معدود فى ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التمنى ، وسيشير إليه المؤلف فى آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير) ومن أمثلته قولك « لو تأتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأيوساً من إتيانه أو متعسرا إتيانه عادة ، الثانى : العرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » ، الثالث : التحضيض ، نحو « لو تأمر فتطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة فى الكتاب .

(٣) أكثر النحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية فى نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وأن مفعول (ودوا) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد فى الكلام ما يصلح جوابا كما فى قوله تعالى (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما فى هذا الرأى من التكلف =

بعد « وَدَّ »[(١)] نحو (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ)[(٢)] أو « يَوَدُّ » نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)[(٣)]، ومن القليل قولُ قُتَيْلَةَ[(٤)] :

= بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على « أن » فى نحو قوله تعالى (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى ؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله ، والخطب فى ذلك يسير ؛ فإنا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسبك من أن ومصحوبها فاعلا له ، وتقدير ذلك فى الآية والله أعلم : لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه ، وممن ذكر « لو » المصدرية الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء ، وتبعهم ابن مالك وابن هشام .

(١) عبارة ابن مالك فى التسهيل عند ذكر الموصولات الحرفية (ص ١٤) « ومنها لو التالية غالبا مفهم تمن » اهـ ، وذكر شراح التسهيل فى شرح هذه العبارة أن مفهم التمنى يشمل: أحب ، واختار ، وتمنى، وود ، ويود ، لكن السماع عن العرب إنما ثبت فى ود ويود ، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمنى مما لا تقوم عليه حجة ، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفا لتمنى ، ولا لازما لمعناه ، فكم من الأشياء التى يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها: إما لكونه حاصلا عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوما له من العوارض التى تمنع تمنيه .

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى ، وقيل : هو من قول القطامى :

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ ... مِنَ التَّأَنِّى ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وقول امرى القيس :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَعْشَراً ... عَلَىَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِى

فإن « لو » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، وهذا المصدر فى بيت الأعشى خبر كان ، والتقدير ، وكان الحزم عجلتهم ، وهو فى بيت امرىء القيس بدل اشتمال من ياء المتكلم المجرورة محلا بعلى ، والتقدير : على حراصا على إسرار مقتلى .

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا
مَنَّ الفَــــتَى وَهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

---

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها قتيلة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللغة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص العرف الشرعي المن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المغيظ » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلانا يغيظه غيظا » إذا أغضبه وأحنقه وأثاره « المحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والغيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدري « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أي شيء ضرك في المن ، أو أي شيء كان ضرك في المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، وتجوز وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنها رعاية للاختصار « وربما » الواو واو الحال ، رب :

وإذا وليها الماضى بقى على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تخلّص للاستقبال ، كما أنّ « أنِ » المصدريّةَ كذلك .

الثانى : أن تكون للتعليق فى المستقبل ؛ فترادف « إنْ » كقوله :

٥١٩ — * وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *

= حرف تقليل وجر شبيه بالزائد ، وما كافة « من » فعل ماض « الفتى » فاعله « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « المغيظ » خبر المبتدأ « المحنق » نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو المغيظ وهو المحنق .

الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على ماذكرناه فى إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطا وجوابا ، فأما شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها قالت : لو مننت لم يضرك شىء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق فى هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدنوشرى ، ونص عبارته « ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا » اه .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى ، وقيل : هو لأبى صخر الهذلى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتى بعده قوله :

وَلَوْ تَلْتَقِى . . . . وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

اللغة : « تلتقى » تتقابل وتجتمع « أصداؤنا » الأصداء : جمع صدى — بفتح الصاد مقصورا كما فى البيت الثانى — وهو ما تسمعه كأنه يجيبك إذا كنت على =

. . . .

= شط نهر أو فوق جبل أو في بيت خال «رمسينا» الرمس ـ بفتح فسكون ـ القبر «سبسب» بسينين وباءين ـ الصحراء والأرض المستوية البعيدة الأطراف «رمة» الرمة ـ بكسر الراء وتشديد الميم ـ العظم البالي ، وفي القرآن (قال من يحيي العظام وهي رميم) «يهش» من الهشاشة وهي الارتياح وخفة السرور «يطرب» يظهر الفرح والاستبشار .

الإعراب : «لو» شرطية غير جازمة «تلتقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء «أصداؤنا» فاعل تلتقي ومضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بقوله تلتقي ، وبعد مضاف وموت من «موتنا» مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه «ومن» الواو واو الحال ، من : حرف جر «دون» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف و «رمسينا» مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه «من الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبسب الآتي ، وأصله صفة له على ماتقدم مراراً فلما تقدم عليه أعرب حالا ، «سبسب» مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر في محل نصب حال «لظل» اللام واقعة في جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص «صدى» اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من «صوتي» مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وإن» الواو عاطفة على محذوف : أي إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هي واو الحال ، وعلى الأول تكون «إن» شرطية ، وهي على الثاني زائدة للمبالغة «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «رمة» خبر كان «لصوت» جار ومجرور متعلق بقوله يهش الآتي ، وصوت مضاف و «صدى» مضاف إليه ، وهو مضاف و «ليلى» مضاف إليه «يهش» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صدى صوتي ، والجملة في محل نصب خبر ظل «ويطرب» معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله «لو تلتقي» حيث وردت لو شرطية ، بدليل الإتيان لها بجواب ـ وهو قوله «لظل صدى صوتي .. إلخ» ـ وقد وقع بعد «لو» في هذه العبارة الفعل المضارع الذي هو قوله «تلتقي» وقد صرح ابن مالك في الألفية بأن وقوع الفعل المضارع شرطا لو قليل ، ولكنه ورد به السماع عن العرب فقبله النحاة ، ونص عبارته =

. . . .

= « ويقل * إيلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل تتضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض ، فنقول :

اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هى على ضربين ولها فى كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف فى أحد ضربيها عن شرطها فى الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التى يسمونها « لو الامتناعية » وهى التى تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك « لوزارنى على لأكرمته » فقد علقت إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضى أموراً .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا فى اللفظ والمعنى، نحو«لوزرتنى أمس لأكرمتك» أو ماضيا فى المعنى فقط ، نحو قولك « لو لم تسىء إلى لأحسنت إليك » فإنك تعلم أن الفعل المضارع المجزوم بلم ماضى المعنى .

الثانى : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه ــ أى عدم حصوله ــ إذ لو قدر الشرط حاصلا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ولو حصلا لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائما كما لزم فى شرطها ، بل ينظر فيه فإما أن يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذى لاسبب له سواه ، نحو قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم «لو كانت الشمس موجودة كان النهار موجودا » وتكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحد هذه الأسباب لم يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصوله امتناع الجواب، لأن عدم السبب المعين لا يلزمه عدم المسبب، إذ يجوز أن يكون المسبب حاصلا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب المعين ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » .

=

. . . .

= ولا تكون لو فى هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول المعربين « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها فى جميع صورها ، بل هو معناها فى بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثانى من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، نعنى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن «إن» الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تجزم ، ولكن « إن » تجزم ، وفى هذه الحال لا يقع بعد «لو» إلا الفعل المستقبل فى اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد (رقم ٥١٩) ونحو قول الآخر :

لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُونَ إلاَّ مُظْهِراً خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

أو الفعل المستقبل فى المعنى دون اللفظ ــ بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع ــ ومن ذلك الآية الكريمة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر فى الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى مضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقل ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو فصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقل إيلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقل مجىء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحينئذ يليها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناظم أن «لو» الشرطية لا تجىء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ، ولا تجىء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناظم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى (وليخش الذين لو تركوا) لا حجة فيه ، لصحة حمله على المضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماضٍ أُوِّلَ بالمستقبل ، نحو (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا)[1]، أو مضارعٌ تخلّص للاستقبال ، كما في « إنْ » الشرطية .

الثالثُ : أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلبُ أقسام لَوْ ، وتقتضي امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلوبين ، لا جوابها خلافاً للمعربين[2]، ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزمَ امتناعُه ، نحو (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)[3]، وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو « لو كانت الشَّمْسُ طالعةً كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » وإذا وَلِيَهَا مضارعُ أُوِّلَ بالماضي ، نحو (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ)[4] .

= من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل ، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله سبحانه (ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وقوله جلت كلمته (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) ومن ذلك « أعطوا السائل ولو جاء على فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها بماضي المعنى وإن كان لفظها ماضيا .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لامتناع » : أي حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائما لزم أن يكون امتناع الجواب دائما .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات.

وتختصُّ « لو » مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

٥٢٠ — * أَخِلاَّىَ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ *

---

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام الغطمش الضبي ، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

إِلَى اللهِ أَشْكُو لاَ إِلَى النَّاسِ أَنَّنِي
أَرَى الأَرْضَ تَبْقَى وَالأَخِلاَّءُ تَذْهَبُ
أَخِلاَّىَ لَوْ . . . .
عَتَبْتُ ، وَلٰكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

اللغة : «أخلاى» الخليل ـ بفتح الخاء — الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخللاء ـ بلامين أولاهما مكسورة ـ فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الحاء ، بزنة الكتاب ـ الموت «عتبت» لمت وسخطت «معتب» مصدر ميمي معناه العتاب.

الإعراب : «أخلاى» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلاى : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه « أصابكم » أصاب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لا محل لها تفسيرية « عتبت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «لو غير الحمام» حيث ولي «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع ، وهذا عند جمهور النحاة فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، نظير قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) وقوله سبحانه : (وإن أحد من المشركين استجارك) وقال جماعة من النحاة الكوفيين : هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندي في «لو» =

وكثيراً « أنّ » وصلتُها ، نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)[١]، فقال سيبويه وجمهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خَبَرَ له ، وقيل : له خبر محذوف[٢]، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثبتَ مقدراً كما قال الجميع في « ما » وصلتِها في « لاَ أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً » .

= وحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما فى «إذا» و«إن» فمذهب الجمهور أرجح عندى من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذى بنينا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد اسما مرفوعا ولى إن أو إذا الشرطيتين إلا وبعده فعل ، فعلمنا أن هذا الفعل لم يلتزم ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما فى « لو » فوجدناهم ذكروا بعده اسما مرفوعا ولم يذكروا بعده فعلا ، وذلك كما فى قول عدى بن زيد العبادى :

لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ... كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارْ

فعلمنا أنهم لما فرقوا فى الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا إلى التفرقة بينهما فى الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن نقدر فعلا فى بيت عدى الذى أنشدناه وندعى أن الدال عليه الاسم الوصف المذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن فى ذلك إبعاداً فى التخريج؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو على الفارسى بيت عدى بن زيد الذى أنشدناه على أن « حلق » فاعل بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله «شرق» خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام : ولو شرق حلق هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلق » مبتدأ و « شرق » خبره ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « كان » المحذوفة هى واسمها الذى هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان (هو : أى الحال والشأن) حلقى شرق ، وفى كلا التخريجين من التكلف مالاخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خبر محذوف اختلفوا فى تقدير ذلك الخبر ، فقال ابن عصفور: يقدر مؤخرا عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ، ويشهد لهذا =

وجوابُ «لو» إمَّا ماضٍ مَعْنًى، نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» أو وضعاً، وهو إما مُثْبَتٌ فاقترانُه باللام، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا)[1] أكْثَرُ من تركها، نحو (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا)[2]، وإمَّا منفي فالأمر بالعكس، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ)[3]، وقوله:

٥٢١ — * وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا *

= القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب مؤخرا عن أن واسمها وخبرها بعد أما، كما في قول الشاعر:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

فيحمل هذا الموضع على ذلك، وقال قوم: يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها وخبرها، فيقال: التقدير في الآية الكريمة: ولو ثابت صبرهم، لأنك لو قدمت المبتدأ الذي هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لا لتبست أن المؤكدة بأن التي بمعنى لعل، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وآية لهم أنا حملنا ذريتهم) حيث قدم الخبر — وهو آية لهم — على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتدأ لهذا الخبر.

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام.

٥٢١ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي *

الإعراب: «لو» حرف شرط غير جازم «نعطى» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وهو المفعول الأول لنعطى «الخيار» مفعول ثان لنعطى، منصوب بالفتحة الظاهرة «لما» اللام واقعة في جواب لو، وما: حرف نفي «افترقنا» فعل ماض مبني على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجَاب بجملة اسمية ، نحو (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)[1] ، وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جوابٌ لقَسَمٍ مُقَدَّر ، وإنّ « لو » فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها .

* * *

فصل فى أمَّا

وهى حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ دائماً ، وتفصيلٍ غالباً .

يدلُّ على الأول مجىء الفاء[2] بعدها .

= آخره ، ونا : عليه ، والجملة لامحل لها جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « خيار » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب « مع » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ومع مضاف و « الليالى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « لما افترقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلا ماضياً منفيا بما واقترن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير فى مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال « لو نعطى الخيار ما افترقنا » كما قال الله تعالى : (ولو شاء ربك مافعلوه) .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) مجىء الفاء فى نحو قوله تعالى (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم) ووجه دلالة مجىء الفاء بعد أما على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لمعناه أن الفاء لا تخلو حالها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة فى جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون هذه الفاء عاطفة لأنها داخلة على خبر المبتدأ ، ولا يعطف الخبر على مبتدئه ، كما لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستغناء عنها فى الكلام الفصيح فى السعة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة فى جواب الشرط ، فدل ذلك على أن « أما » التى قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراء مواقعها ، نحو ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[1] ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾[2] ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾[3] الآيات ، ومنه ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾[4] الآية ، وَقَسِيمُهُ في المعنى قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾[5] الآية ؛ فالوقف دونه ، والمعنى : وأمّا الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .

ومِنْ تَخلُّفِ التفصيل قولُك «أمّا زَيْدٌ فمنطلقٌ »[6].

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال : أما حرفٌ يعطى الكلام فَضْلَ توكيد ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أنه لا مَحَالَةَ ذاهب قلت « أمّا زيد فذاهب » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي نائبة عن أداة شرطٍ وجملته ، ولهذا تُؤَوَّل بمهما يكن من شيء ، ولا بدَّ من فاء تالية لتاليها ، إلا إنْ دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناء عنه

---

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرتض ابن هشام في غير هذا الكتاب ـ أن يكون هذا المثال ونحوه لا تدل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل، غاية ما في الباب أن قسيم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به المتكلم إلا إذا حصل تردد في شخصين نسبا جميعا أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعد أما ، فإذا كنت تجادل في علي وخالد أيهما الخطيب المفوه مثلا فقلت « أما علي فخطيب مفوه » فتقدير الكلام : أما علي فخطيب مفوه ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسيمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به ، فاعرف ذلك وتفطن له .

بالمَقُول ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ)[1] ، أى : فيقال لهم أكفرتم ، ولا تُحْذَف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

٥٢٢ — * فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ *

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد المخزومى . وهو مما هجا به بنى أسيد ابن أبى العيص . والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالفِرَارِ ، وَأَنْتُمُ قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ
فَأَمَّا القِتَالُ . . . . وَلَكِنَّ سَيْراً فِى عِرَاضِ المَوَاكِبِ

اللغة : «قمدون» جمع قمد — بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل — هو الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى «سودان» جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، قاله البغدادى «عراض» جمع عرض — بالضم — وهو الناحية «المواكب» يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من النـــاس ركبانا أو مشاة ، ويروى بالراء «المراكب» وفسروه بنفس الذى فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل للزينة خاصة .

المعنى : يهجو بنى أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لاتقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين لايقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانتساب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ، وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوى السيادة .

الإعراب : «أما» حرف شرط وتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسم لا «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق لفعل =

أو نُدُورٍ[1]، نحو « أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ »[2].

* * *

= محذوف تقع جملته خبرا للكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا ، وقيل : إن «سيرا» هو اسم لكن ، وخبرها هو المحذوف ، وتقدير الكلام على هذا : ولكن لكم سيرا «فى» حرف جر «عراض» مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بسير ، وعراض مضاف و«المواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله « لا قتال لديكم » حيث حذف الفاء من جواب « أما » مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف ، وذلك ضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لاَ صُدُورَ لِجَعْفَرٍ　　وَلٰكِنَّ أَعْجَازاً شَدِيداً صَرِيرُهَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذى ربط بين جملة الخبر والمبتدأ هو العموم ، بحيث يكون المبتدأ فردا مما تدل الجملة عليه ، وقد مضى بيانه فى باب المبتدأ والخبر .

(١) قال المؤلف فى المغنى : « وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف فى غير الضرورة أصلا ، وأن الجواب فى هذه الآية (هى الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل : فيقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول ، وأن ما بينهما اعتراض » اهـ

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هى الفاء التى تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب ، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط ، فأنت تقول « إن يزرنى خالد فذلك فضل منه » وتقول « حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا » إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما ، ولهذا سر يجب أن تتنبه له ، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط ، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا » وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله « أما كمهما يك من شىء » ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرنوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا « أما فزيد منطلق » مثلا كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط ، فرأوا ذلك قبيحا ، =

فصل فى لَوْلاَ ولَوْ مَا(١)

لـ « لَوْلاَ » و « لَوْمَا » وجهان :

= فالتزموا أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل : إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشىء آخر ، وباستقراء الاستعمال العربى تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك « أما زيد فمنطلق » .

الثانى : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قولك « أما فى الدار فزيد » .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين فروح وريحان) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى (وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث) .

والسادس : ظرف كقولك « أما اليوم فزيد مسافر » .

* * *

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر فى شأن لولا ولو ما.

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق الكوفيين والبصرين على أن « لولا » فى الوجه الأول مركبة من « لو » الامتناعية و « لا » النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب، وحكى قوم فى ذلك خلافا .

الأمر الثانى : اختلف النحاة فى العامل فى الاسم المرفوع الواقع بعد « لولا » هذه، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول: أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيبويه ومن تابعه.

القول الثانى : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، وينقل عنه أنه علل هذا [illegible] بالأسماء ، وأنت خبير أن هذا لايصلح علة لعمل الرفع فى الاسم ، لما [illegible] أن حق [illegible] بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نائبة عن الفعل ،فأصل قولك « لولا زيد لأكرمتك » هو لولا امتنع زيد لأكرمتك، وقد حكى الفراء هذا =

أحدهما : أن يَدُلاَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختصَّانِ بالجمل الاسْمِيَّة ، نحو (لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)(١) .

والثانى : أن يَدُلاَّ على التحضيض ؛ فيختصَّانِ بالفعلية ، نحو (لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا المَلاَئِكَةُ)(٢) (لَوْمَا تَأْتِينَا بِالمَلاَئِكَةِ)(٣) ؛ ويساويهما فى التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلاَّ ، وأَلاَ ، وأَلاَّ ، وقد يَلِى حرفَ التحضيض اسمٌ مُعَلَّق بفعلٍ : إما مضمرٍ ، نحو « فَهَلاَّ بِكْراً تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ » أى :

= الرأى بقوله «وقال بعضهم» ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء — منهم ابن هشام — عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذى اختاره المؤلف تبعا لابن مالك — من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ — قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاما كالوجود والحصول فيحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن لم تدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول فى هذا الموضوع على وجه التفصيل فى باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم المرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسما ظاهرا نحو « لولا على لهلك عمر » وقد يكون اسما مؤولا من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى (لولا أن من الله علينا لخسف بنا) وقد يكون ضميرا منفصلا نحو الآية من سورة سبأ التى تلاها المؤلف ، وقد يكون ضميرا متصلا نحو «لولاى» و «لولاك» و «لولاه» وأنكر أبو العباس المبرد مجيئه ضميرا متصلا ، وقد مضى شرح هذا الموضوع فى مطلع باب حروف الجر .

الأمر الخامس : القول بأن لولا ولوما يشتركان فى مجىء كل منهما لهذين المعنيين هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم المالقى أن « لوما » لاتأتى حرف امتناع وإنما تأتى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

فَهَلاَّ تَزَوَّجْت بِكْراً ، ومُظْهَرٍ مُؤَخَّرٍ ، نحو (وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ)[1] أى : هَلاَّ قلتم إذ سمعتموه .

* * *

باب الإخبار بالذى وفُرُوعه ، وبالألف واللام

ويسميه بعضُهم بابَ السَّبْك ، وهو بابٌ وَضَعَهُ النحويون للتدريب فى الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد التصريفية ، والكلامُ فيه فى فصلين :

الفصل الأول
فى بيان حقيقته

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذى ؟ فاعمِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبتدئه بموصول مطابق لزيد فى إفراده وتذكيره ، وهو الذى ، الثانى : أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذى ، الرابع : أن تجعل فى مكانه الذى نَقَلْته عنه ضميراً مطابقاً له فى معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذى هو منطلق زَيْدٌ » فالذى : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة صلة للذى ، والعائد منها الضميرُ الذى جعلته خَلَفاً عن زَيْدٍ الذى هو الآن كمال الكلام .

وقد تبين بما شَرَحْناه أن زيداً مُخْبَر به ، لا عنه ، وأن الذى بالعكس ، وذلك خلافُ ظَاهِرِ السؤال ؛ فوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أَخْبِرْ عن مُسَمَّى زيد فى حال تعبيرك عنه بالذى .

---

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول فى نحو « بَلّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً » — إذا أخبرت عن التاء بالذى — « الّذِى بَلّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخويك قلت : « اللّذَانِ بَلّغْتُ مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العَمْرِينَ قلت : « الّذِينَ بَلّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الّتِي بَلّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ » فَتُقَدِّم الضميرَ وَتَصِلُه ؛ لأنه إذا أمْكَنَ الوَصْلُ لم يجز العدولُ إلى الفَصْلِ ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

الفصل الثانى

فى شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذى » أو أحد فروعه اشْتُرِطَ للمخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلا للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عن « أيهم » من قولك « أَيُّهُمْ فِى الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذى هو فى الدار أَيُّهُمْ ؛ فتزيل الاستفهامَ عن صَدْرِيَّتِهِ[1] ، وكذا القولُ فى جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكم الخبرية ، وما التعجبية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شىء منها ؛ لما ذكرنا .

وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَفُهُ التأخيرَ ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يُخْبَر عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلَفُهَا وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الّذِى قَامَ أَنَا » .

---

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع فى هذا ونحوه أن تخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أيهم الذى هو فى الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذى مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذى خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثانى : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَر عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت فى « جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً » : الذى جاء زَيْدٌ إيَّاهُ ضَاحِكٌ — لكنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجبُ التنكير ، وكذا القول فى نحوه ، وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلا للاستغناء عنه بالأجنبى ؛ فلا يخبر عن الهاء من نحو « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ؛ لأنها لا يُسْتَغْنَى عنها بالأجنبى كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الَّذِى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصلُ الآنَ خَلَفٌ عن ذلك الضمير الذى كان متصلا ففصلته وأخَّرْتَهُ ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً الخبر بالمبتدأ الذى هو زيد بقى الموصولُ بلا عائِدٍ ، وإن قَدَّرْتَه عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلا للاستغناء عنه بالمضمر : فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ « حَتَّى » أو بـ « مُذْ » أو « مُنْذُ » لأنهنَّ لا يجررن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعى إقامةَ ضميرٍ مُقَامَ المخبَر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ من عَمْرٍو الكَرِيمِ » جاز الإخبار عن « زيد » وامتنع الإخبار عن الباقى ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخرت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز ، فتقول فى الإخبار عن المتضايفين « الَّذِى سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ أبُو زَيْدٍ » وكذا الباقى[1] .

---

(١) فتقول فى الإخبار عن المصدر ومعموله « الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم » فيكون فى سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقرب خبر عن الذى ، ومن عمرو : متعلق بقرب ، وتقول فى الإخبار عن الموصوف وصفته « الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم » .

الخامس : جواز وروده فى الإثبات ، فلا يُخْبَر عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءنى أحد » لأنه لو قيل : « الذى ما جاءنِى أَحَدٌ » لزم وقوع « أحد » فى الإيجاب .

السادس : كونه فى جملة خبرية ، فلا يُخْبَر عن الاسم فى مثل « اضرب زيداً » لأن الطلب لا يقع صِلَةً .

السابع : أن لا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو » .

* * *

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عَشْرَةُ أُمُور : هذه السبعة ، وثلاثة أُخَر ، وهى : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفاً ، وأن يكون مُقَدَّماً ؛ فلا يُخْبَر بأل عن « زيد » من قولك : « زيدٌ أخوك » ولا من قولك « عَسَى زيدٌ أن يَقُوم » ولا من قولك « ما زال زَيْدٌ عالماً » .

ويُخْبَر عن كُلٍّ من الفاعلِ والمفعول فى نحو قولك : « وَقَى اللهُ البَطَلَ » ؛ فتقول : « الْوَاقِى البَطَلَ اللهُ » و « الوَاقِيهِ اللهُ البَطَلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يُحْذَف إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

* مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ(١) * [٥٨]

* * *

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به فى باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٨) لنفس ما ذكره هنا ، والذى أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ * =

فصل : وإذا رَفَعَتْ صلةُ « أل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أل » استتر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول فى الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » فى المثال المتقدم « المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أنا » ففى « المبلغ » ضمير مستتر لأنه فى المعنى لأل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أل » للمتكلم ؛ لأن خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعَتْ صِلَةُ « أل » ضميراً لغير « أل » وجب بُرُوزُه وانفصاله ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول فى الإخبار عن الأخوين : « المُبَلِّغُ أنا مِنْهُمَا إلى العَمْرِينَ رِسَالَةً أخَوَاكَ » وعن العمرين « المُبَلِّغُ أنا مِنْ أخَوَيْكَ إلَيْهِمْ رِسَالَةً العَمْرُونَ » وعن الرسالة « المُبَلِّغُهَا أنا مِنْ أخَوَيْكَ إلى العَمْرِينَ رِسَالَةٌ » وذلك لأن التبليغ فعلُ المتكلمِ ، و « أل » فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفسُ الخبرِ الذى أخّرته .

* * *

هذا باب العدد[1]

اعلم أن الواحد والاثنين يُخَالفان الثلاثةَ والعشرةَ وما بينهما فى حكمين :

= والشاهد فيه هنا وهناك قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى الموصول المنصوب بوصف مع كونه فى صلة « أل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط ؛ الأول : أن يكون متصلا ، الثانى : أن يكون ناصبه فعلا أو وصفاً لا حرفا ، الثالث : أن يكون فى غير صلة « أل » .

* * *

(١) العدد – بوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما – فى اللغة : اسم المعدود ومنه قوله تعالى (فضربنا على آذانهم فى الكهف سنين عددا) وأما العد – بتشديد الدال ، مدغما – فهو مصدر « عده يعده » مثل مده يمده مدا ، وشده يشده شدا ، وقال الله تعالى (لقد أحصاهم وعدهم عدا) وأما العدد فى اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع حاشيتيه الصغرى والكبرى » وبيان ذلك أن الاثنين مثلا تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُذَكَّران مع المذكر ؛ فتقول : واحدٌ ، واثنان ، ويُؤَنَّثان مع المؤنث ؛ فتقول : واحدة ، واثنتان ، والثلاثةُ وأخواتها تجرى على العكس من ذلك[1] ، تقول : ثَلاَثَةُ رِجَالٍ ، بالتاء ، وثلاثُ إماء ، بتركها ، قال الله تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)[2] .

والثانى : أنهما لا يُجْمَع بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدُ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيد الجِنْسِيَّةَ والوَحْدَة ، وقولك « رَجُلاَنِ » يُفيد الجنسية وَشَفْعَ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما[3] ،

= والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالاثنان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المعقود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على المعدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر فى ذكر التاء فى الثلاثة والعشرة وما بينهما فى عد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا فى الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنا رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » للعلة التى ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود ، لا الجنسية ، فإن أريد ذلك جيء بالمعدود موصوفا باسم العدد ، ومنه قوله تعالى (وقال الله لاتتخذوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفى التعدد ، ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراد إثبات الإلهية .

وأما البواقى فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجِنْسَ دون العِدَّةِ ، فإن قصدت الإفادتين جَمَعْتَ بين الكلمتين[1] .

* * *

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذى يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولكنك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب فى هذه الحالة أن تأتى باللفظ مقرونا بالتاء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آنفا ، ويجب — مع ذلك — أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولكنك لا تذكر معها المعدود الذى تريده ، ولك فى هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتى بها كما لو ذكرت المعدود تماما : بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكرا ، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثا ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعا » وأنت تريد ليالى ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثانى أن تأتى بها موافقه المعدود فى التذكير والتأنيث : بغير تاء مع المذكر ، وبالتاء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسا » وأنت تريد أياما ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقى الدين السبكى هذا الوجه بما إذا كان المعدود المحذوف أياما ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذى أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفى هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مخالفا للمعدود فى التذكير والتأنيث : بالتاء مع المذكر ، وبحذف التاء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) . =

فصل[1] : مُمَـيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس[2] ،

= الصورة الثانية : أن تذكر المعدود ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاذ بها قاعدتان: الأولى قاعدة العدد مع المعدود وهى تقتضى تأنيث العدد مع المعدود المذكر وعكسه، فتقول تطبيقا لها « عندى رجال ثلاثة» و « عندى فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهى تقتضى موافقة الصفة للموصوف فى التذكير والتأنيث، فتقول تطبيقا لها «عندى رجال ثلاث» و« عندى فتيات ثلاثة » فلما تجاذبت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعدود وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعى الأولى فتؤنث العدد مع المعدود المذكر وتذكر العدد مع المعدود المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعدود المذكر وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد المفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون، وأربعون: وخمسون، وستون، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون.

الضرب الثانى ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهى : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد المركب، وهو سبعة ألفاظ ، وهى ثلاثة عشر، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد المعطوف ، وهو أحـــد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفردا منصوبا مع العشرين والتسعين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوبا ، وتسعون رجلا ، وأحد عشر كوكبا ، وتسعة عشر يوما ، وتسعة وتسعون جملا » ويكون التمييز مفردا مجرورا بالإضافة مع المائة والألف ،تقول«مائة ثوب، وألف دينار»ويكون التمييز إما مجرورا بمن أو بالإضافة إن كان المعدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجرورا بالإضافة لا غير إن كان المعدود جمعا- على التفصيل الذى ذكره المؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .

(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعى هو اللفظ الدال على جمع، وله واحد من لفظه ، =

كـ « شَجَرٍ » و « تمرٍ » ، أو اسمَ جمعٍ[١] كـ « قَوْم » و « رَهْط » خُفِضَ بِمِنْ ، تقول : « ثَلاَثَةٌ مِنَ التَّمْرِ » و « عَشَرَةٌ مِنَ القَوْمِ » قال الله تعالى : (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)[٢] ، وقد يخفض بإضافة العدد ، نحو (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)[٣] ، وفي الحديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ » وقال الشاعر :

٥٢٣ — * ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ ذَوْدٍ *

= ويفرق بينه وبين واحده بالتاء : بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة وبقر ، وهذا هو الغالب ، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كمأة وكمء ، وهذا نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومى وزنج وزنجى وعجم وعجمى .

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالبا وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ، وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ « ركب ، وصحب ، وسفر » لأنها ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكبا وصاحبا ومسافرا ، ومن العلماء من يعدها جموعا وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الحطيئة ، ويقولون : إن سببه أنه كان في سفر ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة فسرح إبله ثم افتقد منها ناقة ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذِئْبُ القَفْرِ أَمْ ذِئْبٌ أَنِيسٌ أَصَابَ البَكْرَ أَمْ حَدَثُ اللَّيَالِي

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ . . . . لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي =

. . . .

= اللغة : « ذود » بفتح الذال وسكون الواو وآخره دال مهملة ـ يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفى أمثالهم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التى قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيتين.

الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من المقام ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والعينى يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أى : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة « على عيالى » الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده فى قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع

وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب .

أولها القول بجوازه فى السعة على قلة ، وهو الذى يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد يخفض بإضافة العدد » وهو تابع فى ذلك لابن عصفور.

وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا فى القليل ـ نحو ذود ونفر ورهط ـ جاز أن يضاف العدد إليه كما فى الآية الكريمة (وكان فى المدينة تسعة رهط) وكما فى الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل فى القليل وفى الكثير ـ نحو قوم ونسوة ـ لم يجز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو على الفارسى ، وعزاه إلى أبى عثمان المازنى ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن العلة فى ذلك هى أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال =

وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَيُعْتَبَر التذكير والتأنيث مع اسمى الجمع والجنس بحسب حالها ، فَيُعْطَى العددُ عَكْسَ ما يستحقه ضميرها ، فتقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الغَنَمِ » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ البَطِّ » بترك التاء ، لأنك تقول « بط كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ البَقَرِ » أو « ثلاث » لأن فى البقر لغتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى: (إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا)[1] وقرىء (تَشَابَهَتْ)[2] .

= « ثلاثة رجل » كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يهمل جمع القلة أو يكون شاذا .

(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .

ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثا مستقلا لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع: نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكرا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثا لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكرا فى بعض العبارات ومؤنثاً فى بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذى يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكرا لا غير اعتبرته مذكرا وجئت معه باسم العدد مقرونا بالتاء ، وقد مثل للمؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد فى القرآن الكريم (إذ نفشت فيه غنم القوم) فأنت الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود =

. . . .

إليه مؤنثا لاغير اعتبرته مؤنثاوجئت معه باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البط كما ذكر المؤلف ، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤنثا فى أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين ، وساغ لك أن تأتى معه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤنثا ، وبالتاء على اعتباره مذكرا ، ومن هذا النوع البقر .فإن الضمير قد عاد إليه مذكرا فى قراءة الجماعة فى قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤنثا فى القراءة الأخرى (تشابهت) .

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذى ذكره وشرحناه لك فى اسم الجنس ، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر ، وحاصله أنه إن كان يستعمل فى العقلاء ـ وذلك مثل القوم والنفر والرهط ـ جعلناه فى حكم المذكر فجئنا باسم العدد معه مقرونا بالتاء ، وفى القرآن الكريم (وكان فى المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل فى غير العقلاء ـ مثل الجامل لجماعة الجمال ، والباقر لجماعة البقر ـ جعلناه فى حكم المؤنث وجئنا معه باسم العدد خاليا من التاء فقلنا « ثلاث من الباقر » .

ونحن لانقر هذا التفصيل الذى ذكره ابن عصفور ، أما أولا فلأن « النسوة ، والنساء ، والجماعة » ثلاثتها من أسماء الجموع التى تستعمل فى العقلاء ، وهى لاتعامل فى كلام العرب معاملة المذكرن ، وأما ثانيا فلأنه جعل « الجامل » الذى هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل ، وقد عامله العرب معاملة المذكر ، وذلك فى قول الشاعر :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام فى اسم الجمع على ما قاله المؤلف ، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونفر ، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة ، ومن جائز التذكير منه بقر وغنم .

وهذا الذى قررناه ـ من أن العبرة فى اسم الجنس واسم الجمع بحالهما تذكيرا وتأنيثا ، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما ـ مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه ـ بألا يذكر وصف أصلا نحو « ثلاث =

وَيُعْتَبران مع الجمع بحال مفرده ؛ فلذلك تقول : « ثَلاَثَةُ إِصْطَبْلاَتٍ » و « ثَلاَثَةُ حَمَّامَاتٍ » بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ، ولا تقول « ثلاث » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين[1] .

ولا يُعْتَبر من حال الواحد حالُ لفظه حتى يقال « ثلاثُ طلحاتٍ » بترك التاء ، ولا حالُ معناه حتى يقال « ثَلاَثُ أَشْخُصٍ » بتركها تريد نسوة ، بل

= من البقر ، أو ثلاثة من البقر» ونحو «ثلاث من البط» ونحو « ثلاثة من الرطب» أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخرا نحو « ثلاث من البط ذكور » أو « ثلاث من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكرا جيء باسم العدد مقرونا بالتاء فتقول « ثلاثة ذكور من البط » ونحو « ثلاث سنبلات من القمح » وابن مالك يجعل الوصف المتأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البدل كالنعت .

(١) هذا الذى اختاره المؤلف - من أن العبرة مع الجمع بحال مفرده ، فإذا كان المفرد مذكرا جيء باسم العدد مقرونا بالتاء نحو «ثلاثة حمامات ، وثلاثة اصطبلات» لأن المفرد حمام وإصطبل ، وهما مذكران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول « ثلاث حمامات وثلاث إصطبلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالما - هو مذهب البصريين من النحاة ، وقد خالف فى ذلك البغداديون والكسائى ، فأجازوا مراعاة حال أيهما شئت: حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول «ثلاثة حمامات» وأن تقول «ثلاث حمامات » الأول بمراعاة حال المفرد ، والثانى بمراعاة حال الجمع ، وقد حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال فى كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون مراعاة حال الجمع .

ونريد أن ننبهك إلى أن الكلام يتصور فى جمع يخالف مفرده فى التذكير والتأنيث ، وذلك يتحقق فى جمع المؤنث السالم الذى مفرده مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع والمفرد فى التأنيث نحو « سحابة وسحابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت تقول « ثلاث سحابات » لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا يقتضى خلاف ما اقتضاه مفرده .

يُنْظَر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره ؛ فيعكس حكمه فى العدد ، فـكما تقول « طَلْحَةُ حَضَرَ » و « هِنْدٌ شَخْصٌ جَمِيلٌ » بالتذكير فيهما تقول « ثَلاَثَةُ طَلَحَاتٍ » و « ثَلاَثَةُ أشْخُصٍ » بالتاء فيهما ، فأما قوله :

٥٢٤ — * ثَلاَثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ *

فضرورة ، والذى سَهَّل ذلك قوله « كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ » فاتصل باللفظ ما يُعَضِّد المعنى المراد ، ومع ذلك فليس بقياس ، خلافاً للناظم .

---

٥٢٤ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، من قصيدته الرائية المشهورة ، وسيذكر المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى فى هذا الباب (ص ٢٥٨) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَـكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى *

اللغة : « مجنى » المجن — بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون — أصله الترس ، ويجمع على مجان ، وأراد ههنا ما يتقى به الـكاشحين والرقباء «أتقى» أحذر وأجانب وأجافى وأجعل بينى وبينهم وقاية « شخوص » جمع شخص ، والأصل فيه الشبح يرى من بعيد ، وأراد هنا الإنسان ، وكأنه قد قال : كان ما أتقى به الرقباء ثلاثة أناسى « كاعبان » مثنى كاعب ، وهى الجارية حين يبدو ثديها . تقول : كعبت الجارية تـكعب — من باب قتل — فهى كاعب ، وكعاب ، إذا صارت كذلك « ومعصر » بضم الميم وسكون العين وكسر الصاد — الجارية متى دخلت فى عصر شبابها .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « مجنى » مجن : خبر كان تقدم على اسمها منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتـكلم ، ومجن مضاف وياء المتـكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «دون» ظرف متعلق بمجن أو بمحذوف حال منه ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتـكلم اسمه «أتقى» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كنت ، وجملة كان واسمه وخبره لامحل لها من الإعراب صلة من الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بأتقى محذوف ، والتقدير : دون الذى كنت أتقيه « ثلاث » اسم كان فى أول البيت تأخر عن خبره ، وهو مضاف =

وإذا كان المعدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف المنويِّ ، لا حالها ، قال الله تعالى : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)(١) أى : عَشْرُ حَسَنَاتٍ أمثالها ، ولولا ذلك لقيل (عشرة) لأن المِثْل مذكر ، وتقول : « عِنْدِى ثَلَاثَةُ رَبْعَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثلاثةُ دَوَابَّ » بالتاء إذا قصدوا ذكوراً ؛ لأن الدابة صفة فى الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أحمرةٍ دَوَابَّ ، وسمع « ثلاثُ دَوَابَّ ذُكُور » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

* * *

فصل : الأعْدَادُ التى تُضَاف للمعدود عشرة ، وهى نوعان :

أحدها : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحقُّ ما تُضَاف إليه أن يكون : جمعاً ، مكسّراً ، من أبنية القلة ، نحو « ثلاثةُ أفْلُسٍ » و « أربعةُ أعْبُدٍ » و (سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)(٢) وقد يتخلّف كلٌّ واحد من هذه الأمور الثلاثة .

فيضاف للمفرد(٣) ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثلاثُ مِائَةٍ » و « تِسْعُ

= و « شخوص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كاعبان » بدل من ثلاث مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « ومعصر » معطوف على قوله كاعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث شخوص » فإن شخوصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ فى عدده حال مفرده ، ومفرده الذى هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغى أن يقول « ثلاثة شخوص » كما يقول « ثلاثة كواكب » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذى رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه فى كلامنا الماضى (ص ٢٥٠) وأنه يرى الإبدال من المعدود مثل نعته يجيز مراعاة المعنى.

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) ومما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع ، نحو « تسعة رهط » و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير فى هذا النوع أن يجر المعدود بمن .

مِائَةٍ »[1]، وشذَّ فى الضرورة قوله :

٥٢٥ — * ثَلاَثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا *

وَيُضَافُ لجمع التصحيح فى مسألتين[2] :

---

(١) السر فى إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع فى المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالاضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة ، التميمى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رِدَائِى ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ *

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله « وفى » الآتى « وفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر « بها » جار ومجرور متعلق بقوله وفى « ردائى » رداء : فاعل وفى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ورداء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جلت ، ووجوه مضاف و « الأهاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلثمائة » والثلاثة التى هى العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(٢) وبقى مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التكسير غير قياسى وقد مثلوا لذلك بقولك « ثلاث سعادات » =

إحداهما : أن يُهمَلَ تكسيرُ الكلمةِ ، نحو (سَبْعُ سَمٰوَاتٍ)[١] ، و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)[٢] .

والثانية : أن يُجاور ما أهمل تكسيره ، نحو (سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ)[٣] ، فإنه فى التنزيل مجاور لـ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)[٢] .

وَيُضَاف لبناء الكثرة فى مسألتين :

إحداهما : أن يُهمَلَ بناء القلّةِ ، نحو « ثلاثُ جَوَارٍ » و « أربعةُ رِجَالٍ » و « خمسةُ دَرَاهِمَ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلّةٍ ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك منزلة المعدوم ؛ فالأول نحو (ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)[٤] ؛ فإن جَمع قَرْء بالفتح على أقْرَاء شاذ ، والثانى نحو « ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ » فإن أشْسَاعاً قليل الاستعمال .

* * *

= جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التكسير لا ينقاس إلا فى نحو سحابة وكتيبة مما هو مؤنث بتاء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شىء نحو عجوز وعجائز حفظ ولم يقس عليه ، ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة واردا لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو قوله تعالى (فى تسع آيات) فإن تكسير آية على آى وارد عن العرب ، ولكنه ليس كثيرا فى استعمالهم ، فلهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثانى : المـائة والألف ، وحَقُّهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو (مِائَةَ جَلْدَةٍ)[1] و (أَلْفَ سَنَةٍ)[2] .

وقد تُضاف المـائة إلى جمع كقراءة الأخوين[3] (ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ)[4] ، وقد تُمَيَّز بمفرد منصوب ، كقوله :

٥٢٦ — * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا *

* * *

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسائى ، كما نبهنا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزارى أحد الشعراء المعمرين وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣) ونسبه فى المرة الأولى للربيع وفى المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ *

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « عاش » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل من الإعراب « اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاء » الواو حرف عطف ، الفتاء : معطوف على اللذاذة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاء لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية .

=

فصل : إذا تَجَاوَزْتَ العشرة جئت بكلمتين : الأولى النَّيِّفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحكمت لها فى التذكير والتأنيث بما ثَبَتَ لها قبل ذلك ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتى بأَحَدٍ وإِحْدَى مكان واحد وواحدة ، وتَبْنِى الجميع على الفتح ، إلا « اثنين » و « اثنتين » فَتُعْرِبُهُما كالمثنى ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقلُّ حَذْفُها مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وتَرْجع بها إلى القياس التذكير مع المذكَّر والتأنيث مع المؤنث ، وَتَبْنِيها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها فى لغة الحجازيين وكسرتها فى لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْداً » و « اثنا عَشَرَ رَجُلاً » بتذكيرهما ، و « ثَلاثَةَ عَشَرَ عَبْداً » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتأنيثهما ، و « ثلاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتذكير الأول [وتأنيث الثانى] .

فإذا جاوزت التسعة عشر فى التذكير والتسع عشرة فى التأنيث اسْتَوَى لفظ المذكَّر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْداً » و « ثَلاثُونَ أَمَةً » .
وتمييز ذلك كله مفرد منصوب[1] ، نحو (إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

ـــــــــــــــ

= الشاهد فيه : قوله « مائتين عاما » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول « مائتى عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغى أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى (وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما) وبقول ابن مسعود « قضى فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كَوْكَباً)[1] (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً)[2] (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)[3] (إِنَّ هٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)[4] ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً)[5] ، فـ (أسباطاً) بدل من (اثنتى عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتى عشرة فِرْقَةً ، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذُكِّرَ العددان ؛ لأن السِّبْطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر (أمماً) رَجَّحَ حكم التأنيث كما رَجَّحه ذكر « كاعبان ومعصر » فى قوله :

= بوجوه من الإعراب ، منها ما قاله الشلوبين وابن أبى الربيع ، وحاصله أن (أسباطا) ليس تمييزا لأنه جمع ولأن مفرده مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثنى عشر » بترك التاء فى اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثنين يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أسباطا) تمييز يخالف الاستعمال العربى من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذى يذكر عن الشلوبين ، وجعل (أسباطا) تمييزا ، واعتذر عن تأنيث لفظى العدد فى الآية بأن جعل (أمما) نعتا لأسباط ، والأمم : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث ترجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أمما) جامد ، فكيف يقع نعتا ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصا من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء فى هذا الفرع ، ومما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أسباطا) نعت لمنعوت محذوف و (أمما) نعت لأسباط ، وأصل الكلام : وقطعناهم اثنتى عشرة فرقة أسباطا أمما ، وفى هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ(١) * [٥٢٣]

***

فصل : ويجوز(٢) فى العدد المركب — غير « اثْنَىْ عشر » و « اثنتى

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا (وهو الشاهد رقم ٥٢٣) والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أتَّقِى *

وارجع إلى شرحه فى ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف فى هذا الفصل أن العدد المركب ـ وهو أحد عشر وأخواته ـ ما عدا « اثنا عشر » فى المذكر ، و « اثنتا عشرة » فى المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه ـ أى ما لكه وشبهه ، فقد حكى النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حالته التى كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزءين ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبنى على فتح الجزءين فى محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة فى البناء لسببين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن المبنى قد يضاف كما فى إضافة « كم » إلى مميزها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه فى استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه ، لأنه المعروف المشهور فى الاستعمال العربى .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجى ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثانى بما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشرُ زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بعلبكُ ، وتقول « اشتريت أحد عشرَ زيد» بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بعلبك ، وتقول « بحثت عن أحد عشرِ زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت فى بعلبك ، إلا أن « بعلبك» ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة » — أن يضاف إلى مُسْتَحِقِّ المعدود ؛ فيستغنى عن التمييز ، نحو « هٰذِهِ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ » ويجب عند البصريين بقاء البناء فى الجزءين .

وحكى سيبويه الإعرابَ فى آخر الثانى كما فى بعلبك ، وقال : هى لغة رديئة .

وحكى الكوفيون وَجْهاً ثالثاً ، وهو أن يضاف الأول إلى الثانى كما فى عبد الله ، نحو « ما فَعَلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ » .

وأجازوا أيضاً هذا الوَجْهَ دون إضافة[1] استدلالا بقوله :

٥٢٧ — كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ بِنْتَ ثَمَانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

* * *

= هذه اللغة ابن عصفور، وزعم أنها اللغة الفصحى، وقال الأخفش : إنها لغة حسنة ، وقال سيبويه : هى لغة رديئة .

اللغة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافى ، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ، وتجر الجزء الثانى بالإضافة ، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام زيد ، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الأخفش عن أبى فقعس الأسدى وابن الهيثم العقيلى .

(١) ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتضايفين لايجوز فى غير حال إضافة العدد إلى مستحقه ، وأن الإجماع منعقد على ذلك ، وفى دعواه الإجماع على ذلك مقال ، فإن الكوفيين حكوه عن العرب فى غير حال الإضافة إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى نفيع بن طارق .

اللغة : « كلف » فعل ماض مبنى للمجهول من التكليف وهو تحميل مافيه كلفة ومشقة « عنائه » العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد ؛ تقول « عنى فلان يعنى » من باب رضى — عناء ، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون القاف ، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر ، وفى القرآن (غلبت علينا شقوتنا) . =

فصل : ويجوز أن تَصُوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسمَ فاعلٍ . كما تَصُوغه من فَعَل ؛ فتقول : ثانٍ ، وثالِثٌ ، ورابع – إلى العاشر[1] .

= الإعراب : « كلف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثان لكلف ، وبنت مضاف و « ثماني » مضاف إليه ، وثماني مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجته » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثماني عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددى إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددى ، من غير أن يكون العدد مضافا إلى مستحقه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازه الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف، فقول ابن مالك فى التسهيل «ولا يجوز بإجماع: ثمانى عشرة – أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى – إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقا ، نعنى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) ههنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلثت الاثنين» أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلا .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقا من مصدر « ثلثت الاثنين أثلثهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلا ، ومصدرا ، قال الجوهرى فى الصحاح : « عشرت القوم أعشرهم عشرا ، إذا صرت عاشرهم » اهـ . =

كما تقول : ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذَكَّر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، فقيل : واحد وواحدة .

ولك في اسم الفاعل المذكور أن تستعمله — بحسب المعنى الذي تريده — على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الاتِّصَافَ بمعناه مجرداً . فتقول : ثالث ، ورابع ، قال :

٥٢٨ — * لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِـعُ *

= وفي هذا يقول ابن مالك في شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على التعلم ، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر ، وهي مصادر ثلثت الاثنين ، إلى عشرت التسعة » وهذا هو الوجه الثالث في كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلا أنه واحد من هـذه العدة — وهو الوجهان الأول والثاني في كلام المؤلف — فهو مشتق من اسم العدد الذي هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلا ولا مصدرا بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التي ليست بمصادر ، وهو وارد في كلام العرب كثيرا ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستحجر الطين ، وقالوا : استتيست الشاة ، كما قالو « تربت يداك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا *

اللغة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهي العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنؤي والأثافي ، والأماكن التي كانوا يختلفون إليها ويترددون عليها . =

الثانى : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بعضُ تلك العِدَّةِ المعينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَمْسَةٍ » أى : بعضُ جماعةٍ منحصرة فى خمسة . ويجب حينئذ إضافتُهُ إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى: (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ)[1] ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)[2]، وزعم الأخفشُ وقُطْرُبٌ والكسائى وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ونَصْبُه إياه ، كما يجوز فى « ضَارِب زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز فى « ثان » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هٰذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ » أى : جاعل الثلاثةِ بنفسه أربعةً ، قال الله تعالى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)[3]، ويجوز حينئذٍ إضافتُهُ وإعماله ، كما يجوز الوجهان فى جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ» ولا « ثَانٍ وَاحِداً » وأجازه بعضُهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آ يات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « فعرفتها» الفاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله «لستة» جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و«أعوام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدة ، وهذا فى الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الاتِّصَاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِىَ عَشَرَ » بتذكيرها ، و« حَادِيَةَ عَشْرَةَ » بتأنيثهما ، وكذا تصنع في البواقى : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث ، فتقول « الْجُزْء الْخَامِسَ عَشَرَ » و «الْمَقَامَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ »

وحيث استعملت الواحِدَ أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءهما إلى مَوْطِنٍ لامهما فتصيرها ياء ، فتقول : حادٍ وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العِدَّة فيما ذكر ، ولك فى هذه الحالة ثلاثة أوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتى بأربعة ألفاظ : أولُها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى ، فتقول «ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاَثَةَ عَشَرَ» .

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والنَّيِّفَ من الثانى ، ولك فى هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالإضافة ، والوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السِّكِّيت وابنُ كَيْسَان ، ووجهه أنه قَدَّرَ ما حُذف من الثانى فبقى البناء بحاله ، ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محلّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليلَ حينئذٍ على أن هذين الاسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنُه هذا الاستعمالَ

الثالثَ ، بل ذكرا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأتى أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشْتُقَّ منه الوصف ، فتقول « رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيبُ الثانى فى موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيفَ من الثانى للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتعطف عليه العقد بالواو .

* * *

هذا باب كنايات العدد

وهى ثلاثة : كَمْ ، وكأىٍّ ، وكَذَا .

أما « كَمْ » فتنقسم إلى : استفهامية بمعنى أىِّ عَدَدٍ ، وخبرية بمعنى كثير[1] .

ويشتركان فى خمسة أمور[2] : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس

---

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشىء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جوابا

(٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأنت تقول ، بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل قهرت

الثانى : أنهما مبنيان ، لشبههما الحرف فى الوضع على حرفين ، أو فى المعنى ، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام فى المعنى ، والخبرية تشبه رب فى الدلالة على التكثير

=

. . . .

= الثالث : أن بناءهما على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول فى الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفى الإخبار «كم رجال أعانوك» أو «كم رجل أعانك» فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز

الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو «كم صمت» ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك » نص عليه سيبويه

السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن «كم» مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداهما العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا

التاسع : أن كلا منهما يقع فى مواقع الإعراب التى يقع فيها الآخر .

فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منهما يكون فى محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثانى نحو « كم يوما صمت »

وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو فى محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو فى محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور :

الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل فى دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدهما فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو قولك « كم كتاب دخل فى ملكك » . =

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التَّصْدِير ، والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك فى هذا الأمر » ،

الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبى وقد استوفى مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع عمرو داره بشهادته » .

ويجب فى الصورة الخامسة أن يكون المفعول الذى نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن كان المفعول الذى نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم ــ نحو قولك « كم رجل ضربته » وقولك « كم كتاب قرأته » ــ كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم » مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده .

فتلخص من هذا الكلام أن « كم » تكون فى محل جر ألبتة فى صورتين : أن يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون فى محل نصب فى ثلاث صور : أن تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون فى محل رفع مبتدأ فى خمس صور : أن يقع بعدها فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببيها ، أو رافع لأجنبى وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون محتملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية فى صورة واحدة ، وهى أن يليها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة صورة ، وقد عرفتها فى بيان واضح وتفصيل حاصر ، فكن منها على ثبت ، والله يهديك ويوفقك .

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً[1] :

أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيَّز بمنصوب مفرد ، نحو « كَمْ عَبْداً

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :

الأول : أن تمييز الاستفهامية لايكون إلا مفردا نحو قولك « كم كتابا قرأت »
هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهبان آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين
وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهودا لك »
والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن
الجماعات نحو قولك « كم غلمانا لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ،
والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم مجيء تمييز
الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعا
نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في
المعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم
قرشا ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجيزوا جره مطلقا ،
وفي هذا مذهبان آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا
مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت
هي قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند
الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه وليس بصحيح ، لأن كم
الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يعمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند
الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت
المائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة والمائة بالإضافة أعطيت
كم حكمهما لشبهها بهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى
الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة
للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تغني

. . . .

= شفاعتهم شيئا) بل قد يجب جر التمييز بمن فى موضع سنذكره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضى نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضى لعدم دلالتها على التكثير فى الراجح ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتريه » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها فى السعة نحو قولك « كم فى دارك رجلا؟ » أما تمييز كم الخبرية المجرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا فى الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليلهم مبنى على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهَالُ لَهَا ... إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخِرِّيتُ ذُو الْجَلَدِ

وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلاَ ... وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ... ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومجرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومجرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومجرورا معا فالفصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومجرورا فقط يترجح نصب التمييز ، وشذ مجيئه مجرورا والفاصل ظرف كما فى البيت =

. . . .

=الأول من الأبيات التى أنشدناها فى الاستدلال لمذهب الكوفيين كما شذ مجيئه مجرورا والفاصل جار ومجرور كما فى البيتين الثانى والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامى :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَؤُمُّ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من المفاعيل لم يجز جره لما سبق ولم يجز نصبه لئلا يتوهم أنه مفعول لذلك الفعل الفاصل ، بل يجب جره بمن — وهذا هو الموضع الذى أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨)— وفى هذا الموضع تشترك كم الاستفهامية والخبرية فى الحكم، فمثال الخبرية قوله تعالى(كم تركوا من جنات وعيون) وقوله سبحانه (وكم أهلكنا من قرية) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداهما يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات : إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتهن يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجحا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعى جوابا من يخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود فى جواب الاستفهامية أن يجىء على حسب موضعها من الإعراب، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فتقول « ثلاثون دينارا » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فتقول « ثلاثين دينارا» ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت=

مَلَكْتَ » ويجوز جره بِمِنْ مضمرة جوازاً إن جُرَّتْ كم بحرف ، نحو « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ رِجَالٍ جَاءُوكَ » و « كم امْرَأَةٍ جاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثانى : أن الخبرية تختص بالماضى كرُبَّ ، لا يجوز « كم غلمان سأملكهم » ، كما لا يجوز « رُبَّ غلمان سأملكهم » ويجوز « كَمْ عَبْداً سَتَشْتَرِيه » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعى جواباً من مخاطَبِهِ .

والرابع : أنه يتوجَّه إليه التصديق والتكذيبُ .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ فِى الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثلاثون » ويقال « كم مَالُكَ أَعِشْرُونَ أم ثلاثون ؟ » .

تنبيه : يروى قولُ الفرزدق :

= هذا الثوب » فتقول « بثلاثين دينارا » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعا فى جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس — أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كم الخبرية تدل على التكثير اتفاقا ، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لاتدل على التكثير ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كم الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كم كتاب عندى ثلاثون بل أربعون » أما الاسم المبدل من كم الاستفهامية فيقترن بهمزة الاستفهام فتقول « كم كتابا عندك أثلاثون أم أربعون » وهذا ظاهر العلة إن شاء الله تعالى .

٥٢٩ — كَمْ عَمَّـةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ
فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

٥٢٩ — هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفى ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .

اللغة : « فدعاء » هى وصف الأنثى من الفدع ـ بفتح الفاء والدال جميعا ـ وهى التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زيغ فى القدم بينها وبين الساق « عشارى » العشار ـ بكسر العين ـ جمع عشراء ـ بضم ففتح ـ وهى الناقة التى أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

الإعراب : تروى « عمة » و « خالة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فكم يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استفهامية تهكمية ، وهى على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتى وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتى أيضا ، فهى مبنية على السكون فى محل نصب ، وتمييزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوبا إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولا مطلقا ، وعلى هذه الوجوه فى كم تكون « عمة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعمة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « وخالة » معطوف على عمة مرفوع بالضمة الظاهرة « فدعاء » صفة لخالة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة عمة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عمة لك فدعاء وخالة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد مثل ما أثبت فى الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشارى » عشار : مفعول به لحلب ، وياء المتكلم مضاف إليه ، فإن نصبت عمة وخالة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عمة » تمييزا لها و « خالة » معطوفا على عمة . وإن جررت « عمة » و « خالة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمة » تمييزاً لها و « خالة » معطوفا على عمة ، =

بجر « عمة » و « خالة » على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقيل : إن تميما تجيز نصبَ مميز الخبرية مفرداً[1]، وقيل : على الاستفهام التهكمى ، وعليهما فهى

= وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشارى » فى محل رفع خبر المبتدأ،سواء أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان « عمة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى فى كلة «عمة» و «خالة» على ثلاثة أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك كله فى الإعراب .

ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامى الذى أنشدناه من قبل (ص ٢٦٩) :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لاَ أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب «فضلا» بناء على ما قرروه من أنه إذافصل بين كم الخبرية ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجز أحد من النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال ضميرا مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه الكوفيون بجر «فضل» على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن «من» ظهرت جارة للتمييز مع الفصل نحو (وكم أهلكنا من قرية) ومن غير فصل نحو (وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا) .

ورواه قوم برفع «فضل» على أنه فاعل نالنى .

(١) قال الرضى : «وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا ، اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اهـ فيجوز — على هذا — أن يكون «عمة» منصوبا مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التى حكاها الرضى صراحة وأومأ إليها المؤلف ههنا هى التى اعتمدها الذين أجازوا فى تمييز كم الخبرية النصب ، أى فجره عندهم على لغة أكثر العرب ، ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حلبت » خبر ، والتــاء للجماعة لأنهما عمات وخالات ، وبرفعهما على الابتداء ، و « حَلَبَتْ » خبر للعمة أو الخالة . وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقيل « قد حلبتا » والتاء فى « حلبت » للوَحْدَة ؛لأنهما عمة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصْبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أى : كم حَلْبَةً أو وقتاً .

* * *

وأما « كأىّ » فبمنزلة « كَمْ »(1) الخبرية : فى إفادة التكثير ، وفى لزوم

---

(١) يقال « كأى » بفتح الكاف والهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة ـ ويقال « كائن » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ساكنة .

وقد جعل المؤلف كأين مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع فى كلام ابن مالك فى قوله « ككم كأى » على أن المشبه به هو كم الخبرية ، وقلده الأشمونى فى ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كأى » تكون خبرية وتكون استفهامية ـ على ما نبينه لك فيما بعد، فى الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كأى وكم ـ وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يترجح عنده ، فاعرف ذلك .

واعلم أن « كأى » توافق « كم » فى خمسة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كأى فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثا عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلأنها أشبهت الحرف شبها معنويا كالذى قلناه فى كم .

الثانى : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين جنسه المبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبنى على الوجه الثانى .

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا=

. . . .

= مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوا له بقول أبى بن كعب لابن مسعود « كأى تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ » فأجابه بقوله « ثلاثا وسبعين » وجمهور النحاة على أن « كأى » نوع واحد ، وهو الخبرية التى بمعنى كثير ، ولا يقولون بمجيئها استفهامية بمعنى أى عدد

ثم اعلم أن « كأى » تخالف « كم » فى خمسة أمور أيضاً .

الأول : أن الراجح عند النحاة فى كأى أنها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة ، والراجح عندهم أيضاً أن كم بسيطة ، وقد ذهب أبو حيان - تبعا لقوم - إلى أن « كأى » بسيطة غير مركبة ، وذهب الكسائى والفراء إلى أن « كم » مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية ، وأن ألف « ما » حذفت عند التركيب كما تحذف فى نحو « بم » و « لم » و « عم » و « فيم » ثم سكنت الميم للتخفيف .

الثانى : أن تمييز « كأى » يكثر مجيئه مجرورا بمن ، وإذا لم يجر بمن كان منصوبا ، فأما تمييز كم فقد عرفت فيما مضى (ص ٢٦٩) الصور التى يجىء عليها ، وعرفت أن الأكثر فى تمييز كم الخبرية المتصل بها أن يكون مجرورا مفردا أو جمعا ، وزعم ابن عصفور أن تمييز كأى لا يكون إلا مجرورا بمن ، وهو محجوج بوروده منصوبا فى البيت رقم ٥٣٠ وما أنشدناه معه .

الثالث : أن جمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن « كأى » لا يدخل عليها حرف الجر ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر كأى بحرف الجر ، وأنه يجوز لك أن تقول : بكأى تبيع هذا الثوب ، أما كم فيدخل عليها حرف الجر عند الجميع .

الرابع : أن جمهور النحاة على أن « كأى » نوع واحد ، وهو الخبرية التى بمعنى كثير ، ولا تكون استفهامية ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كما تكون خبرية ، وقد مضى ذكر ذلك فى وجوه الاتفاق .

الخامس : أن تمييز « كأى » لم يجىء إلا مفردا كما فى قوله تعالى (وكأى من نبى) وقوله سبحانه (وكأى من دابة) وقوله جل ذكره (وكأى من آية) وقوله (وكأى من قرية هى أشد قوة من قريتك) وقوله (وكأى من قرية أهلكناها) وقوله جل ذكره (وكأى من قرية أمليت لها وهى ظالمة ثم أخذتها) وقوله تعالت كلماته (وكأى =

. . . .

= من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا) أما تمييز كم الخبرية فقد جاء مفردا مثل قوله تعالى (وكم من ملك فى السموات لاتغنى شفاعتهم شيئا) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبى فى الأولين) وجاء جمعا نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ وَنَعِيمٍ سُوقَةٍ بَادَا

ثم اعلم أن « كأى » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معينا أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبرا للمبتدأ أن يكون خبرا لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها (أى من وجوه الفرق بين كم وكأى) أن خبرها لايقع مفردا» وتوسع تلميذه السيوطى فى الهمع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كأى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع ، نحو (وكأى من نبى قتل معه ربيون) ونحو (وكأى من آية فى السموات والأرض يمرون عليها) » اهـ كلامه .

لكن بالتأمل فى استعمالات هذه الكلمة تجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى فى كلام السيوطى . وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما فى الآية الثانية من كلامه ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما فى أحد احتمالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) فى قوله تعالى (وكأى من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها) إذا جعلت جملة (الله يرزقها) هى الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية الكريمة ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما فى قول الشاعر :

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً ، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمُ

ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع « كأى » مفعولا به ، كقولك « كأى رجلا رأيت » فإن كأى فى هذا المثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كأين تقع استفهامية ، وهو قول أبى بن كعب « كأى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كأى مفعول ثان لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محتملة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولا به كما فى قوله تعالى (وكأى من قرية أهلكناها) فإن كأى فى هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولا به لفعل محذوف يفسره =

التصدير ، وفى انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لاَ تَحْمِلُ رِزْقَهَا)(١)، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ — أُطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَىٍّ
آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

= المذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور — نحو قولهم « بكأى تبيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لاتقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه المؤلف (الله يرزقها وإياكم) ويجوز فى هذه الآية أن يكون قوله سبحانه (لا تحمل رزقها) خبرا عن (كأى) الواقع مبتدأ ، و (من آية) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة (لا تحمل رزقها) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة (الله يرزقها) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ — هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة : « اطرد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطماعية فى نيل الشىء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشىء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناة هنا كثير « آلما » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم ألما » من باب تعب يتعب تعبا — وهو أحد الأفعال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب « حم » هيىء وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « آلما » منصوب على التمييز لكأى « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « يسره » =

وأما « كَذَا »[1] فيكنى به عن العدد القليل والكثير ، ويجب فى تمييزها النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؛ فلذلك تقول « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَماً » .

* * *

= يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويسر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه يعود إلى آلم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة حم ونائب فاعله وما تعلق به فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كأى ، وكأنه قال : كثير من الآلمين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « آلما » فإنه تمييز لقوله « كأى » وقد ورد فى هذا البيت منصوبا فدل على أن تمييز « كأى » كما يكون مجرورا بمن فى نحو قوله تعالى : (وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير) يكون منصوبا كما فى هذا البيت ، وهذا بخلاف تمييز « كم » الخبرية الذى لا يكون — عند الجمهور — منصوبا .

ونظيره قول الآخر :

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً ، وَلاَ تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمِ

(١) اعلم أولا أن « كذا » قد تأتى لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال فلان كذا » وجاء فى الحديث « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا » وقال السيوطى « الذى شهد به الاستقراء وقضى عليه الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم فى أربعة أمور ، وهى : الاسمية ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهى توافق كأى فى هذه الأربعة وفى خامس وهو أن كلا من كأى وكذا مركب ، أما كأى فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من النحاة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا » الإشارية .

ثم اعلم أن كذا تخالف « كم » فى أربعة أمور :

. . . .

= الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأى على الصحيح .

والثانى : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع فى حشو الكلام ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب فى تميز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا بمن اتفاقا ، وفى هذا خالفت كأى أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجرورا بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تمييز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكنى بها عن جميع أنواع العدد ، وهى تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكنى بها عنه ، فإذا كنى بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة—أى غير مكررة— وبتمييزها جمعا مجرورا ، فتقول « معى كذا دراهم » كما تقول ؟ معى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ، وإذا كنى بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى بتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا كذا درهما » كما تقول « معى أحد عشر درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كنى بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة — أى غير مكررة — وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا درهما » كما تقول « معى عشرون درهما — أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كنى بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثانى على الأول وبتمييزها مفردا منصوبا ، فتقول « معى كذا وكذا درهما » كما تقول « معى واحد وعشرون درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كنى بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة — أى غير مكررة — وبتمييزها مفردا مجرورا ، فتقول « عندى كذا درهم » كما تقول « عندى مائة درهم — أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى هذا التفصيل قضى فقهاؤهم فى باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندى كذا دراهم » اعتبر مقرا بثلاثة دراهم ، وإذا قال « لفلان عندى كذا كذا درهما » اعتبر مقرا بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له =

هذا باب الحكاية[1]

= عندى كذا درهم» اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يجيئون بتمييز كذا مفردا منصوبا فى ثلاث صور ، ومفردا مجرورا فى صورة واحدة ، وجمعا مجرورا فى صورة واحدة ، وأن مثلها فى هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد .

الوجه الرابع ، مما تخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير فى كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهما » بالإفراد ، ولم يقولوا « كذا كذا درهما » بالتكرار من غير عطف ، وإنما قالوا « كذا وكذا درهما » بالتكرار مع العطف ، وهو محجوج برواية العلماء الأثبات ذلك ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وفى ذلك يقول ابن مالك فى التسهيل « وقل ورود كذا مفردا ، ومكررا بلا واو » اهـ ، وقال مرة أخرى « وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اهـ ، وهو ما قررناه لك فى شرح مذهب الكوفيين ، وواضح أنه يريد بالمفرد ماليس مكررا ، ولم يذكر ابن مالك فى عبارته الأخيرة ما يكنى به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال « وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه ، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب فى التمييز ، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثانى ، وقد أطلت عليك ، والله أعلى وأعلم .

* * *

(١) يقال : حاكيته أحاكيه ، وشابهته أشابهه ، وشاكلته أشاكله ، وشاكهته أشاكهه ، وماثلته أماثله ، والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد ، فالحكاية — ومثلها المحاكاة — فى اللغة : المشابهة ، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما — وهو الحكاية — وأرادوا منه « إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه ، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد الذى سمعته على هيئته الإعرابية التى وقعت فى كلام المتكلم من غير أن تغير فيه ، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذى وقع فى كلامه ولم تورد اللفظ نفسه .

حكاية الجُمَلِ[1] مُطَّرِدة بعد القَوْلِ ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ)[2]، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول فى حكاية « زَيْدٌ قائم » : « قَالَ عَمْرٌو قائمٌ زيد » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح[3] .

وحكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرَشِيًّا » رَدًّا على من قال « إنَّ فِي الدَّارِ قُرَشِيًّا » .

وأما فى الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرةً والسؤال بأيٍّ أو بمَنْ حُكى فى لفظ « أيّ » وفى لفظ « مَنْ » ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

---

(١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهى مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التى تلاها المؤلف ، وقوله تعالى (أم يقولون إن إبراهيم) وقوله سبحانه (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) .

والثانى : حكاية المفرد ، وأغلب ما تكون فى الأعلام ؛ لكثرة دورانها فى كلامهم، ومثالها أن يقول لك قائل « رأيت محمدا » فتقول« من محمدا »فمن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ومحمدا : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالمحكى هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به فى كلامك على إعرابه الذى جاء فى كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال المفرد ، وأكثر ما تكون بأى وما ، وكل منهما اسم استفهام .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ماقال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهيآتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهى حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التى قالها المتكلم ، كما تشمل حكاية المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت فى حركات إعرابها أو فى ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نبهتك إلى هذا لئلا تتوهم أنك لو جئت بنفس ألفاظ المتكلم ولكنك غيرت فى ترتيبها أو فى هيآتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكيا اللفظ، فى حين أن النحاة يعتبرونك فى هذه الحالة حاكيا للمعنى ، فاعرف هذا .

تقول لمن قال «رَأَيْتُ رَجُلاً ، وَامْرَأَةً ، وَغُلامَيْنِ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنِينَ ، وَبَنَات» : أَيًّا ، وَأَيَّةً ، وَأَيَّيْنِ ، وَأَيَّتَيْنِ ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّاتٍ ، وكذلك تقول فى «مَنْ» إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه[1] .

أحدها : أن أيًّا عامة فى السؤال ، فيسأل بها عن العاقل كما مَثَّلْنَا ، وعن غيره كقول القائل : «رأيت حماراً» أو «حمارين» و «مَنْ» خاصة بالعاقل .

---

(١) الفرق بين «من» و«أى» فى باب الحـكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر المؤلف منها أربعة على جهة الاختصار ، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل .

الوجه الأول : أن «من» خاصة بالسؤال عن العقلاء ، فإذا قال لك قائل «زارنى زيد أمس» قلت : منو ، أو قلت : من زيد ، وإذا قال لك «لقيت زيدا أمس» قلت: منا ، أو قلت : من زيدا ؟ وإذا قال لك «تحدثت مع زيد أمس حديثا طويلا» قلت : منى ، أو قلت : من زيد ، والأول فيما ذكرناه من مقولك فى الأمثلة الثلاثة هو الحـكاية بمن ، والثانى فى كل مثال هو حكاية العلم ، أما «أى» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن ، ويسأل بها عن غير العقلاء ، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أى ؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتابا جيدا» قلت: أى كتاب؟ أو قلت : أيا ؟ وإذا قال لك «لقد وجدت هذا الرأى فى كتاب معتمد عند العلماء» قلت: أى كتاب ؟ ، أو قلت: أى ، ولا تسأل فى شىء من ذلك بمن .

الوجه الثانى : أن الحـكاية بمن خاصة بحال الوقف ، فإذا قال لك قائل «زارنى أمس رجلان» قلت «منان» بسكون النون واقفا ، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» ويغتفر فى هذه الحال التقاء الساكنين لأنه مغتفر فى الوقف ، فإن أبيت إلا الوصل قلت فى كل الصور «من يافتى» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحـكاية بأى فلا تختص بالوقف ، بل تجوز الحـكاية بها فى الوصل وفى الوقف جميعا ، فإذا قال لك قائل «زارنى رجلان» جاز أن تقول «أيان» أو تقول «أيان هما» أو «أيان يافتى» ولهذا كانت الحـكاية بمن فى الوصل فى الشاهد رقم ٥٣١ على غير المنهج القويم ، وكان على الشاعر أن يقول «من أنتم» .

الوجه الثالث : أن الحـكاية بأى خاصة بالنكرات كرجل وفتاة، فإذا قال قائل =

. . . .

= « زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتنى فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هى ، وتقول فى حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول فى حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول فى حكاية المثنى المؤنث «أيتان» رفعا ، و « أيتين » نصبا أوجرا ، وتقول فى حكاية الجمع المؤنث «أيات» برفع التاء فى الرفع وبكسرها فى الجر والنصب، هذه هى اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفى لغة أخرى تقول فى حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو مجموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول فى حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما «من» فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكرات، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل «لقيت رجلا قلت: منا ، وإذا قال لك «جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتنى فتاة حديثا قيما » قلت « منه » بفتح النون وسكون الهاء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتنى فتاتان » قلت « منتان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت «منتين» والأجود إسكان النون التى قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتنى أمس فتيات » قلت «منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هى اللغة الفصحى وخلاصته أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ،وفيه لغة أخرى وهى أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول فى الرفع « منو » وفى النصب « منا » وفى الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع :أن« من » يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه ؛ فتقول «منو» و « منا » و« منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها =

الثانى : أن الحكاية فى « أىّ » عامة فى الوقف والوصل . يقال : « جَاءَنِى رَجُلَانِ » فتقول : « أيَّانْ » أو « أيَّانِ يَا هٰذَا » والحكايةُ فى « مَنْ » خاصةٌ بالوقف ، تقول « مَنَانْ » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنْ يَا هٰذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :

٥٣١ — * أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ *

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح حين تقول « أية » أو « أيتان » أو « أيتين » أو أيات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « من » إن قلت « منه » أو قلت « منتان » أو « منتين » أو قلت «منات» فيجوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر فى الإفراد الفتح لأنك حين تقول «منت» ستقف على التاء بالسكون فلو سكنت النون التقى ساكنان ، ولما كان التقاء الساكنين مغتفرا فى الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يترجح ، والأشهر فى التثنية السكون ، ولم يلتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر فى كلامهم من الإسكان - مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا - لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذى لحقته ، وإنما هى إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتفطن لهذا .

٥٣١ — هذا الشاهد من كلام شمير - بالشين المعجمة ، وقيل : بالمهملة - بن الحارث الضبى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه ، ولا نسبة الأعلم الشنتمرى فى شرح شواهده ، وقد ذكره أبو زيد فى نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة أبيات ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد فى كتاب سيبويه ، وقد روى عجزه هكذا :

* فَقَالُوا : الْجِنُّ ! قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا ! *

وقد رواه أبو زيد - بهذه القافية - هكذا :

أَتَوْا نَارِى ، فَقُلْتُ : مَنُونَ ؟ قَالُوا :
سَرَاةُ الْجِنِّ ! قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا !

وتروى قافيته « عموا صباحا » فى أبيات تنسب إلى خديج بن سنان الغسانى .

اللغة : «أتوا» أراد حضروا وجاءوا «نارى» أراد النار التى أوقدها لترشد السائرين =

. . . .

= إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرماؤهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا فى قحط أو مجاعة ليراها السائر فى الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائى أنه قال :

أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَيْلٌ قَرُّ وَالرِّيحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرُّ
عَسَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنْ جَلَبَتْ ضَيْفاً فَأَنْتَ حُرُّ

وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى يَفَاعٍ إِذَا النِّيرَانُ أُلْبِسَتِ الْقِنَاعَا

« منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليقة خلاف الإنس ، سموا بذلك لأنهم يستترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سموا « الجنين » لكونه مستترا فى بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبستان لكون ما فيه من الشجر الكثيف يستر من يدخله « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع فى اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٤٩ الذى مضى فى باب الموصول .

الإعراب : « أتوا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « نارى » نار : مفعول به لأتوا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فقلت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء حرف عطف ، وقالوا : فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن الجن « قلت » فعل ماض وفاعله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما » منصوب على الظرفية بعم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر فى الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحد هذه الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو =

فنادرٌ فى الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً ليونس .

الثالث : أن « أيًّا » يُحكَى فيها حركاتُ الإعرابِ غير مُشْبَعَةٍ ؛ فتقول « أىٌّ » و « أيًّا » و « أىٍّ » ويجب فى « مَنْ » الإشباعُ ؛ فتقول « مَنُو » و « مَنَا » و « مَنِى » .

الرابع : أن ما قبل تاء التأنيث فى « أىّ » واجبُ الفتح ، تقول « أيَّةٌ » و « أيَّتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان فى « مَنْ » تقول : « مَنَهْ » و « مَنْت » و « مَنْتَانِ » و « مَنَتَانِ » والأرجح الفتحُ فى المفرد ، والإسكان فى التثنية .

وإن كان المسئول عنه عَلَماً لمن يَعْقِل ، غير مقرون بتابع ، وأداةُ السؤال « مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، فالحجازيون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون « مَنْ زيداً » لمن قال : « رأيتُ زيداً » و « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض لمن قال : « مررت بزيد » وتبطل الحكاية فى نحو « ومن زيد » لأجل العاطف ، وفى نحو « مَنْ غُلامُ زيد » لانتفاء العلمية ، وفى نحو « مَنْ زَيْدٌ الفَاضِلُ » لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلا بعلم كـ « رأيت

=والنون فى حال الوصل، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا الحكاية عن فى حال الوصل لم يختلف لفظ «من» فى إفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل تقول ، من أنت ، ومن أنتما ، ومن أنتم ، والوجه الثانى أنه حرك هذه النون بالفتح مع أن النون حين تزاد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من أوجه الشذوذ هو أنه حكى ضميراً محذوفا ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا نارى فقالوا أتينا فقلت منون أنتم ، فمنون حكاية للضمير فى قولهم « أتينا » وهذا الضمير معرفة والمعارف غير الأعلام لا تحكى، وزعم الشيخ خالد أن «منون» حكاية للواو فى «أتوا نارى» وليس بشىء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا نارى » تصوير وإخبار بالذى وقع منهم ، والحكاية إنما هى أن تعيد كلام غيرك ، لا أن تذكر كلام نفسك، وهو اعتراض صحيح.

زيد بن عمرو » أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجوز فيهما الحـكاية ، على خلاف فى الثانية .

* * *

هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهى إما تاء محركة ، وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامَتْ » وإما ألف مفردة كـ « حُبْلَى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هى همزة كـ « حَمْرَاء » ويختصان بالأسماء .

وقد أنَّثُوا أسماء كثيرة بتاء مُقَدَّرة ، ويُسْتَدَل على ذلك بالضمير العائد عليها ، نحو (النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا)[1] (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا)[2] (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)[3] وبالإشارة إليها ، نحو (هٰذِهِ جَهَنَّمُ)[4] وبثبوتها فى تصغيره ، نحو « عُيَيْنَةٌ » و « أُذَيْنَةٌ » أو فعله ، نحو (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ)[5] وبسقوطها من عدده ، كقوله :

٥٣٢ — * وَهْىَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *

* * *

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوسا عربية ، وأنشده فى اللسان ولم ينسبه ، والذى أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله .

فصل : الغالبُ في التاء أن تكون لفَصْل صفة المؤنث من صفة المذكَّر ، كـ « قائمة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَعُول بمعنى فاعل كـ « رَجُل صَبُور » و « امْرَأة صَبُور » ومنه (وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا)[1] أصله بَغُويا ثم أدغم ، وأما قولهم « امرأة مَلُولَة » فالتاء للمبالغة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُولَة » ، وأما « امرأة عَدُوَّة » فشاذ محمول على صَدِيقَة ، ولو كان فَعُول بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَمَلٌ رَكُوبٌ » و « ناقَةٌ ركوب »[2] .

---

* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *

اللغة : « وهى فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس القضيب ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل : بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .

الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمى « وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أجمع » توكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « وهى » الواو عاطفة ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و « أذرع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرعا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ، والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر .

(١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .

(٢) جعل ابن مالك فى التسهيل عدم لحاق التاء فى الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبا .

والثانى : فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيح » و « امرأة جَرِيح » وشذ « مِلْحفة جَدِيدة » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امرأة رَحِيمَة » و « ظَرِيفَة » ، فإن قلت « مررت بِقَتِيلَةِ بنى فلان » ألحقت التاء خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث : مِفْعَال كَمِنْحَار ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع : مِفْعِيل كَمِعْطِير ، وَشَذَّ « امرأة مِسْكِينَة » وسمع « مِسْكِين » على القياس .

والخامس : مِفْعَلٌ كَمِغْشَمٍ[1] ، وَمِدْعَسٍ[2] .

* * *

وتأتى التاء لفَصْلِ الواحـــد من الجنسِ كثيراً كتَمْرَة ، ولعَكْسه فى جَبْأَة[3] وكَمْأَة ، خَاصَّةً ، وعوضاً من فاء كَعِدَة ، أو من لام كسَنَة ، أو من زائد لمعنًى كأشْعَثِيّ وأشَاعِثَة ، أو من زائد لغير معنى ، كزِنْدِيق وزَنَادِقَة ، وللتعريب كَمَوَازِجَة ، وللمبالغة كرَاوِيَة ، ولتأكيدها كنَسَّابَة ، ولتأكيد التأنيث كنَعْجَة .

---

(١) المغشم ــ بزنة منبر ــ الذى يركب رأسه فلا يثنيه شىء عما يريده ويهواه ، قال أبو كبير الهذلى يصف تأبط شراً :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ بِمِغْشَمٍ جَلْدٍ مِنَ الفِتْيَانِ غَيْرِ مُهَبَّلِ

(٢) المدعس ــ بزنة منبر ــ الرمح الذى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون ــ الطعن

(٣) الجبأة ، الكمأة الحمراء ، والواحد جبء ــ بغير تاء ــ والأكثر فى اسم الجنس الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقر وكلة وكلم ونبقة ونبق وسدرة وسدر . وقد جاء هذا اللفظ والكم والكمأة على عكس ما ذكرنا ، وقال الجوهرى ، « مثاله فقع وفقعة ، وغرد وغردة » اهـ . والغرد ــ بكسر فسكون ــ ضرب من الكمأة : والغردة : جمعه ، والفقع ــ بفتح فسكون ، أو بكسر فسكون ــ ضرب من الكماة البيضاء الرخوة ، والفقعة: جمعه ، وعلى هذا تكون الألفاظ أربعة ، لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفي التأنيث أوْزَانٌ نادرة ، ولا نتعرض لها في هذا المختصر ، وأوْزَانٌ مشهورة .

فمشهورُ أوزانِ المقصورة اثْنَا عَشَرَ :

أحدها : فُعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كأُرَبَى للداهية ، وأُدَمَى وَشُعَبَى ، لموضعين ، قال :

* أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً(٢) * [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، ويَرِد عليه أُرَنَى - بالنون - لحبٍّ يُجَبَّنُ به اللبن ، وجُنَفَى لموضع ، وجُعَبَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عَدَّ الناظم لفُعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثاني : فُعْلَى - بضم الأول وسكون الثاني - اسماً كان كبُهْمَى ، أو صفة كحُبْلَى وطُولَى ، أو مصدراً كرُجْعَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحتين - اسماً كان كبَرَدَى لنهر بدمشق ، أو مصدراً كمَرَطَى لمشية ، أو صفة كحَيَدَى .

الرابع : فَعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعاً كقَتْلَى وجَرْحَى ، أو مصدراً كدَعْوَى ، أو صفة كسَكْرَى وسَيْفَى مؤنَّثَيْ سَكْرَان وسَيْفَان للطويل .

فإن كان فَعْلَى اسماً كأرْطَى وعَلْقَى ففي ألفه وجهان .

---

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب المنادى (وهو الشاهد رقم ٤٣٨) وذكرنا هناك معرضه ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَاباً *

الخامس : فُعَالَى – بضم أوله – كحُبَارَى وسُمَانَى لطائرين ، وفي الصحاح أن ألف حُبَارَى ليست للتأنيث ، وهو وهم ، فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف .

والسادس : فُعَّلَى – بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً – كسُمَّهَى للباطل .

السابع : فِعَلَّى – بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه – كسِبَطْرَى ودِفَقَّى لضربين من المشي .

الثامن : فِعْلَى – بكسر أوله وسكون ثانيه – إما مصدراً كذِكْرَى، أو جمعاً وذلك « حِجْلَى » جمعاً للحَجَل – بفتحتين – اسماً لطائر ، و « ظِرْبَى » – بالظاء المشالة – جمعاً لظَرِبَان – بفتح أوله وكسر ثانيه – اسماً لدويبة ، ولا ثالث لهما في الجموع[1] .

التاسع : فِعِّيلَى – بكسر أوله وثانيه مشدداً – نحو « حِثِّيثَى » و « خِلِّيفَى » وحكى الكسائي : هو من خِصِّيصَاء قومه – بالمد – وهو شاذ .

العاشر : فُعُلَّى – بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه – ككُفُرَّى لوعاء الطَّلْع ، و « حُذُرَّى » و « بُذُرَّى » من الحذر والتبذير .

الحادى عشر : فُعَّيْلَى – بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً – كخُلَّيْطَى للاختلاط ، و « قُبَّيْطَى » للناطف[2] .

---

(١) روى أن أبا على الفارسي سأل المتنبي يوما – وكان المتنبي تلميذه – كم لنا من الجموع على زنة فعلى ؟ فأجاب المتنبي على الفور : حجلى وظربى ؛ وأن أبا على بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثا .

(٢) الناطف : ضرب من الحلواء ؛ سمى بذلك لأنه ينطف أى يستقطر قبل خثورته

الثاني عشر : فُعَّالَى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو «شُقَّارَى»و«خُبَّازَى» لنبتين ، و « خُضَّارَى » لطائر .

تنبيه : نحو : جُنَفَى ، وَخِلِّيفَى ، وَخُلَّيْطَى ؛ ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة ، بدليل : عُرَوَاء ، وَفِخِّيرَاء ، وَدُخَيْلاَء[1] .

* * *

ومشهورُ أوْزان الممدودة سَبْعَةَ عَشَرَ :

أحدها : فَعْلاَء ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ اسْماً كان كصَحْرَاء ، أو مصدراً كرَغْبَاء ، أو صِفة كحَمْرَاء ، و « دِيمَةٌ هَطْلاَء » أو جمعاً في المعنى كطَرْفَاء .

والثاني والثالث والرابع : أفْعَلاَء ـ بفتح العين ـ وأفْعِلاَء ـ بكسرها ـ وأفْعُلاَء ـ بضمها ـ كقولهم : يوم الأرْبِعَاء ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .

الخامس : فَعْلَلاَء ، كعَقْرَبَاء لمكان .

السادس : فِعَالاَء ـ بكسر الفاء ـ كقِصَاصَاء للقصاص .

السابع : فُعْلُلاَء ـ بضم الأول والثالث ـ كقُرْفُصَاء .

الثامن : فَاعُولاَء ـ بضم الثالث ـ كعَاشُورَاء .

التاسع : فَاعِلاَء ـ بكسر الثالث ـ كقَاصِعَاء ، لأحد جِحَرَة اليربوع .

العاشر : فِعْلِيَاء ـ بكسر الأول وسكون الثاني ـ نحو : كِبْرِيَاء .

الحادي عشر : مَفْعُولاَء ، كمَشْيُوخَاء .

الثاني عشر : فَعَالاَء ـ بفتح أوله وثانيه ـ نحو : بَرَاسَاء ، بمعنى الناس ، يقال : ما أدري أيُّ البَرَاسَاء هو ، وبَرَاكَاء ، بمعنى البُرُوك .

---

(١) العرواء ـ بضم أوله ـ قوة الحمى في أول مسها ورعدتها ، والفخيراء ـ بكسر أوله وتشديد ثانيه ـ الرجل الفخور ، ودخيلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : فَعِيلَاء ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ نحو : قَرِيثَاء وكَرِيثَاء ، نوعان من البُسْر .

الرابع عشر : فَعُولَاء ـ بفتح أوله وضم ثانيه ـ نحو : دَبُوقَاء .

الخامس عشر : فَعَلَاء ـ بفتحتين ـ كخَفَقَاء لموضع ، قاله ابنُ الناظم ، وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأَثَاء للأمة ، وقَرَمَاء لموضع ، وعلى هذا فعدُّ الناظم لذلك فى المشهور مشكلٌ ، وفى المحكم أن جَنَفَى بالجيم والنون والفاء والقَصْرِ موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : فِعَلَاء ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ نحو : سِيَرَاء .

السابع عشر : فُعَلَاء ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ كخُيَلَاء .

* * *

هذا باب المقصور والممدود

قَصْرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان : قياسىٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ، وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَضَعُوا فى ذلك كتباً .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالألف ثَلَاثَةُ أقْسَامٍ :

أحدها : ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتحُ ما قبل آخره ، وهذا النوع مقصور بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرَ فَعِلَ اللازم ، نحو : جَوِيَ جَوًى ، وهَوِيَ هَوًى ، وعَمِيَ عَمًى ، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحاً ، وأشِرَ أشَراً .

قال ابنُ عُصْفور وغيره : وَشَذَّ الغِرَاء بالمدِّ مَصْدَرَ غَرِيَ ، وأنشدوا :

٥٣٣ ـ إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالبُكَى
غِــرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهَّلُ

---

٥٣٣ ـ هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

اللغة : « مهلا » هو مصدر بمعنى التمهل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عُبَيدة حكى غَارَيْتُ بين الشيئين غِرَاء ، أى وَالَيْتُ ، ثم أنشده ، وعلى هذا فالمدُّ قياسى كما سيأتى ، لأن غاريت غِرَاء مثلُ قاتلت قتالا ، وغاريت : فاعَلْتُ من غَرِيتُ به ، وأنشد « أسْلُو » بدل « مَهْلاً » و « فَاضَتْ » بدل « غَارَتْ » و « حُفَّل » بدل « نُهَّل » .

ومنها : فِعَلٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفِعْلَة - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو فِرْيَة وفِرًى ، ومِرْيَة ومِرًى ، فإن نظيره قِرْبَة وقِرَب .

ومنها : فُعَلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفُعْلَة - بضم أوله وسكون

=رقم ٤٥٥ السابق فى باب الترخيم «غارت العين بالبكى» والت بين الدمع وأرسلته متتابعا ، وهو بوزن والت ومعناه ، وأصله « غاريت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين فصار « غارت » ويروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا زاد عن ارتفاع الشاطىء فسال على الوادي، « غراء » هو مصدر بمعنى التابعة والولاء « مدتها » أعانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحده ناهل .

الإعراب : «إذا»ظرف لما يستقبل من الزمان «قلت» فعل وفاعل «مهلا»مفعول مطلق لفعل محذوف «غارت»فعل ماض ، والتاء للتأنيث «العين» فاعل غار «بالبكى»جار ومجرور متعلق بغار ، وجملة « قلت » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلا » فى محل نصب مقول القول « غراء » مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت « نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح الغين المعجمة ، وذكر أنه مصدر غرى بالشىء - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال : إن مده شاذ وقياسه القصر ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نقلة اللغة أن الرواية بكسر الغين المعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك يكون مده قياسيا .

ثانيه ـ نحو : دُمْيَة ودُمًى ، ومُدْية ومُدًى ، وزُبْيَة وزُبًى ، وكُسْوَة وكُسًى ، فإن نظيره : حُجّة وحُجَجٌ ، وقُرْبَة وقُرَبٌ .

ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُعْطًى ومُسْتَدْعًى ، فإن نظيره مُكْرَم ومُسْتَخْرَج .

* * *

الثانى : أن يكون له نظير من الصحيح يجبُ قبلَ آخره ألفٌ . وهذا النوع ممدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدراً لأفعَل أو لفِعْل أوّله همزةُ وَصْل كأعْطَى إعْطَاءً ، وارْتَأى ارْتِئَاءً ، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً ، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً ، واكْتَسَب اكْتِسَاباً . واسْتَخْرج اسْتِخْراجاً .

ومنها : أن يكون مفرداً لأفعِلة . نحو : كِسَاء وأكْسِيَة . ورِدَاء وأرْدِيَة . فإن نظيره حِمَار وأحْمِرَة ، وسِلَاح وأسْلِحَة ، ومن ثَمّ قال الأخفشُ : أرْحِيَةٌ وأقْفِيَةٌ من كلام المولّدين ؛ لأن رَحًى وقَفًى مقصوران . وأما قوله :

٥٣٤ — * في لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أنْدِيَةٍ *

والمفرد نَدًى ـ بالقصر ـ فضرورة . وقيل : جُمع نَدًى على نِدَاء كجَمَل وجِمَال ، ثم جُمع نِدَاء على أنْدِية ، ويُبْعِدهُ أنه لم يُسْمَع نِدَاء جمعاً .

---

٥٣٤ — هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمى ، وهو من شعراء الحماسة ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لاَ يُبْصِرُ الكَلْبُ في ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا *

اللغة : « جمادى » بضم الجيم وفتح الميم مخففة ـ اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سموا بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، وميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أندية » جمع ندى ـ بفتح النون مقصوراً ـ وهو البلل الكثير « ظلمائها » الظلماء ـ بفتح الظاء وسكون =

ومنها : أن يكون مصدراً لفَعَلَ — بالتخفيف — دَالاًّ على صوت ، كالرُّغَاء والثُّغَاء ، فإن نظيرهُ الصُّرَاخ ، أو على دَاء ، نحو المُشَاء ، فإن نظيره الدُّوَار والزُّكَام .

* * *

الثالث : أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إنما يُدْرَك قَصْره ومَدُّه بالسماع .

فمن المقصور سماعاً : الفَتَى وَاحِد الفِتْيَان ، والسَّنَا الضوء ، والثَّرَى التراب ، والحِجَا العقل .

ومن الممدود سماعاً : الفَتَاء لِحَدَاثة السِّن ، والسَّنَاء للشرف ، والثَّرَاء لـكثرة المـال ، والحِذَاء للنعل .

* * *

مسألة : أجمعوا على [جواز] قَصْر الممدود للضرورة ، كقوله :

= اللام — الظلام « طنبا » هو بضم الطاء والنون جميعاً — الحبل الذى تشد به الخيمة ، وجمعه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإعراب : « فى ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمى » فى بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالـكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الـكلب » فاعل يبصر « فى » حرف جر « ظلمائها » ظلماء : مجرور بفى ، وظلماء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنبا » مفعول به ليبصر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة فى محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا فى لغة البيت ، وأفعلة جمع من جموع التـكسير ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثه حرف مد مثل حمار وأحمرة ، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان ممدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع فى المفرد آخراً مسبوقاً بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخراً مسبوقة بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيـكون جمع ندى على أندية شاذاً ، والجمع القياسى لهذا المفرد أنداء .

٥٣٥ — * لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ *

وقوله :

٥٣٦ — * وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمِ *

---

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَوْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبِرْ *

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون ـ اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون ـ هو المسن من الجمال «ودبر» مثل فرح ـ أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب ـ إذا أصابته الدبرة وهى ـ بفتحات ـ قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرحل ونحوه ، وتجمع على دبر ـ بفتح الدال والباء ـ وأدبر البعير أيضا .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفا « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل بعينه ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِى يَعْرِفُونَهُ *

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاراً يجعلهم يضربون بهم المثل فى كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد الغدر ونقض العهود .

=

واختلفوا فى جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة ، فأجازهُ الكوفيون ، متمسكين بنحو قوله :

٥٣٧ — * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ *

وَمَنَعَهُ البصريون ، وقدَّروا الغِنَاء فى البيت مصدراً لغَانَيْتُ لا مصدراً لغَنِيتُ ، وهو تَعَسُّفٌ .

* * *

= الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « الذى » اسم موصول صفة لمثل الناس مبنى على السكون فى محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ، قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً مما لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* سَيُغْنِينِي الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى *

الإعراب : « سيغنينى » سيغنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذى » اسم موصول فاعل سيغنى مبنى على السكون فى محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها من =

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنْوَاعٍ :

أحدها : الصحيح ، كرَجُل وامْرَأة .

الثانى : المُنَزَّلُ منزلة الصحيح ، كظَبْيٍ ودَلْوٍ .

الثالثُ : المعتلُّ المنقوص ، كالْقَاضِى .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغير فى التثنية ؛ تقول : « رَجُلاَن ، وامْرَأتَان ، وظَبْيَان ، ودَلْوَان ، والقَاضِيَان » وَشَذَّ فى أَلْيَة وخُصْيَة : أَلْيَان وخُصْيَان(١) ، وقيل : هما تثنية أَلْىٍ وخُصْىٍ .

= الإعراب صلة الذى «فلا» الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مهملة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ أو فى محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « غناء » معطوف على فقر ، أو لا نافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولا غناء يدوم ، وتجوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر الغين المعجمة ــ فإن أصله الغنى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء ــ بفتح الغين بمعنى النفع ــ ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء فى فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما فى البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغنى المقصور فمده للضرورة أنه وقع فى البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذى هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

* * *

(١) وقد ورد من ذلك فى تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ =

الرابع : المعتلُّ المقصور ، وهو نوعان :

أحدها : ما يجب قلبُ ألفِهِ ياء ، وذلك فى ثلاث مَسَائل ؛ إحداها : أن تَتَجَاوَز ألفه ثلاثةَ أحْرُفٍ كحُبْلَى وحُبْلَيَان ، ومَلْهًى ومَلْهَيَان . وَشَذَّ قولهم فى تثنية قَهْقَرَى ، وخَوْزَلَى : قَهْقَرَانِ ، وخَوْزَلاَنِ ، بالحذف . الثانية : أن تكون ثالثةً مُبْدَلَةً من ياء كفَتًى ، قال الله تعالى : (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ)[1] ، وَشَذَّ فى حِمًى حِمَوَانِ[2] ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبْدَلَةٍ وقد أُمِيلت كمَتَى ، لو سَمَّيْت بها قلت فى تثنيتها : مَتَيَان .

والثانى : ما يجب قلبُ ألفِهِ واواً ، وذلك فى مسألتين ؛ إحداها : أن تكون مُبْدَلَة من الواو ، كعَصًا ، وقفاً ، ومَنًا ، وهو لُغة فى المَنِّ الذى يُوزَنُ به ، قال :

٥٣٨ — * عَصًا فِى رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ *

= وقد ورد من ذلك فى تثنية ألية قول الراجز :

* تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ *

وقد ثنى عنترة ألية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك فى قوله :

مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حميت الحمى أحميه » من مثال رميت الشىء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسبة لمعين ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُذَّالِ عِنْدِى *

اللغة : « أعددت » هيأت « العذال » جمع عاذل ، وهو اللائم المتسخط « منوا » مثنى منا — بزنة عصا — وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَذَّ قولهم فى رِضاً : رِضَيَانِ ، بالياء مع أنه من الرِّضْوَان . الثانية : أن تكون غير مُبْدَلة ولم تُمَلْ ، نحو لَدَى وإذا ، تقول إذا سَمَّيْتَ بهما ثم ثنيتهما : لَدَوَان ، وإذَوَان .

* * *

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامَةُ همزته ، وهو ما همزته أصلية كقُرَّاء ووُضَّاء ، تقول : قُرَّاءانِ ووُضَّاءانِ ، والقُرَّاء : الناسك ، والوُضَّاء : الوَضِيء الوجه .

الثانى : ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً ، وهو ما همزته بَدَلٌ من ألف التأنيث ، كحَمْرَاء وحَمْرَاوَان ، وزعم السِّيرَافِيُّ أنه إذا كان قبل ألفه وَاوٌ وجَبَ تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع وَاوَانِ ليس بينهما إلا ألف ؛ فتقول فى عَشْوَاء : عَشْوَاءان ، بالهمز ، وَجَوَّزَ الكوفيون فى ذلك الوجهين .

= «من» بتشديد النون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا فى باب جمع التكسير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعذال » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندى » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « فى » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بفى ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثنى منا ــ بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه فى لغة البيت ــ فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه فى التثنية واواً ؛ لأن هذه الألف فى المفرد ثالثة منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

نذ حَمْرَايَان ، بقلب الهمزة ياء ، وقُرْفُصَان وخُنْفُسَان وعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدلٌ من أصل ، نحو كِسَاء وحَيَاء ، أصلهما كِسَاوٌ وحَيَايٌ ، وَشَذ كِسَايان .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كعِلْبَاء وقُوبَاء[1] ، أصلهما عِلْبَاى وقُوبَاى ، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقِرْطَاس وقُرْنَاس[2] ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجُزُولى أن الأرجح فى هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب فى عِلْبَاء أكثر منه فى كِسَاء .

* * *

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الجمعَ الذى على هِجَاءَيْن ، والجمعَ الذى على حَدِّ المثنى ، لأنه أعرب بحرفين ، وَسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخُتِمَ بنون زائدة تحذف للإضافة .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتُهَا ، فتقول « القَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألفُ المقصور دون فتحتها ، فتقول « المُوسَوْنَ » وفى التنزيل

---

(١) القوباء – بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح – داء يظهر فى الجسد يتقشر ويتسع ، ويعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .

(٢) القرناس – بضم فسكون – شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضا الناقة المشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ)[١] (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ)[٢] ، وَيُعطَى الممدودُ حكمه فى التثنية ، فتقول فى وُضَّاء : وُضَّاؤُون ، بالتصحيح ، وفى حَمْرَاء علماً لمذكر[٣] : حَمْرَاوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو عِلْبَاء وَكِسَاء علمين لمذكرين[٣] .

* * *

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَسْلَمُ فى هذا الجمع ما سَلِمَ فى التثنية ، فتقول فى جمع هِنْدٍ : « هِنْدَات » كما تقول فى تثنيتها : « هِنْدَان » إلا ما خُتِمَ بتاء التأنيث ، فإن تاءه تحذف فى الجمع وتسلم فى التثنية ، تقول فى جمع مُسْلِمَة : « مُسْلِمَات » وفى تثنيتها : « مُسْلِمَتَان » ويتغير فيه ما تغير فى التثنية ، تقول : « حُبْلَيَات » بالياء ، و « صَحْرَاوَات » بالواو ، كما تقول فى تثنيتهما : « حُبْلَيَان » و « صَحْرَاوَان » وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أَجْرَيْتَ عليه بعد حذف التاء ما يستحقُّه لو كان آخراً فى أصل الوضع ، فتقول فى نحو ظَبْيَة وَغَزْوَة : « ظَبَيَات » و « غَزَوَات » بسلامة الياء والواو ، وفى نحو مُصْطَفَاة وَفَتَاة : « مُصْطَفَيَات » و « فَتَيَات » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : (وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ)[٤]

---

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفرده إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاما لمذكرين ؛ ليصح جمعها بهذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفى نحو قَنَاة : « قَنَوَات » بالواو ، وفى نحو نَبَأة : «نَبَأءات» و «نَبَأوَات» وفى نحو قُرَّاءة : « قُرَّاءات » بالهمز لا غير .

* * *

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ، غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتحُ عينه . نحو سَجْدَة ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)[1] . وقال الشاعر :

٥٣٩ — * بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى اغتراراً بذكر اسم ليلى فيه ، والذى ثبت عندنا أنه من كلام بدوى اسمه كامل الثقفى ، وقد ترجم له الباخرزى فى الدمية ، وأنشد هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَيْلَاىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ *

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على المليحة من النساء استعارة «القاع» الأرض السهلة المطمئنة التى انفرجت عنها الجبال والآكام .

الإعراب : «بالله» جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء « ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار ومجرور متعلق بقال «ليلاى» ليلى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وليلى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكن » جار ومجرر متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلى » مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

وأما قولُه :

٥٤٠ — وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

= الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة شواهد: أحدها فى قوله «ليلاى» حيث أضاف العلم حين كان مشتركا بين عدة مسميات فأشبه النكرة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا، والثانى فى قوله «ظبيات» حيث فتح العين وهى الباء تبعا لفتحة الفاء التى هى الظاء والثالث فى حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلاى منكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ — هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذرى ، من قصيدة رواها القالى فى ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول ــ أى كلفت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة «زفرات» جمع زفرة ، وهى خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس «أطقتها» تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد «ومالى يدان» هذه كناية عن أنه لايطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبنى للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعله، وهو مفعوله الأول «زفرات» مفعول ثان لحمل ، وهو مضاف و«الضحى» مضاف إليه «فأطقتها» الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به «وما» الواو حرف عطف ، ما : حرف نفى « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و «العشى» مضاف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور فى قوله «بزفرات العشى» يتعلق بقوله «يدان» لأنه فى معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله «زفرات» فى الموضعين ، حيث سكن العين ــ وهى الفاء ــ فى جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسَنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير.
كقوله :

٥٤١ — * يا عَمْرُو يا ابنَ الأكْرَمِينَ نَسْبا *

وإن كان مضمومَ الفاء – نحو خُطْوَة وَجُمْل – أو مكسورَها – نحو كِسْرَة وَهِنْد – جاز لك في عينه الفتحُ والإسكانُ مطلقاً ، والإتباعُ إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمْيَة وَزُبْيَة ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَة وَرِشْوَة.
وَشَذَّ جِرِوَات – بالكسر – .

* * *

ويمتنع التغيير في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَات وَسُعَادَات ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَخْمَات وَعَبْلَات ؛ لأنهما وَصْفَان لا اسمان . وَشَذَّ كَهَلَات – بالفتح – ولا يقاس ، خلافاً لقُطْرُب .

الثالث : نحو شَجَرَات وَثَمَرَات وَنَمِرَات ؛ لأنهنّ مُحَرَّكَات الوسط .

---

٥٤١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبني على الضم في محل نصب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسبا » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في المفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا التسكين ضرورة .

نعم يجوز الإسكان فى نحو سَمُرَات وَنَمِرَات[1] كما كان جائزاً فى المفرد ، لا أن ذلك حكم تجدَّدَ حالةَ الجمع .

الرابع : نحو جَوْزَات وَبَيْضَات ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى : (فِى رَوْضَاتِ الجَنَّات)[2]، وَهُذَيل تحرك نحو ذلك ، وعليه قراءة بعضهم : (ثلاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ)[3]، وقول الشاعر :

٥٤٢ — * أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

---

(١) وكذلك كل اسم ثلاثى مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحة من الشعر العربى ؛ فمن ذلك فى الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ
مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ

فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت عنه طويلا فى أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

اللغة : «أخو بيضات» أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة، وهى معروفة للحيوان ذى الريش «رائح» اسم الفاعل من راح يروح رواحا ، وهو السير وقت العشى ، والمراد به راجع إلى عشه الذى درج منه «متأوب» اسم الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء فى أول الليل .

الإعراب : «أخو» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أخو ، وأخو مضاف و«بيضات» =

واتفق جميعُ العرب على الفتح في عِيَرَات - جمع عِيرٍ - وهى الإبل التى تَحْمِلُ المِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كبِيعَةٍ وبيعات لخفّةُ الإسكانُ ، الخامس : نحو حَجَّات وَحِجَّات وَحُجَّات ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّك أُنفكّ إدغامه ، فـكان يثقل [فتضيع] فائده الإدغام .

* * *

هذا باب جمع التكسير

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كصِنْوٍ وَصِنْوَان ، أو بنقص كتُخَمَة وَتُخَم ، أو بتبديل شَـكْلٍ كأسَد وَأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كرُسُل ، أو بهن كغِلْمَان .

وله سبعة وعشرون بناء : منها أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهى أفْعُلُ كأكْلُبٍ ، وَأفْعَالٌ كأحْمَالٍ ، وَأفعِـلَةٌ كأحْمِرَةٍ ، وَفِعْـلَةٌ كصِبْيَةٍ ، وثلاثة وعشرون للعدد الـكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتى .

وقد يُسْتَغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الـكثرة كأرْجُل وَأعْنَاق وَأفْئِدَة ، وقد يعكس كرِجَالٍ وَقُلوب وَصِرْدَان ، وليس منه ما مَثّلَ به الناظم وابنه

= مضاف إليه «رائح» صفة لأخو بيضات ، أو خبر ثان للمبتدأ «متأوب» مثله «رفيق» مثله « بمسح » جار ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « المنكبين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله «بيضات» حيث فتح العين إتباعا لفتحة الفاء فى جمع الاسم الثلاثى المعتل العين ، وهذا الإتباع شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلا فإنهم يجيزون إتباع العين للفاء على أى حال ، نعنى سواء أكانت العين حرف علة كما فى هذا الشاهد أم كانت حرفا صحيحا .

من قولهم فى جمع صَفَاة ـ وهى الصخرة الملساء ـ صُفِىٌّ ، لقولهم : أَصْفَاء ، حكاه الجوهرى وغيره .

الأوَّل من أبنية القلة : أَفْعُلٌ ـ بضم العين ـ وهو جمع لنوعين :

أحدهما : فَعْلٌ ، اسماً ، صحيح العين ، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو ، نحو كَلْب ، وَظَبْى ، وَجَرْوٍ ، بخلاف نحو ضَخْم فإنه صفة ، وإنما قالوا أَعْبُدٌ لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوْط وَبَيْت لاعتلال العين ، وَشَذَّ قياساً أَعْيُنٌ ، وقياساً وسماعاً أَثْوُبٌ وَأَسْيُفٌ ، قال :

٥٤٣ ـ * لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا *

---

٥٤٣ ـ نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف ابن عبد الرحمن ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعاً أَشْيَبَا   أَمْلَحَ لاَ لَذًّا وَلاَ مُحَبَّبَا

أَكْرَهَ جِلْبَابٍ إِذَا تَجَلْبَبَا

اللغة : « قناعا أشيبا » أراد به الشعر الأبيض « لا لذا » أى ليس لذيذاً .

الإعراب : « لكل » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماض وفاعله « أثوبا » مفعول به للبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثى مفتوح الأول ساكن الثانى ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم المذكور صحيح العين جمع على أفعل نحو فلس وأفلس وكلب وأكلب وربع وأربع ، وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .

وقال :

٥٤٤ — * كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ *

الثانى : الاسم ، الرباعى ، المؤنث ، الذى قبل آخره مدة ، كعَنَاق ، وَذِرَاع ، وَعُقَاب ، وَيَمِين ، وَشَذّ فى نحو شِهَابٍ وَغُرَابٍ من المذكر .

* * *

الثانى : أَفْعَالٌ ، وهو لاسم ثلاثى لا يستحق أَفْعُلَ : إما لأنه على فَعْل ، ولكنه معتل العين نحو ثَوْب وَسَيْف ، أو لأنه على غير فَعْل ، نحو جَمَلٍ ، وَنَمِر ، وَعَضُد ، وَحِمْل ، وَعِنَب ، وَإِبِل ، وَقُفْل ، وَعُنُق ، ولكن الغالب

---

٥٤٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

* عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأُثُرُ *

اللغة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق واللمعان « يمانية » هى المنسوبة إلى اليمن ؛ وهم يزيدون فى النسب إلى اليمن ألفا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمانٍ ، وهم يريدون يمنيا ، وفى الحديث « العلم يمانٍ والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هَوَايَ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقُ قَلُوصِي بِالْعَشِيِّ يَمَانِ

« عضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر » فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف » خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثى على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعل ، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

فى فُعَل ـ بضم الأول وفتح الثانى ـ أن يجىء على فِعْلاَن ـ كصُرَد ، وَجُرَذ ، وَنُغَر ، وَخُزَز ـ وَشَذّ نحو أرطاب ، كما شَذّ فى فَعْل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ، نحو أَحْمَال ، وَأفْرَاخ ، وَأَزْنَاد ، قال الله تعالى : (وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ)[1]. وقال الحطيئة :

٥٤٥ — * مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِى مَرَخٍ *

---

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الحطيئة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

زُغْبِ الحَوَاصِلِ لاَ مَاءٌ وَلاَ شَجَرُ *

اللغة : « لأفراخ » الأفراخ : جمع فرخ ـ بفتح الفاء وسكون الراء ـ وهو ولد الطائر ، والمراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرخ » بفتح الميم والراء جميعاً وآخره خاء معجمة ـ اسم واد كثير الشجر قريب من فدك ، واسم لواد آخر باليمامة ، والمراد هنا الثانى « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذى نبت عليه الزغب ـ بفتح الزاى والغين جميعاً ـ وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم يزول عنه ويخلفه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهى وعاء يكون فى أسفل عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر الفرخ وضعفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لأفراخ » جار ومجرور متعلق بتقول « بذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأفراخ ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة لأفراخ ، وهو مضاف و « الحواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لاماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة . =

وقال آخر :

٥٤٦ — * وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادِهَا *

* * *

= الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثى صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس بن معد يكرب الكندى وهو من شواهد سيبويه ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* وُجِدْتَ — إِذَا اصْطَلَحُوا — خَيْرَهُمْ *

ويروى فى الشاهد :

* وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *

اللغة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألفيت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وهكذا ورد فى كتاب سيبويه والعينى ، ووقع فى بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند — بفتح الزاى وسكون النون — العود الذى تقتدح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدهما أعلى وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زندة ، بالتاء « أثقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته فى صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثى ، على زنة فعل =

الثالث : أَفْعِلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعى ، بِمَدَّةٍ قبل الآخر - نحو طَعَام ، وَحِمَار ، وَغُرَاب ، وَرَغِيف ، وَعَمُود .

وَالتُزِم فى فَعَال - بالفتح - وَفِعَال - بالكسر - مُضَعَّفَى اللام أو مُعْتَلَّيهَا. فالأوّل كَبَتَات وَزِمَام ، والثانى كَقَبَاء وَإِنَاء .

* * *

الرابع : فِعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [فى] نحو وَلَد وَفَتًى ، ونحو شَيْخ وَثَوْر ، ونحو ثِنًى(١) ، ونحو غَزَال ، ونحو غُلَام ، ونحو صَبِىّ وَخَصِىّ ، ولعدم اطِّرَاده قال أبو بكر : هو اسمُ جمعٍ ، لا جمعٌ .

* * *

والأول من أبنيــة الكثرة : فُعْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو جمع لشيئين :

أحدهما : أَفْعَلُ مقابل فَعْلَاء كأَحْمَــر ، أو ممتنعة مقابلتُه لها لمانع خَلْقى نحو أَكْمَر وَآدَر ، بخلاف نحو آلَى لكبير الألية ؛ فإن المانع من اليَاء تخلُّف الاستعمال .

والثانى : فَعْلَاء مقابلة أفعل كحمراء ، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خَلْقى كرَتْقَاء وَعَفْلَاء - بالعين - بخلاف نحو عَجْزَاء لكبيرة العجز .

* * *

الثانى : فُعُلٌ - بضمتين - وهو مطرد فى شيئين : فى وصف على فَعُول بمعنى فاعل كصَبُور وَغَفُور ، وفى اسم ، رباعى ، بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غيرِ معتلة

= بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل فيقال أزند كما قالوا فلس وأفلس ، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه فى الشاهد السابق .

(١) الثنى - بكسر ففتح ، بزنة رضا - الشىء الذى يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت المَدّة ألفاً ، نحو قَذَال وَأَتَان ، ونحو حِمَار وَذِرَاع ، ونحو قُرَاد وَكُرَاع ، ونحو قَضِيب وَكَثِيب ، ونحو عَمُود وَقَلُوص ، ونحو سَرِير وَذَلُول ، وخرج نحو كِسَاء وَقَبَاء لأجل اعتلال اللام ، ونحو هِلَال وَسِنَان لأجل تضعيفها مع الألف ، وَشَذَّ عِنَان وَعُنُنٌ ، وَحِجَاج وَحُجُجٌ ، ويحفظ فى نحو نَمِر ، وَخَشِن ، وَنَذِير ، وَصَحِيفَة .

* * *

الثالث : فُعَلٌ — بضم أوله وفتح ثانيه — وهو مُطرد فى شيئين : فى اسم على فُعْلَة كقُرْبة وَغُرْفة وَمُدْية وَحُجَّة وَمُدَّة ، وفى الفُعْلَى أنثى أفْعَل كالكُبْرَى والصُّغْرَى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ فى نحو بُهْمَة ، ونحو رُؤْيا ، ونحو نَوْبَة ، ونحو بَدْرَة ، وَلِحْيَة ، وَتُخْمَة .

* * *

الرابع : فِعَلٌ — بكسر أوَّله وفتح ثانيه — وهو لاسم على فِعْلَة كحِجَّة ، وكِسْرَة ، وفِرْية ، وهى الكِذْبة ، ويحفظ فى فَعْلَة ، نحو حَاجَة ، ونحو ذِكْرَى ، وقَصْعَة ، وذِرْبة ، وهِدْم .

* * *

الخامس : فُعَلَة — بضم أوَّله وفتح ثانيه — وهو مطرد فى وصف لعاقل على فاعل معتل اللام كرَام وقَاضٍ وغَازٍ .

* * *

السادس : فَعَلَة — بفتحتين — وهو شائع فى وصف لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كَامِل وسَاحِر وسَافِر وبَارّ .

* * *

السابع : فَعْلَى — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهو لما دَلَّ على آفة من فَعِيل وَصْفاً للمفعول كجَرِيح وأَسِير ، وحُمِلَ عليه ستة أوزان مما دلَّ على آفة :

من فَعِيل وَصْفاً للفاعل كَرِيض ، وفَعِل كزَمِنٍ ، وفاعِل كهالِكٍ ، وفَيْعِل كَمَيِّتٍ[(١)] ، وأفْعَل كأحْمَق ، وفَعْلان كسَكْرَان .

* * *

الثامن : فِعَلَة ـ بكسر أوّله وفتح ثانيه ـ وهو كثير فى فُعْل اسماً ـ بضم الفاء ـ نحو قُرْط ودُرْج وكُوز ودُبّ ، وقليل فى اسم على فَعْل ـ بفتح الفاء ـ نحو غَرْد[(٢)] ، أو بكسرها نحو قِرْد ، وَقَلَّ أيضاً فى نحو ذَكَرٍ وهَادِرٍ[(٣)] .

* * *

التاسع : فُعَّل ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضارب وصائم ، ومؤنثيهما ، وَنَدَرَ فى نحو غازٍ وعافٍ ، كما نَدَرَ فى نحو خَرِيدَة ونُفَسَاء ورَجُل أعْزَل .

* * *

العاشر : فُعَّال ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائم وقائم وقارىء ، قيل : وَنَدَرَ فى فاعلة كقوله :

٥٤٧ ـ * وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّى غَيْرَ صُدَّادِ *

---

(١) أصل « ميت » ميوت ؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنا قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فى الياء .

(٢) غرد ـ بفتح الغين وسكون الراء ـ ضرب من الكمأة ، والفراء هو الذى يرويه بفتح الغين، وغيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهرى فى الصحاح أن غردة ـ بكسر الغين وفتح الراء ـ جمع مكسور الغين

(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدرة ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ ـ هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شييم ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ *

اللغة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصر ـ بزنة سبب وأسباب ـ ويراد بها =

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صادّة ، وفى المعتلّ ، كغُزّاء وسُرّاء[1] .

* * *

الحادى عشر : فِعَال – بكسر أوله – وهو لثلاثة عشر وزناً :

الأول والثانى : فَعْل وفَعْلة ، اسمين أو وصفين ، نحو كَعْب وقَصْعَة وصَعْب وخَدْلَة ، ونَدَرَ فى يائى الفاء ، نحو يَعْر[2] ، أو العين ، نحو ضَيْف وضَيْعَة .

=الأعين ، وفى القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) «الشبان» جمع الشاب ، وهو الذى لايزال فى طراءة العمر وميعة السن « مائلة » اسم فاعل فعله « مال إليه يميل ميلا » إذا اتجه نحوه « غير صداد » جمع صادة كما قيل ، وهو اسم الفاعل من « صد عنه يصد » إذا انحرف عنه وازور .

الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير المؤنثات مضاف إليه «إلى الشبان» جار ومجرور متعلق بقوله مائلة الآتى «مائلة» خبر المبتدأ «وقد» الواو واو الحال قد : حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى علمية ، فإن اعتبرتها بصرية فهو مفعولها « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتى «غير» مفعول ثان لأرى أو حال من المفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و«صداد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير صداد » فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث فى قوله « أبصارهن » وفى قوله « أراهن » ، وقال المؤلف فى الحواشى « لا أعلم أحداً ذكر مجيئه فى فاعلة للمؤنث إلا فى هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمعى وابن الأعرابى » اهـ ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التى أشار إليها أن الأصمعى قال بحضرة الرشيد ، إن « صداد » فى هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد الغوانى المحدث عنهن ، فخطأه ابن الأعرابى ، وذكر أن « صداد » هو جمع صاد المذكر وإن المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم المؤلف هنها أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك فى جمع غاز وسار ، اسمى فاعل من الغزو والسرى

(٢) اليعر – بفتح الياء وسكون العين المهملة – الجدى يوضع فى الزبية لاصطياد =

الثالث والرابع : فَعَل وفَعَلة غير معتلى اللام ولا مضعفيها ، كجَمَل وجَبَل ، ورَقَبة وثَمَرَة .

الخامس والسادس : فِعْل كذِئْب وبِئْر ، وفُعْل كدُهْن ورُمْح .

السابع والثامن : فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثه ، كظَرِيف وكَرِيم وشَرِيف ، ومؤنثاتها .

والخمسة الباقية : فَعْلاَن صفة ومؤنثاه فَعْلَى وفَعْلاَنة ، وفُعْلاَن صفةً وأنثاه فُعْلاَنة ، كغَضْبَان وغَضْبَى ، ونَدْمَان ونَدْمَانة ، وخُمْصَان وخُمْصَانة .

والتزموا فى فَعِيل وأنثاه إذا كانا وَاوِيِّى العينين صحيحى اللامين ، كطَوِيل وطَوِيلة ، أن لا يُجْمَعَا إلاّ على فِعَال .

ويحفظ فِعَال فى نحو : رَاعٍ وقَائِمٍ وآمٍّ[1] ، ومؤنثاتهن ، وأعْجَف وجَوَاد وخَيْر وبَطْحَاء وقَلُوص .

* * *

الثانى عشر : فُعُول – بضمتين – ويطرد فى أربعة ؛ أحدها : اسم على فَعِل ، نحو كَبِد ووَعِل ، وهو فيه كاللازم ، وجاء فى نحو نَمِر نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ ، قال :

٥٤٨ — * فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ *

= الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطياد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها جديا فيجىء الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدى فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة هى الزبية ، وهذا الجدى هو اليعر ، وبه يضرب المثل فى الذل فيقال : أذل من يعر

(١) آم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ، (واجعلنا للمتقين إماما) قالوا : هو جمع آم

٥٤٨ — هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية – بالتصغير فى اسمه واسم أبيه – لربعى ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقد أنشد فى اللسان ن ابن برى قبله :

وقد يكون مَقْصُوراً من نُمُور للضرورة(١)، وقالوا : أَنْمَار .

= حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ جِبَالٍ وَسَمُرْ فى أَشِبِ الغِيطَانِ مُلْتَفِّ الحُظُرْ

اللغة : « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود ــ بفتح فسكون ــ وأصله الجبل العالى ، وأرادهنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمر » والجبال : جمع جبل . والسمر ــ بفتح السين وضم الميم ــ جمع سمرة ، وهى شجرة عالية مرتفعة ، وتجمع جمع السلامة على سمرات كما فى قول امرىء القيس :

كَأَنِّى غَدَاةَ البَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الحَىِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ =

« عيائيل » جمع عيل ــ بفتح العين وتشديد الياء مكسورة ــ وهو واحد العيال ، والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب فى هذه الكلمة « غيائيل » جمع غيل ــ بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس ــ وهو موضع الأسد « نمر » بضمتين ــ جمع نمر ــ بفتح فكسر ــ وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائيل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جميعاً ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛ أولها أنه فعل بضمتين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نمور على فعول ثم اقتطع بحذف الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد فى باب الإبدال فى قوله « عيائيل » حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها منفصلة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتى للمؤلف الاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأنا وجدناهم يحذفون واو «فعول» إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبى .

كَلَمْعِ أَيْدِى مَثَاكِيلٍ مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالخُطُبِ =

والثلاثة الباقية الاسمُ الثلاثى الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَعْب وَفَلْس ، ومكسورها نحو حِمْل وضِرْس ، ومضمومها نحو جُنْد وبُرْد ، إلا فى ثلاثة ؛ أحدها : معتلُّ العين كحُوت ، والثانى : معتلُّ اللام كمُدْى[1] ، وَشَذَّ فى نُؤْى نُؤْىٌ ، قال :

٥٤٩ — * خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ أَوْ نُؤِيَّا *

= أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، فحذف الواو .
ومن ذلك قول الآخر .

إنَّ الّذِى قَضَى بِذَا قَاضٍ حَكَمْ أنْ تَرِدَ المَاءَ إذَا غَابَ النُّجُمْ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، فحذف الواو .

(١) المدى — بضم الميم وسكون الدال — مكيال ، وقال الجوهرى : هو القفيز الشامى ، وقال ابن الأعرابى : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المد .

٥٤٩ — هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضا) والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

* مُحَافِرُهَا كَأَسْرِبَةِ الإضِينَا *

اللغة : « الأياصر » جمع أيصر ، وهو حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد « النؤى » جمع نؤى — بضم فسكون — وهى حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله المطر ، « الإضين » — بكسرة الهمزة والضاد المعجمة — جمع أضاة ، وهذا ملحق بجمع المذكر السالم لكون المفرد ليس علما ولاوصفا لمذكر عاقل . وأصل نؤى نؤوى — بضم النون والهمزة بعدها واو — فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للمناسبة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو » حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر . =

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدّ » وَشَذّ فى حُصّ ـ بالحاء المهملة ، وهو الوَرْسُ ـ[1] حُصُوص ، ويحفظ فى فَعَل ، كأَسَد ، وشَجَن ، ونَدَب ، وذَكَر .

* * *

الثالث عشر : فِعْلَان ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ وَيَطّرد أيضاً فى أربعة : اسم على فُعَال ، كغُلَام وغُرَاب ، أو على فُعَل ، كصُرَد[2] وجُرَذ ، أو فُعْل واوىّ العين ، كحُوت وكُوز ، أو فَعَل ، كتَاج وسَاج وخَال وجَار ونَار وقَاع ، وَقَلّ فى نحو صِنْو وخَرِب[3] ، وغَزَال وصِوَار[4] ، وحائِط وظَلِيم[5] وخَرُوف .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « نؤيا » بضم النون والهمزة وتشديد الياء ـ فإنه جمع نُؤى ـ بضم النون وسكون الهمزة ، بزنة قفل ـ وأصله نؤوى ، على فعول ـ بضم الفاء والعين ـ فاجتمعت الواو والياء فى كلة وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فى الياء ، فصار نؤيا ، فالنون مضمومة ، والياء مشددة ، والهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضا كسر النون للتناسب على ما بيناه فى لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُشَعْشَعَةً كأنّ الْحُصّ فِيهَا إذَا مَا المَاء خَالَطَهَا سَخِينَا

(٢) الصرد ـ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين ـ طائر .

(٣) الخرب ـ بفتح الخاء وكسر الراء ـ ذكر الحبارى ، وسمى بذلك لأنه يسكن الخراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الخاء وسكون الراء .

(٤) الصوار ـ بكسر الصاد أو ضمها ـ القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ، وأصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم ـ بفتح الظاء ـ ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .

الرابع عشر : فُعْلَانٌ — بضم أوله وسكون ثانيه — ويكثر فى ثلاثة : فى اسم على فَعْل ، كظَهْر وبَطْن ، أو فَعَل صحيح العين ، كذَكَر وجَذَع[1] ، أو فَعِيل ، كقَضِيب ورَغِيف وكَثِيب[2] ، وَقَلَّ فى نحو رَاكِب وأَسْوَد[3] وزُقَاق .

* * *

الخامس عشر : فُعَلَاء — بضم أوله وفتح ثانيه — وَيَطَّرد فى فَعِيل بمعنى فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيف وكَرِيم وبَخِيل ، وكثر فى فاعل دَالاًّ على معنى كالغريزة ، كعَاقِلٍ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ ، وشذ فُعَلَاء فى نحو جَبَان وخَلِيفة وسَمْح ووَدُود .

* * *

السادس عشر : أَفْعِلَاء — بكسر ثالثه — وهو نائب عن فُعَلَاء ، فى المضعف ، كشَدِيد وعَزِيز ، وفى المعتل ، كوَلِيّ وغَنِيّ ، وشذ فى نحو نَصِيب وصَدِيق وهَيِّن .

* * *

السابع عشر : فَوَاعِل ، وَيَطَّرد فى سبعة : فى فاعلة اسماً أو صفة ، كـ (نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[4] ، وفى اسم على فَوْعَل ، كجَوْهَر وكَوْثَر ، أو فَوْعَلَةٍ ، كصَوْمَعَة وزَوْبَعَة ، أو فَاعَل — بالفتح — كخَاتَم وقَالَب ،

---

(١) الجذع — بفتح الجيم والدال جميعاً — الثنى من المعز .

(٢) الكثيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك فى قول الشاعر :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالفِرَارِ ، وَأَنْتُمُ ... قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؛ وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلا — بضم أوله وسكون ثانيه — إذا كان صفة لايجمع على فعلان .

(٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أو فَاعِلَاء - بالكسر - نحو قَاصِعاء ورَاهِطَاء(١)، أو فاعل كجَائِز(٢) وكاهل،
أو فى وصف على فَاعِل لمؤنث كحائِضٍ وطالِقٍ، أو لغير عاقل، كصَاهِلٍ وشاهِقٍ
وشذ فوارس ونَوَاكِس وَسَوَابق وهَوَالِك(٣).

* * *

الثامن عشر: فَعَائل، وَيَطَّرد فى كل رباعى، مؤنث، ثالثه مَدَّة، سواء
كان تأنيثه بالتاء، كسَحَابَة وصَحِيفة وحَلُوبة، أو بالمعنى، كشَمَال وعَجُوز
وسَعِيد، علم امرأة.

* * *

التاسع عشر: فَعَالِى - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطَّرد فى سبعة:
فَعْلَاة كمَوْمَاة(٤)، وفِعْلَاة كسِعْلَاة(٥)، وفِعْلِيَة كهِبْرِية(٦)، وفَعْلُوَة
كعَرْقُوَة(٧)، وما حُذف أولُ زَائِدَيْهِ من نحو حَبَنْطَى(٨) وقَلَنْسُوَة، وفَعْلَاء

---

(١) القاصعاء والراهطاء: جحران من جحرة اليربوع، وله ثالث اسمه النافقاء،
وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق.

(٢) الجائز - بالجيم وآخره زاى - اسم للخشبة المعترضة بين حائطين.

(٣) قد ورد النواكس فى قول الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

وورد الهوالك فى قول الآخر:

وَأَيْقَنْتُ أَنِّى عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ ... غَدَاتَئِذٍ أَوْ هَالِكٌ فِى الهَوَالِكِ

(٤) الموماة: الفلاة الواسعة التى لا نبات فيها، وجمعها موام كجوار.

(٥) السعلاة - بكسر السين وسكون العين - الغول، وجمعها سعال، ومنه قول الراجز:

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِى خَمْسَا *

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون فى الشعر مثل
نخالة الطحين، أو هو ما تطاير من دقاق القطن، وجمعه هبار.

(٧) العرقوة: الخشبة التى توضع عرضا فى رأس الدلو.

(٨) الحبنطى: العظيم البطن.

اسماً كصَحْرَاء ، أو صفةً لا مذكَّر لها كعَذْرَاء ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كحُبْلَى ، أو إلحاق كذِفْرَى[1] .

***

تمامُ العشرين : فَعَالَى — بفتح أوله ورابعه — ويُشَارِكُ الفعالِي — بالكسر — في صحراء وما ذكر بعده ، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعالِي إلا وصف[2] .

***

الحادى والعشرون : فَعَالِيّ — بالتشديد — وَيَطَّرِد في كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كبُخْتِيّ وكُرْسِيّ وقُمْرِيّ ، بخلاف نحو مِصْرِي وبَصْرِي ، وأما أَنَاسِيُّ فجمع إنسان لا إنْسِيّ ، وأصله أَنَاسِينُ فأبدلوا النون ياء ، كما قالوا : ظَرِبَان وظَرَابِيّ .

***

الثانى والعشرون : فَعَالِل ، وَيَطَّرِد في أربعة ، وهى : الرباعى والخماسى مجردين ومَزِيداً فيهما ؛ فالأول كجَعْفَر وزِبْرِج[3] ، والثانى كسَفَرْجَل وجَحْمَرِش ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارِج وجَحَامِر ، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التى تزاد : إما بكونه بلفظ أحدها كخَدَرْنَق[4] ، أو بكونه من مَخْرَجه كفَرَزْدَق ، فإن الدال

---

(١) الذفرى : الموضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للالحاق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو فعلى بفتح أولها وسكون ثانيهما — نحو غضبان وغضبى وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعهما الفعالى — بضم الفاء وفتح اللام — نحو سكارى.

(٣) الزبرج — بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة — الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبى يصف السيوف

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسْجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسْجِ الْخَدَرْنَقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مُدَحْرج ومُتَدَحْرِج ، والرابع نحو قِرْطَبُوس[1] وخَنْدَرِيس[2] ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحِّح ، نحو قِنْدِيل ، أو واواً أو ألفاً قلبا ياءين ، نحو عُصْفُور وسِرْدَاح[3] .

* * *

الثالث والعشرون : شبه فَعَالِلَ ، وَيَطَّرِد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم . ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كأَفْـكَلٍ[4] ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وصَيْرَف وعَلْقَى ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتُحْذفُ زيادة من نحو مُنْطَلِق ، واثنتان من

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها فى « كنسج » والجملة صفة ثالثة .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم للداهية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٢) الخندريس : اسم من أسماء الخمر .

(٣) السرداح — بكسر السين وسكون الراء — المكان اللين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديح .

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل ، وقد وقع فى جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدناها فيما سبق اغترارا بالنسخة التى شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أثبتناه الآن ، وبيان ذلك أن الذى يجمع على هذه الزنة من وزن أفعل هو ما كان اسما على أى وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم وأيالم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعل إن كان وصفا ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو أحمر وحمراء وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر » و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح العين — نحو الصغرى والصغر والكبرى والكبر ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أفعل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرِج ومُتَذَكِّر ، ويتعين إبقاء الفاضل كالميم مطلقاً ؛ فتقول فى مُنْطَلِق: مَطَالِق ، لا نَطَالِق ، وفى مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ ، لا سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ ، خلافاً للمبرد فى نحو مُقْعَنْسِس ، فإنه يقول : قَعَاسِس ، ترجيحاً لمماثل الأصل ، وكالهمزة والياء المصدرتين كأَلَنْدَد ويَلَنْدَد ؛ تقول : أَلَادّ ويَلَادّ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنِياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغنى حَذْفُهَا كياء حَيْزَبُون[1] ، تقول : حَزَابِين — بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة ، وإذا كان أفعل التفضيل مجردا من أل ومن الإضافة فإنه يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف : وحينئذ يجوز جمعه كما تجمع الأسماء ، وعلى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل — مقرونا بأل — يكون صحيحا .

ومما يدل على جواز جمع أفعل التفضيل المقرون بأل على أفاعل قول الشاعر :

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

وقد سلك أبو العلاء المعرى هذا المسلك فى قوله :

وَإِنِّى وَإِنْ كُنْتُ الأَخِيرَ زَمَانُهُ لَآتٍ بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الأَوَائِلُ

وقد جمع المتنبى أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة فى قوله :

أَفَاضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لِذَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنَ الهَمِّ أَخْلَاهُمْ مِنَ الفِطَنِ

فإن جاءت صيغة أفعل المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة ولم تكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمُ كِرَاماً ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

فهذا الشاعر قد جمع « ألأم » على ألائم لأنه لم يرد به الأكثر لؤما ، وإنما أراد به معنى اللئيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذى هو جمع الكريم ، فافهم هذا وتفطن له .

(١) الحيزبون — بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاى — المرأة العجوز ، هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .

وقلب الواو ياء ، لا حَيَازِيْن ـ بحذف الواو ـ لأن ذلك مُحْوِج إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزيادتان فالحاذف مُخَيّر ، نحو نونى سَرَنْدَى وعَلَنْدَى وألفيهما ، تقول : سَرَانِد أو سَرَادٍ وعَلاَنِد أو عَلاَدٍ .

* * *

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل ، كفُلَيْس ، ودُرَيْهِم ، ودُنَيْنِير .

وذلك لأنه لا بُدَّ فى كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضَمِّ الأول ، وفتح الثانى ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقْتُصِرَ على ذلك وهى بنية فُعَيل كفُلَيْس ورُجَيْل ، ومِنْ ثَمَّ لم يكن نحو زُمَّيْل ولُغَّيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثانى غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتيج إلى عمل رابع ، وهو كسرُ ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرفٌ قبل الآخر لين فهى بنية فُعَيْعِل ، كقولك فى جعفر : جُعَيْفِر ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهى بنية فُعَيْعِيل ؛ لأن اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت فى التصغير لمناسبتها للكسرة كقِنْدِيل وقُنَيْدِيل ، وإن كان وَاواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كعُصْفُور وعُصَيْفِير ، ومِصْبَاح ومُصَيْبِيح .

وَيُتَوَصَّلُ فى هذا الباب إلى مثالَىْ فُعَيْعِل وَفُعَيْعِيل بما يُتَوَصَّلُ به فى باب الجمع إلى مثالَىْ فَعَالِل وفَعَالِيل ؛ فتقول فى تصغير سَفَرْجَل وفَرَزْدَق

ومُسْتَخرِج وأَلَنْدَد ويَلَنْدَد وحَيْزَبُون : سُفَيْرِج ، وفُرَيْزِد أو فُرَيْزِق ، ومُخَيْرِج ، وأُلَيْد ، ويُلَيْد ، وحُزَيْبِينَ ، وتقول فى سَرَنْدَى وعَلَنْدَى : سُرَيْنِد وعُلَيْنِد أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ .

ويجوز لك فى بابى التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفَيْرِيج وسَفَارِيج ، بالتعويض ، وتقول فى تكسير اُحْرنجَام وتصغيره : حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم ، ولا يمكن التعويض لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء فى البابين مُخَالِفاً لما شرحناه فيهما فخارجٌ عن القياس ، مثاله فى التكسير جمعهم مكاناً على أَمْكُنٍ ، ورَهْطاً وكُرَاعاً على أَرَاهِط[1] وأَكَارِع ، وباطلا وحديثاً على أباطيل وأحاديث ، ومثاله فى التصغير تصغيرهم مَغْرِباً وعِشاء على مُغَيْرِبَان وعُشَيَّان ، وإِنْسَاناً ولَيْلَةً على أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة ، ورَجُلاً على رُوَيْجِل ، وصِبْيَة وغِلْمة وبَنُون على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون ، وعَشِيَّة على عُشَيْشِيَة .

* * *

فصل : واعلم أنه يُسْتَثْنى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة » أَرْبعُ مَسَائل :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهى نوعان : تاء كشَجَرَة ، وألف كحُبْلَى .

---

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وقد قال قوم: إنهم جمعوا رهطاً على أرهط كأفلس ثم جمعوا الأرهط على الأراهط.

الثانية : ما قبل المَدَّة الزائدة قبل ألف التأنيث ، كحَمْرَاء .

الثالثة : ما قبل ألف أفعَال ، كأَجْمَال وأفرَاس .

الرابعة : ما قبل ألف فَعْلاَن الذى لا يُجْمع على فعَالين ، كسَكْرَان وعُثْمَان .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ، أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَة وحُبَيْلَى وحُمَيْرَاء وأُجَيْمَال وأُفَيْرَاس وسُكَيْرَان وعُثَيْمَان ، وتقول فى سِرْحَان وسُلْطَان : سُرَيْحِين وسُلَيْطِين ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحِين وسَلاَطِين .

* * *

فصل : وَيُسْتَثْنَى أيضاً من قولنا « يُتَوَصَّلُ إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعِل ومَفَاعِيل » ثمانى مسائل ، جاءت فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشىء قُدِّر انفصاله عن البِنْية ، وقُدِّر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشىء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف : من ألف التأنيث ممدودةً كقُرْفُصَاء ، أو تائه كحَنْظَلَة ، أو علامة نسب كعَبْقَرِىّ ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَان ، وجُلْجُلاَن ، أو علامة تثنية كمُسْلِمَيْن ، أو علامة جمع تصحيح المذكَّر كجَعْفَرِينَ ، أو المؤنث كمُسْلِمَات ، وكذلك عَجُز المضاف كامرىء القيس ، وعَجُز المركب كبَعْلَبَكّ .

فهذه كلها ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها ، وأما فى التكسير فإنك تحذف فتقول : قَرَافِص ، وحَنَاظِل ، وعَبَاقِر ، وزَعَافِر ، وجَلاَجِل ، ولو ساغ تكسيرُ البواقى لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُكَسَّرُ بلا حذف كما فى التصغير ، تقول : أَمَارِىءُ القيس ، كما تقول : أُمَيْرِىءُ القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَخُصُّها ؛ فكان ينبغى للناظم أن لا يستثنيه .

* * *

فصل : وتثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة كلُغَّيْزَى . أو سابعة كبَرْدَرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مَدَّة كقَرْقَرَى ، فإن تقدمتها مَدَّةٌ حذفتَ أيهما شئت كحُبَارَى وقُرَيْثَا ، تقول : حُبَيْرَى أو حُبَيِّر ، وقُرَيْثَا أو قُرَيِّث .

* * *

فصل : وإن كان ثانى المصغر ليناً منقلباً عن لين رَدَدْتَه إلى أصله ؛ فترد ثانى نحو « قِيمَة ، ودِيمَة ، وميزان ، وباب » إلى الواو ، وَيُرَدُّ ثانى نحو « مُوقِن ، ومُوسِر ، ونَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثانى نحو « مُتَّعد » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَيْعِد ، لا مُوَيْعِد ، خلافاً للزجاج والفارسى ، وبخلاف ثانى نحو « آدم » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واواً كالألف الزائدة من نحو ضَارِب والمجهولة الأصل كصاب[1] ، وقالوا فى عِيدٍ : عُيَيْد ، شذوذاً ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عُود ، وهذا الحكم ثابتٌ فى التكسير الذى يتغير فيه الأول : كمَوَازِين ، وأَبْوَاب ، وأَنْيَاب ، وأَعْوَاد ؛ بخلاف نحو قِيَمٍ ودِيَمٍ[2] .

* * *

(١) الصاب : عصارة شجر مر كريه المذاق .

(٢) لأن الكسرة التى كانت فى أول المفرد ــ وهو قيمة وديمة ــ لا تزال فى الجمع كما كانت ، وهى التى اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُغِّر ما حُذِف أحد أصوله وجب رَدُّ محذوفه ، إن كان قد بقى بعد الحذف على حرفين ، نحو كُلْ وخُذْ ومُذْ ، أعلاماً ؛ وسَهٍ ويَدٍ وحِرٍ ؛ تقول : أُكَيْل وأُخَيْذ ، بِرَدِّ الفاء ، ومُنَيْذ وسُتَيْهَة ، بِرَدِّ العين ، ويُدَيَّة وحُرَيْح ، بِرَدِّ اللام .

وإذا سُمِّي بما وُضِعَ ثُنَائِيًّا فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلْ وبَلْ ، لم يُزَد عليه شيء حتى يُصَغَّر ؛ فيجب أن يضعف أو يُزَاد عليه ياء ؛ فيقال : هُلَيْل أو هُلَيّ ، وإن كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال فى لَوْ وكَيْ وما ، أعلاماً : لَوٌّ وكَيٌّ - بالتشديد - وماء - بالمد - وذلك لأنك زدْتَ على الألف ألفاً فالتقى ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوّ وحَيّ وماء ؛ فتقول : لُوَيٌّ ، كما تقول : دُوَيٌّ ، وأصلهما لُوَيْوٌ ودُوَيْوٌ[1] ، وتقول : كُيَيٌّ - بثلاث ياءات - كما تقول : حُيَيٌّ ، وتقول : مُوَيٌّ ، كما تقول فى تصغير الماء المشروب : مُوَيْه ، إلا أن هذا لامه هاء فَرُدَّ إليها .

* * *

فصل : وتصغير الترخيم أن تعمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثَمَّ لا يتأتَّى فى نحو جَعْفَر وسَفَرْجَل لتجرُّدها ، ولا فى نحو مُتَدَحْرِج ومُحْرَنْجِم ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزِّنَة ، ولم يكن له إلا صيغتان وهما : فُعَيْلٌ كحُمَيْد فى أَحْمَدَ وحامِد ومَحْمُود وحَمْدُون وحَمْدَان ، وفُعَيْعِلٌ كقُرَيْطِس ، لا قُرَيْطِيس ؛ لأنه ذو زيادة .

* * *

فصل : وتلحق تاء التأنيث تصغيرَ مالا يلبس من مؤنث عارٍ منها ، ثلاثى

---

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء .

فى الأصل وفى الحال ، نحو دَارٍ وسِنّ وعَيْن وأُذُن ، أو الأصل دون الحال ، نحو يَدٍ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثلاثيتهُ بسبب التصغير ، كسَمَاء مُطلقاً ، وحَمْرَاء وحُبْلَى مُصَغَّرين تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَر وبَقَر ؛ فلا تلحقهما التاء فيمن أنَّثهما لئلا يلتبسا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْس وسِتّ ، لئلا يلتبسا بالعدد المذكر ، وبخلاف نحو زينب وسُعَاد لتجاوُزها للثلاثة ، وشذّ تَرْكُ التاء فى تصغير حَرْب وعَرَب ودِرْع ونَعْل ونحوهنّ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ، واجتلابُها فى تصغير وَرَاء وأَمَام وقُدَّام ، مع زيادتهن على الثلاثة .

***

فصل : ولا يُصَغَّر من غير المتمكن إلا أربعة : أَفْعَلُ فى التعجب[1] ، والمركب المزجى ، كبَعْلَبَكّ وسِيبَوَيْهِ ، فى لغة مَنْ بَنَاهُما ، وأمّا من أعربهما فلا إشكال ، وتصغيرُهما تصغير المتمكن ، نحو ما أُحَيْسِنَه وبُعَيْلَبَكّ وسُيَيْبَوَيه ، واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه فى خمس كلمات ، وهى : ذا ، وتا ، وذان ، وتان ، وأولاءِ[1] ، والاسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً فى خمس كلمات ، وهى : الذى ، والتى ، وتثنيتهما ، وجمع الذى . وَيُوَافِقْنَ تصغيرَ المتمكن فى ثلاثة أمُور : اجتلابِ الياء الساكنة ، والتزامِ كون ما قبلها مفتوحاً ، ولزومِ تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفنه فى ثلاثة أيضاً : بقاءِ أولها على حركته الأصلية ، وزيادةِ ألفٍ فى الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك فى ذا وتا ؛ تقول : ذَيَّا وتَيَّا ، والأصل ذُيَيَّا وتُيَيَّا فحذفت الياء الأولى ، وذَيَّان وتَيَّان ، وتقول : أُولَيَّا — بالقصر فى لغة مَنْ قَصَرَ ، وبالمد فى لغة مَنْ مد — وتقول :

---

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

اللَّذَيَّا ، واللَّتَيَّا[1] ، واللَّذَيَّانِ ، واللَّتَيَّانِ ، واللَّذَيُّون . وإذا أردت تصغير « اللاتى » صغرت التى فقلت : اللَّتَيَّا ، ثم جمعت بالألف والتاء فقلت : اللَّتَيَّات ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتى واللائى على الأصَحّ .

ولا يُصَغَّر « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « تى » للاستغناء بتصغير تا ، خلافاً لابن مالك .

* * *

هذا باب النسب

إذا أردتَ النسب إلى شىء فلا بُدَّ لك من عملين فى آخره ؛ أحدها : أن تزيد عليه ياء مشددة تَصِيرُ حرفَ إعرَابِهِ ، والثانى : أن تكسره ؛ فتقول فى النسب إلى دِمَشْقَ : دِمَشْقِيٌّ .

وتحذف لهذه الياء أمور فى الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :

أما التى فى الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحْرُف فصاعداً ، سواء كانتا زائدتين ، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْسى وشَافعى؛ فتقول فى النسب إليهما : كُرْسِىّ وشَافِعِىّ ، فيَتَّحد لفظُ المنسوبِ ولفظ المنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير ، ولهذا كان بَخَاتِىّ ـ علماً لرجل ـ غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثانى : نحو مَرْمِىّ ، أصله مَرْمُوىٌ ، ثم قلبت الواو ياء والضمة

---

[1] ومن ذلك قولهم ، بعد اللتيا والتى .

كسرة وأدغمت الياء فى الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِيّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُبْقِي الثانية لأصالتها ويقلبها ألفاً ثم يقلب الألف واواً ؛ فيقول : مَرْمَوِيٌّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية ألفاً ثم الألف واواً ؛ فتقول فى أُمَيَّة : أُمَوِيّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردُّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واواً ؛ فتقول فى طَيّ وحَيّ : طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ .

الثانى : تاء التأنيث ، تقول فى مَكَّة : مَكِّيٌّ ، وَقَوْلُ المتكلمين فى ذَات : ذَاتِي ، وَقَوْلُ العامة فى الخَلِيفَة : خَلِيفَتِي — لحنٌ ، وصوابهما : ذَوَوِي ، وخَلِيفِي .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحركا ثانى كلمتها ؛ فالأول يقع فى ألفِ التأنيث كحُبَارَى ، وألف الإلحاق كحَبَرْكَى[1] ، فإنه مُلْحَقٌ بسَفَرْجَل ، والألفِ المنقلبة عن أصل كمُصْطَفَى . والثانى لا يقع إلا فى ألف التأنيث كجَمَزَى . وأما الساكن ثانى كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، وَالأَرْجَحُ فى التى للتأنيث كحُبْلَى الحذفُ ، وفى التى للإلحاق كعَلْقَى ، والمنقلبةِ عن أصْلٍ كمَلْهًى القلبُ ، والقلبُ فى نحو مَلْهًى خَيْرٌ منه فى نحو عَلْقَى ، والحذفُ بالعكس .

---

(١) الحبركى – بفتحتين فسكون ففتحة – القراد ، قالت الخنساء

وَلَسْتَ بِمُرْضَعٍ ثَدْيَيْ حَبَرْكَى أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُشَمَ بْنِ بَكْرِ

الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ ، فأما الرابعة كقَاضٍ ، فكألف المقصور الرابعة فى نحو مَشْعًى ومَلْهًى ، ولكن الحذفُ أرْجَحُ .

وليس فى الثالث من ألفِ المقصور ، كَفَتًى وعَصًى ، وياءِ المنقوص كعَمٍ وشَجٍ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلبنا الياء واواً فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة : فى فَعِلٍ كنَمِرٍ ، وفُعِلٍ كدُئِلٍ ، وفِعِلٍ كإبِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكَّر ؛ فتقول فى زَيْدَان وزَيْدُون علمين معربين بالحروف : زَيْدِىّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنْسَب إلى مفردهما ، وَمَنْ أجْرَى زَيْدَان عَلَماً مجرى سَلْمَان وقال :

٥٥٠ — * ألاَ يَا دِيَارَ الحَىِّ بِالسَّبُعَانِ *

---

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر ، وقال الشيخ خالد : «وهو لتميم بن أبى بن مقبل ، لا لخلف بن الأحمر ، خلافا للموضح» اهـ ، وقال ياقوت ، «وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحمر» اهـ ، والذى أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى المَلَوَانِ *

اللغة : «السبعان» جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالى سلم ، قال ياقوت ، «ولا يعرف فى كلامهم اسم على فعلان — بفتح فضم — غيره» اهـ . وهذا مبنى منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه المصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كتثنية عضد وسبع ويقظ ونحوهن «الملوان» الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أجرى زَيْدُون عَلَمًا مجرى غِسْلِين قال : زَيْدِينِيٌّ ، ومن أجراه مجرى هَرُون ومجرى عَرَبُون أو ألزمه الواوَ وفتحَ النون قال : زَيْدُونِيٌّ ؛ فنحو[1] تَمَرَات إن كان باقياً على جمعيته فالنسب إلى مفرده ، فيقال : تَمْرِيٌّ بالإسكان ، وإن كان علماً فمَنْ حكى إعرابه نَسَب إليه على لفظه ، وَمَنْ مَنَعَ صرفه نَزَّل تاءه منزلة تاء مكة ، وألفَهُ منزلة ألف جَمَزَى ، فحذفهما وقال : تَمَرِيٌّ ، بالفتح . وأما نحو ضَخْمَات ففي ألفه : القلبُ ، والحذفُ ؛ لأنها كألفِ حُبْلَى ، وليس في ألف نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقَات إلا الحذفُ .

* * *

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً :

أحدها : الياء المكسُورة المدغمة فيها ياء أخرى ؛ فيقال في طَيِّب وهَيِّن : طَيْبِيّ وهَيْنِيّ ، بحذف الياء الثانية ، بخلاف نحو هَبَيَّخ لانفتاح الياء ، وبخلاف نحو مُهَيِّيم لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة .

= الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « يا » حرف نداء « ديار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بالسبعان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ديار الحى « أمل » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بقوله أمل « بالبلى » جار ومجرور متعلق بقوله أمل أيضاً « الملوان » فاعل أمل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى .

الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه في الأصل مثنى سبع ، ثم سمى به فصار علماً على مكان بعينه ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالألف ؛ فدل على أنه عامله كما يعامل المفردات ، نظراً إلى معناه العارض بعد صيرورته علما ، ولو أنه عامله معاملة المثنيات نظراً إلى معناه الأصلى لأعربه هنا بالياء لأنه في موضع الجر ، وعلى هذا فإنه ينسب إليه على لفظه ، ولو عامله معاملة المثنى رده إلى مفرده ثم ينسب إلى المفرد .

(١) لو قال « وأما جمع المؤنث فنحو تمرات . . . إلخ » لكان أحسن .

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّء : طَيْئِيّ ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثانى : ياء فَعِيلَة كحَنِيفَة وصَحِيفَة ، تُحذف منه تاء التأنيث أولا ، ثُمَّ تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فتقول : حَنَفِيٌّ وصَحَفِيٌّ . وَشَذَّ قولهم في السَّلِيقة[1] : سَلِيقِى ، وفى عَمِيرة كَلْب : عَمِيرِىّ .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلَة ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغيير ، ولا في نحو جَلِيلَة ؛ لأن العين مضعفة فيلتقى بعد الحذف مِثْلاَن فيثقل .

الثالث : ياء فُعَيْلَة ، كجُهَيْنَة وقُرَيْظَة ، تحذف تاء التأنيث أولا ، ثم تحذف الياء ، فتقول : جُهَنِيٌّ وقُرَظِيٌّ ، وَشَذَّ قولهم فى رُدَيْنَة : رُدَيْنِي[2] ، ولا يجوز ذلك فى نحو قُلَيْلَة ، لأن العين مضعفة .

الرابع : واو فَعُولة كشَنُوءة ، تحذف تاء التأنيث ، ثم تحذف الواو ، ثم تقلب الضمة فتحة ، فتقول : شَنَئِي ، ولا يجوز ذلك فى قَوُولة ، لاعتلال العين ، ولا فى نحو مَلُولة ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيل المعتلّ اللام ، نحو غَنِيّ وعَلِيّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : غَنَوِيٌّ وعَلَوِيٌّ .

---

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهى امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء فُعَيْل المعتل اللام ، نحو قُصَىّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِىّ .

وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إنما ذُكِرَا هناك استطراداً ، وهذا موضعهما .

فإن كان فَعِيل وفُعَيْل صحيحى اللام لم يحذف منهما شىء ، وَشَذَّ قولهم فى ثقيفٍ وقُرَيْش : ثَقَفِى وقُرَشِىٌّ .

* * *

فصل : حُكْمُ همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واواً كصَحْرَاوِىّ ، أو أصلا سَلِمَتْ نحو قُرَّائى ، أو للإلحاق ، أو بدلا من أصل فالوجهان . فتقول : كِسَائى وَكِسَاوِىّ ، وَعِلْبَاوِىّ وَعِلْبَائى .

* * *

فصل : يُنْسَب إلى صَدْر المركب إن كان التركيبُ إسناديا كتَأَبَّطِىّ وبَرَقِىّ ، فى تَأَبَّطَ شَرًّا وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، أو مَزْجِيًّا كبَعْلِىٍّ ومَعْدِىّ أو مَعْدَوِىّ ، فى بَعْلَبَكّ ومَعْدِيكَرِب ، أو إضافيًّا كامْرِئِى ، [أ]و مَرَئِىّ ، فى امْرِىء القيس(1) إلا إن كان كُنْيَة كأبى بكر وأم كلثوم ، أو معرفاً صَدْرُهُ بعجزه ـ كابْنِ عُمَر وابن الزُّبَيْر ـ فإنك تَنْسُب إلى عَجُزِهِ ؛ فتقول :

---

(1) وعلى هذا جاء قول ذى الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المَرَئِىُّ لَغْواً كَمَا أَلْغَيْتَ فى الدِّيَةِ الحُوَارَا

« بينها » الضمير راجع إلى بيوت المجد التى عددها فى بيتين سابقين ، و « المرئى » المنسوب إلى امرىء القيس ، و « الحوار » بزنة غراب ـ الصغير من أولاد النوق وهو لا يؤخذ فى ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضا :

إِذَا المَرَئِىُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

بَكْرِيٌّ وكُلْثُومِى وعُمَرِى ، وربما أُلْحِق بهما ما خيف فيه لَبْسٌ كقولهم فى عَبْد الأشهل : أَشْهَلِى ، و[فى] عبد مناف : مَنَافِى(١) .

* * *

فصل : وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ لامه رَدَدْتَها وُجُوبا فى مسألتين :

إحداهما : أن تكون العين معتلّةً كشَاةٍ ، أصْلُها شَوْهَة ، بدليل قولهم شِيَاه ، فتقول : شَاهِيٌّ ، وأبو الحسن يقول : شَوْهِى ، لأنه يردُّ الكلمة بعد رَدِّ محذوفها إلى سكونها الأصلى .

الثانية : أن تكون اللام قد رُدَّتْ فى تثنية كَأَبٍ وأبَوَان ، أو فى جمع تصحيح كسَنَةٍ وسَنَوَات أو سَنَهات ، فتقول : أبَوِى وسَنَوِى أو سَنَهِى ، وتقول فى ذُو وذَاتٍ : ذَوَوِىٌّ ، لأمرين : اعتلال العين ، وَرَدِّ اللام فى تثنية ذات ، نحو (ذَوَاتَا أَفْنَان)(٢)، وتقول فى أخت : أَخَوِى . كما تقول فى أخ . وتقول فى بِنْت : بَنَوِى ، كما تقول فى ابْن ، إذا رددت محذوفَهُ ، لقولهم : أخَوَات وبَنَات ، بحذف التاء والردِّ فى صيغة المذكَّر الأصلية ، وَسِرُّه أن الصيغة كلها للتأنيث ، فوجب ردها إلى صيغة المذكَّر ، كما وجب حذف التاء فى مكى وبَصْرى ومُسْلِمات . ويونس يقول فيهما : أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ ، محتجا بأن التاء لغير التأنيث ، لأن [ما] قبلها ساكن صحيح(٣) ، ولأنها لا تبدل

---

(١) وربما نحتوا من صدر المركب وعجزه اسما على مثال جعفر فنسبوا إليه ، قالوا فى النسب إلى عبد الدار وعبد القيس وامرىء القيس وعبد شمس: عبدرى ، وعبقسى ، ومرقسى ، وعبشمى ، ومن ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى:

وَتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِى أَسِيراً يَمَانِيَا

(٢) من الآية ٤٨ من سورة الرحمن .

(٣) أى وتاء التأنيث ملتزم فتح ما قبلها إذا كان حرفا صحيحا كما فى فاطمة وحمزة ، بخلاف نحو فتاة وقناة .

فى الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث ، بدليل مسألة الجمع .

ويجوز ردُّ اللام وتركُها فيما عدا ذلك ، نحو يَدٍ ، ودَمٍ ، وشَفَةٍ ، تقول : يَدَوِيٌّ أو يَدِيٌّ ، ودَمَوِيٌّ أو دَمِيٌّ ، وشَفِيٌّ أو شَفَهِيٌّ ، قاله الجوهرى وغيره ، وقولُ ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفهى بالرد » لا يَدْفَع ما قلناه ، إن سلمناه ؛ فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا رَدَّ : شَفَوِى ، والصوابُ ما قَدَّمناه ، بدليل شافَهْتُ وَالشِّفَاه .

وتقول فى ابن واسم : ابْنِيٌّ وَاسْمِيٌّ ، فإن رددت اللام قلت: بَنَوِى وَسَمَوِى، بإسقاط الهمزة ؛ لئلا يُجْمع بين العِوَض والمعوَّض منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفت فاؤُهُ أو عينه رَدَدْتَهما وُجُوباً فى مسألة واحدة ، وهى : أن تكون اللام معتلّةً كيَرَى علماً ، وكشِيَةٍ ؛ فتقول فى يرى : يَرَئِيٌّ ، بفتحتين فكسرة على قول سيبويه فى إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير يَرَأَى ، بوزن جَمَزَى ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبى الحسن يَرْئِيٌّ أو يَرْأَوِى ، كما تقول : مَلْهِيٌّ وَمَلْهَوِيٌّ ، وتقول فى شِيَة على قول سيبويه : وِشَوِى . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوِشِى ، بكسرتين كإبِلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل فى إبِلٍ ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم الألف واواً ، وعلى قول أبى الحسن : وِشْيِيٌّ .

ويمتنع الرد فى غير ذلك ، فتقول فى سَهٍ وَعِدَةٍ ، وأصْلُهما سَتَهٌ ووَعْد ، بدليل أسْتَاه والوَعْد : سِهِيٌّ لا سَتَهِيٌّ ، وعِدِيٌّ لا وَعْدِى ؛ لأن لامهما صحيحة .

وإذا سميت بثُنَائى الوَضْعِ معتلِّ الثانى ضَعَّفْتَهُ قبل النسب ، فتقول

فى لَوْ وكَىْ علمين : لَوّ وكَىّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول فى « لا » علما : لَاء ، بالمد ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوِّىٌّ ، وكَيَوِىٌّ ، ولائى أو لَاوِى ، كما تقول فى النسب إلى الدَّوّ والحَىّ والكساء : دَوِّىٌّ ، وحَيَوِىٌّ ، وكِسَائِىٌّ ، أو كِسَاوِىٌّ .

* * *

فصل : ويُنْسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشْبَهَتْ الواحدَ ، بكونها اسمَ جمعٍ كقَوْمِىّ ورَهْطِىّ ، أو اسمَ جنسٍ كشَجَرِىّ ، أو جمعَ تكسيرٍ لا واحد له كأبَابِيلِىّ ، أو جاريًا مَجْرَى العلم كأنْصَارِى ، وأما نحو كِلَاب وأنمار ، عَلَمين ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسبُ إليه على لفظه من غير شُبْهة .

وفى غير ذلك يُرَدُّ المكَسَّر إلى مفرده ، ثم ينسب إليـه ؛ فتقول فى النسب إلى فرائض وقبائل وحُمْر : فَرَضِىٌّ وقَبَلِىٌّ ، بفتح أولها وثانيهما ، وأحْمَرِى وحَمْرَاوِى(١) .

* * *

فصل : وقد يستغنى عن ياءَى النسب بصَوْغ المنسوب إليه على فَعَّال ، وذلك غالبٌ فى الحِرَف ، كبزّار ونجّار وعوّاج وعطّار ، وشذ قوله :

٥٥١ — * وَلَيْسَ بِذِى سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ *

---

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع حمراء كما عرفت فى باب جمع التكسير ، والنسب إلى أحمر أحمرى وإلى حمراء حمراوى بقلب الهمزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

=

أى : بِذِى نَبْلٍ ، وحملَ عليه قومٌ (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[1] ،

= * وَلَيْسَ بِذِى رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِى بِهِ *

اللغة : « يطعنى » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان فى السن ، وطعنت فى فلان ، أى ذممته وقدحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يجيز فتح العين فى مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين فى مضارع الثالث دون الأول والثانى للفرق بين المعانى ، وقال الكسائى : لم أسمع فى مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت فى يطعن بالرمح الفتح ، وفى ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابى نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل ـ بفتح النون وسكون الباء ـ وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يبرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فيطعنى » الفاء فاء السببية ، يطعن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليطعن ، مبنى على السكون فى محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه : قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب فى هذه الصيغة ؛ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والعطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعلم « والمستعمل فى مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناه على فعال للمبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فَاعِلٍ أو على فَعِلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأول كتَامِرٍ ولَابِنٍ وطَاعِمٍ وكَاسٍ[1] ، والثانى كطَعِمٍ ولَبِنٍ ونَهِرٍ ، قال :

٥٥٢ — * لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّى نَهِرْ *

* * *

(١) وحمل على ذلك قول الحطيئة .

دَعِ المَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِى

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرحه ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ *

اللغة : « بليلى » الليلى : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه ليس لصا ولا فاتكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء — المنسوب إلى النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو ممن يكدح لجلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا عمل عملا عمله فى الوضح بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمله فى الظلام مستتراً عن أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه وانكشافه ، كما فسروا قول سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلى » الباء حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «نهر» فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الفاء وكسر العين — ليدل على معنى المنتسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على المنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل فى قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قرَّرْناه فى هذا الباب فَشَاذٌّ ، كقولهم : أُمَوِىٌّ ، بالفتح ، وبِصْرِىٌّ ، بالكسر ، ودُهْرِىّ ، للشيخ الكبير بالضم ، ومَرْوَزِىّ ، بزيادة الزاى ، وبَدَوِىّ ، بحذف الألف ، وجَلُولِىّ وحَرُورِىٌّ ، بحذف الألف والهمزة[1] .

* * *

هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّنٍ فأرْجَحُ اللغات وأكْثَرُها أن يُحْذَف تنوينُهُ بعد الضمة والكسرة ، كـ « هٰذَا زَيْدْ » و « مَرَرْتُ بِزيدْ » وأن يُبْدَلَ ألفاً بعد الفتحة : إعرابيةً كانت كـ « رأيتُ زَيْدَا » أو بنائية كـ « إيهاَ » و « وَيْهاَ »

وَشَبَّهُوا « إذَنْ » بالمُنَوَّنِ المنصوب ؛ فأبدلوا نونها فى الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختارهُ ابنُ عصفورٍ ، وإجماع القُرَّاء السبعة على خلافه .

وإذا وُقِفَ على هاء الضمير فإن كانت مفتوحةً ثبتت صِلَتُهَا ، وهى الألف ، كـ « رَأَيْتُهاَ » و « مَرَرْتُ بِهاَ » وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صِلتها ، وهى الواو والياء ، كـ « رَأَيْتُهْ » و « مَرَرْتُ بِهْ » إلا فى الضرورة فيجوز إثباتها ، كقوله :

٥٥٣ — وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

---

(١) هما نسبتان إلى جلولاء وحروراء ، وهما اسمان لمكانين معينين ، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج « حرورية » لتجمعهم فى هذا المكان .

٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، ورواية الديوان :

=

وقوله :

٥٥٤ — تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَـــةً عَنْ قِتَالِهِ
إلَى مَلِكٍ أَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ

= * وَبَلَدٍ عَامِيَـــةٍ أَعْمَاؤُهُ *

اللغة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توهما أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أى انكفف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا — بفتح الراء مقصوراً — وهى الناحية ، واغبرارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار — بضم أوله — التراب ، والتشبيه فى البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سمائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المهمه مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة فى محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر المبتدأ فى كلام يأتى بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماؤه » فقد أثبت فى كل واحد منهما الواو التى هى صلة الضمير المضموم فى الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير فى مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « هند » فى هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكير ضميره فى قوله : « قتاله » . =

وإذا وُقِف على المنقوص وجب إثبات يائه فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون محذوفَ الفاء ، كما إذا سَمَّيْتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هٰذَا يَفِى » و « هٰذَا يَعِى » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفِى ويَوْعِى فحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لامهما لـكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مُرٍ ، اسمَ فَاعِلٍ من أرَى ، وأصله مُرْئِىٌ ، بوزن مُرْعٍ ؛ فنُقِلت حركة عينه — وهى الهمزة — إلى الراء ، ثم أسقطت ، ولم يجز حذف الياء فى الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّناً كان ، نحو (رَبَّنَا إنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)[1] أو غير مُنَوَّن ، نحو (كَلاَّ إذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِىَ)[2] .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولـكن الأرْجَحُ فى المنَوَّن الحذف ، نحو « هٰذَا قَاضْ » و « مَرَرْتُ بِقَاضْ » وقرأ ابن كثير

= الإعراب : « تجاوزت » فعل ماض وفاعله «هندا» مفعول به لتجاوزت« رغبة» مفعول لأجله«عن» حرف جر«قتاله»قتال: مجرور بعن وعلامة جره الـكسرة الظاهرة، وقتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه«إلى ملك» جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضا « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت فى كل واحد منهما الياء التى هى صلة الضمير للـكسور فى الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والـكثير المستعمل فى كلام العرب فى مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1] ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾[2]، وَالأَرْجَحُ في غير المنوّن الإثباتُ كـ « هٰذَا القَاضِي » و « مَرَرْتُ بِالقَاضِي » .

***

فصل : ولك في الوقف على المحرّك الذي ليس هاء التأنيث خمسةُ أوْجُهٍ :

أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتعين ذلك في الوقف على تاء التأنيث .

والثاني : أن تقف بالرَّوْمِ ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز في الحركات كلها ، خلافاً للفرَّاء في مَنْعِهِ إياه في الفتحة ، وأكْثَرُ القراء على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختصُّ بالمضموم ، وحقيقته : الإشارة بالشفتين إلى الحركة بُعَيْدَ الإسكان ، من غير تصويت ؛ فإنما يدركه البصير دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو « هٰذَا خَالِدّ » و « هُوَ يَجْعَلّ » وهو لُغة سَعْدِية ، وَشَرْطه خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون الموقوف عليه همزة ، كخَطَأ ورَشَأ ، ولا ياء كالقَاضِي ، ولا واواً كيَدْعُو ، ولا ألفاً كيَخْشَى ، ولا تالياً اسكون كزَيْد وعَمْرو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم : ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾[3]، وقوله :

---

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

٥٥٥ — * أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ *

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّيَ النقلُ إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو «هذا جَعْفَرْ»

٥٥٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد: فقال الصغاني: هو لفدكي بن عبدالله المنقري، وقال ابن السيد: هو لعبد الله بن ماوية الطائي، ونسبه سيبويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه. وهذا الذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز. وبعده قوله:

* وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِيَّ زُمَرْ *

اللغة: «النقر» أصله بفتح النون وسكون القاف — صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس «النفر» بالفاء الموحدة، والذي في كتاب سيبويه هو ما قدمناه، قال الأعلم، «الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتيائه لشدة حركته، أي: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب» اهـ كلامه.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و«ماوية» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «إذ» ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع المقدام عند اشتداد الحرب «جد» فعل ماض «النقر» فاعل جد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله «النقر» فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية، وهي الضمة هنا، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها.

لتحرك ما قبله ، ولا فى نحو « إنسان » و « يَشُدُّ » و « يقول » و « يَبِيع » لأن الألف والمدغم لايقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُستثقل الحركة عليهما ، ولا فى نحو « سَمِعْتُ العِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا فى نحو « هَذَا عِلُمْ » لأنه ليس فى العربية فِعُل ـ بكسر أوله وضم ثانيه ـ .

ويختصُّ الشرطان الأخيران بغير المهموز ، فيجوز النقل فى نحو (لله الذى يُخْرِجُ الخَبْء)[1] وإن كانت الحركة فتحة ، وفى نحو « هذا رِدُء » ، وإن أدَّى النقلُ إلى صيغة فِعُلٍ ، ومَنْ لم يُثبت فى أوزان الاسم فُعِل ـ بضمة فكسرة ـ وزَعَم أن الدُّئِل منقولٌ عن الفعل لم يُجِزْ فى نحو « بِقُفْل » النَّقلَ ، ويجيزه فى نحو « بِبُطْء » لأنه مهموز .

***

فصل : وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كثُمَّتَ ، أو فعل كقَامَتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخْتٍ وَبِنْتٍ .

وجاز إقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو ثَمَرَة وَشَجَرَة ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاة ومُسْلِمات . لكن الأرجح فى جمع التصحيح كمُسْلِمَات ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمى به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً ، فالأول أولَاتُ ، والثانى كعَرَفَات وَأَذْرِعَات ، والثالث كهَيْهَات ، فإنها فى التقدير جمع هَيْهية ثم سمى بها الفعلُ ـ الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كيفَ الإخْوَةُ وَالأَخَوَاهْ » وقولهم : « دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاهْ » وقرأ الكسائى والبزى (هَيْهَاهْ)[2] ، والأرجح فى غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

ومن الوقف بتركه قراءةُ نافع ، وابن عامر ، وحمزة : (إنَّ شَجَرَتْ)[1] ، وقال الشاعر :

٥٥٦ ــ واللهُ أنجاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ — هـذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبى النجم العجلى ، الراجز المعروف .

اللغة : « الغلصمة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجاك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف و « مسلمة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى أيضا « ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما: مصدرية أيضا «وبعدمت» مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من هذه الهاء تاء فى الوقف «كانت» كان: فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «نفوس» اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجاك بكفى مسلمة من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة « أن » مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « أمت » مفعول ثان لتدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الغلصمة ، ومسلمة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث فى الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل =

كَانَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

* * *

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المعلُّ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَغْزُهْ » و « لَمْ يَخْشَهْ » و « لَمْ يَرْمِهْ » ، ومنه : (لَمْ يَتَسَنَّهْ)[1] ، أو لأجل البناء ، نحو : « اغْزُهْ » و « اخْشَهْ » و « ارْمِهْ » ، ومنه : (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)[2] ، والهاء فى ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الفعلُ قد بقى على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَعِى ، فإنك تقول « عِهْ » : قال الناظم : « وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو : يَعِهْ » اهـ . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (وَلَمْ أَكُ)[3] ، (وَمَنْ تَقِ)[4] بترك الهاء .

الثانى : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّتْ ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَمَجِيءَ مَ جِئْتَ ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية فى مثل « سألتُ عَمَّا سألْتَ عنه » فإذا وَقَفْتَ عليها أَلْحَقتها الهاء حفظاً للفتحة

= الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافى بقية الأبيات ، وقال ابن جنى : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبى على فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .
(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .
(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجَبَت إن كان الخافضُ اسماً كقولك فى «مجىء مَ جئت» و « اقتِضاء ما اقتضى » : مَجىء مَهْ ، وَاقْتِضَاء مَهْ ، وترجّحَت إن كان حرفاً نحو (عَمَّ يَتَسَاءلُونَ)[1] وبها قرأ البزى .

الثالث : كلُّ مبنى على حركة بناء دائماً ، ولم يُشْبه المعرب ، وذلك كياء المتكلم ، وكهِيَ وَهُوَ فيمن فتحهن ، وفى التنزيل : (ماهِيَهْ)[2] و(ماليَهْ)[3] و (سُلْطَانِيَهْ)[4] ، وقال الشاعر :

٥٥٧ — * فَمَا إنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ *

---

(١) من الآية ١ من سورة النبأ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة القارعة .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحاقة .

٥٥٧ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصارى ، شاعر النبى صلى الله عليه وسلم ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* إذَا ما تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلاَمُ *

اللغة : « ترعرع » تقول «ترعرع الصبى » أى تحرك ونشأ «الغلام » بضم الغين ، بزنة الغراب — الصبى ، والأنثى غلامة ، وقال الشاعر يصف فرسا :

* تُهَـــانُ لها الغُلاَمَةُ وَالغُلاَمُ *

ويجمع الغلام على غلمة وعلى غلمان ، مثل صبية ومثل صبيان « فما إن يقال له من هوه » يريد أنه لايسأله أحد عن نفسه ؛ لأنه يشتهر ويعرف شأنه .

الإعراب : «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة «ترعرع» فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « فينا » جار ومجرور متعلق بقوله ترعرع « الغلام » فاعل ترعرع « فما » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وما : حرف نفى « إن » زائدة « يقال » فعل مضارع مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بقوله يقال =

ولا تدخل فى نحو « جاءَ زَيْدٌ » لأنه مُعْرب ، ولا فى نحو « اضْرِبْ » و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا فى نحو « لا رَجُلَ » و « يا زيدُ » و « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » لأن بناءهن عارِضٌ ، وشذ قوله :

٥٥٨ — * أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ *

= «من» اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ «هوه» هو: ضمير منفصل فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء هى هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هوه » حيث ألحق هاء السكت بالضمير ، لكونه مبنيا على حركة ، وإنما جىء بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء — وهى الفتحة — بحالها، نظير الإتيان بها فى قوله تعالى (سلطانيه) و «ماليه» وهذا إنما يجرى على لغة من بنى على الفتح ، فأما من لم يفتح فى ياء المتكلم مثلا فإنه يقف بالسكون ولا يأتى بهاء السكت ، إذ لا فائدة فى الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبه العينى لأبى ثروان، ووقع خطأ فى التصريح « لأبى مروان » وقد ورد أيضا فى أرجوزة منسوبة لأبى الهجنجل . والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ *

اللغة : «لا أظلله» أصله لا أظلل فيه — بالبناء للمجهول — فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه المادة قولهم « رمضت قدم فلان » من باب فرح — إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلانا » إذا أحرقه بالرمضاء أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أى أحرقته « وأضحى » أى أتعرض للشمس فى وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد — وتبعه الشيخ يس — هو بالبناء للمجهول كسابقيه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للمعلوم ، نظير ما فى قوله تعالى (وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى) .

الإعراب : «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، أى يا هولاء ، مثلا «رب» حرف تكثير وجر شبيه بالزائد «يوم» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على =

فلَحِقَت ما بُنِيَ بناء عارضاً ؛ فإنّ « عَلُ » من باب « قبل وبعد » قاله الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور فى باب الإضافة ، ولا فى الفعل الماضى ، كـ « ضرب » و « قعد » ؛ لمشابهته للمضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالا وشرطاً .

***

مسألة : قد يُعطَى الوصلُ حُكْمَ الوقف ، وذلك قليل فى الكلام ، كثير فى الشعر ؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائى : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ)[1] (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ)[2] بإثبات هاء السكت فى الدَّرْجِ ، ومن الثانى قولُه :

= آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفى « أظلله » أظلل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل به مفعول ثان على التوسع ، أو هو منصوب محلا على نزع الخافض كما قلنا فى لغة البيت .

الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة «عل» وهى كلمة مبنية بناء عارضا ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناء دائماً كالضمائر .

وهذا الذى قاله المؤلف فى هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعاً لأبى على الفارسى ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من الواو التى هى لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو ـ بفتح العين وسكون اللام وآخرها واو ، كما جاء فى قول الأعشى الباهلى يرثى أخاه لأمه المنتشر :

إنِّى أَتَتْنِى لِسَانٌ لاَ أُسَرُّ بِهَا
مِنْ عَلْوَ لاَ عَجَبٌ مِنْهَا وَلاَ سَخَرُ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » رد لامها وقلبها هاء ووقف على هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

٥٥٩ — * مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبع ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فِى عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

إِنَّ الدَّبَى فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا

* أَوِ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما فى الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شىء من التغيير .

اللغة : « جدبا » هو القحط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الخصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبى » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفتى ـ وهو الجراد « المتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مشى مشياً فيه تؤدة وهينة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للحريق ، أو فى محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاب ألف الوصل فلم تكن الباء حال الوقف واقعة فى الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول فى شأن هذه المسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير فى الشعر ذائع فاش .

أصله القَصَبَ ـ بتخفيف الباء ـ فقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشدَّدَهَا ، على حد قولهم فى الوقف « هٰذَا خَالِدّ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإطلاق ، وهو الألف ، وبقى تضعيف الباء .

* * *

هذا باب الإمالة

وهى : أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبْتَ إلى جهة الياء كالفَتَى ، وإلا فالمُمَال الفتحةُ وحدها كَنِعْمَة وبِسَحَرٍ .

وللإمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانع تُعَارِض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تَحُول بينها وبين المنع .

أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كونُ الألف مبدلة من ياء متطرفة ، مثالُه فى الأسماء الفتى والهدى ، ومثاله فى الأفعال هَدَى واشْتَرَى ، ولا يُمَال نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فَتَاة ونَوَاة ؛ لأن تاء التأنيث فى تقدير الانفصال .

الثانى : كونُ اليـاء تَخْلُفُها فى بعضِ التصاريف كألف مَلْهَى وأرْطَى وحُبْلَى وغَزَا ؛ فهذه وشبهها تُمَالُ ؛ لقولهم فى التثنية : مَلْهَيَان ، وأرْطَيَان ، وحُبْلَيَان ، وفى الجمع حُبْلَيَات ، وفى البناء المفعول : غُزِيَ ، وعلى هذا فيشكل قولُ الناظم : إن إمالة ألف (تلا) فى (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا)[1] لمناسبة إمالة ألف (جَلَّاهَا)[2] ، وقولُه وقولُ ابنِهِ : إن إمالة ألف (سَجَا)[3] لمناسبة

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

إمالة (قَلَى)[1]، بل إمالتهما لقولك : قُلِيَ ، وسُجِيَ .

ويستثنى من ذلك ما رُجُوعُه إلى الياء مختص بلغة شاذة ، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عصًا » و « قفًا » إلى الياء فى قول هُذَيل إذا أضافوهما إلى ياء المتكلم : عَصَيَّ و قَفَيَّ ، والثانى كرجوعها إليها إذا صُغِّرَا فقيل : عُصَيَّة وقُفَيّ ، أو جُمِعَا على فُعُول فقيل : عِصِيّ وقِفِيّ .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك فِلْتُ – بكسر الفاء – سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخَاف وكَاد ومَات فى لُغة من قال مِتُّ بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وطَالَ ومَاتَ فى لُغة الضم .

الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسايرته ، وقد أهمله الناظم والأكثرون .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كبَيَان ، أو منفصلة بحرف كشَيْبَان وجادت يداه ، أو بحرفين أحدهما الهاء ، نحو دخلت بيتها .

السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِم وكَاتِب .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شِمْلَال وسِرْدَاح ، أو بهذين وبالهاء ، نحو دِرْهَمَاك .

الثامن : إرادة التناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف فى كلمتها ، أو فى كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرأيت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

---

(١) من الآية ٢ من سورة الضحى .

والثانى كقراءة أبى عمرو والأخوين (وَالضُّحَى)[1] بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضَّحْوَة لمناسبة (سَجَا)[2] و (قَلَى)[3] وما بعدها .

***

وأما الموانع فثمانية أيضاً ، وهى : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهى الخاء ، والغين ، المعجمتان ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرْطُ المنع بالراء أمران : كونُهَا غيرَ مكسورةٍ ، واتِّصَالُهَا بالألف : إما قبلها نحو فِرَاش ورَاشِد ، أو بعدها ، نحو هذا حمار ، ورأيت حماراً ، وبعضُهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف نحو « هذا كافر » كالمتصلة .

وَشَرْطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها ، نحو صَالِح وضَامِن وطَالِب وظَالِم وغَالِب وخَالِد وقَاسِم ، أو ينفصل بحرف نحو غنائم ، إلا إن كان مكسوراً ، نحو طِلَاب وغِلَاب وخِيَام وصِيَام ؛ فإن أهل الإمالة يميلونه ، وكذلك الساكن بعد كسرة ، نحو مِصْبَاح وإِصْلَاح ومِطْوَاع ، ومِقْلَاة — وهى التى لا يعيش لها ولد[4] — ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور .

وَشَرْطُ المؤخر عنها كونُه : إما متصلا كسَاخِر ، وحَاطِب ، وحَاظِل ، ونَاقِف ، أو منفصلا بحرف كنَافِق ، ونَافِخ ، ونَاعِق ، وبَالِغ ، أو بحرفين كمواثيقَ ومناشيطَ ، وبعضُهم يُميل هذا لتراخى الاستعلاء .

---

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

بُغَاثُ الطَّيْرِ أكْثَرُهَا فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ

وَشَرْطُ الإمالة التى يَـكُفُّهَا المـانع : أن لا يكون سببها كسرةً مقدرة ولا ياء مقدرة ؛ فإن السبب القدر هنا لـكونه موجوداً فى نفس الألف أقوى من الظاهر ؛ لأنه إما متقدم عليها أو متأخر عنها ، فمن ثَمَّ أميل نحو خاف وطاب وحاق وزاغ .

* * *

مسألة : يُؤَثِّر مانعُ الإمالة إن كان منفصلا ، ولا يؤثر سببها إلا متصلا ؛ فلا يُمَال نحو « أَتَى قَاسِمٌ » لوجود القاف ، ولا « لزيد مال » لانفصال السبب.

هذا ملخص كلام الناظم وابنه ، وعليهما اعتراض من وجهين :

أحدهما : أنهما مَثَّلاَ بـ « أتى قاسم » مع اعترافهما بأن الياء المقدرة لا يؤثر فيها المـانع ، والاستعلاء فى هـذا النوع لو اتصل لم يؤثر ، والمثال الجيد « كتاب قاسم » .

والثانى : أن نصوص النحويين مخالفة لـما ذكرا من الحـكمين .

قال ابن عصفور فى مُقَرِّبه ـ بعد أن ذكر أسباب الإمالة ـ ما نصه : وسواء كانت الـكسرة متصلة أم منفصلة ، نحو « لزيد مال » إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى . وقال أيضاً : وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلا عن الـكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لـكسرة عارضـة ، نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفـات التى هى صِلاَتُ الضمائِرِ ، نحو « أراد أن يعرفها قبل » انتهى ، ولولا ما فى شرح الـكافية لحملتُ قوله فى النظم :

* وَالـكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ *

على هاتين الصورتين ؛ لإشعار « قد يفعل » فى عرف المصنفين بالتقليل .

* * *

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن يمنعا ، ولهذا أميل (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)[١] و (إِذْ هُمَا فِي الغَارِ)[٢] مع وجود الصاد والغين ، و (إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ)[٣] مع وجود الراء المفتوحة ، و (دَارُ القَرَارِ)[٤] مع وجودها ، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة ، سمع سيبويه الإمالة فى قوله :

٥٦٠ — * عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ *

* * *

---

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة المطففين .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدبة بن خشرم العذرى ، يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعامى ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة : « منهمر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل المطر ، وانهمر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفى القرآن الكريم : (ففتحنا أبواب السماء بماء منهمر) « جون الرباب » الجون ـ بفتح الجيم وسكون الواو ـ الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهومن الأضداد ، والرباب ـ بفتح الراء ـ السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة فى محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بعن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « بمنهمر » جار ومجرور متعلق بقوله يغنى « جون » نعت أول لمنهمر ، =

فصل : تُمَال الفتحة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرْطُها أن لا تكون فى حرف ، ولا فى اسم يُشْبِهه ؛ فلا تُمَال « إلاّ » لأجل الكسرة ، ولا نحو « عَلى » للرجوع إلى الياء فى نحو « عَلَيْكَ » و « عَلَيْهِ » ولا « إلَى » لاجتماع الأمرين فيها ، ويستثنى من ذلك « ها » و « نا » خاصة ؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما فقالوا « مر بنا وبها » و « نظر إلينا وإليها » وأما إمالتهم « أنَّى » و « مَتَى » و « بَلَى » و « لا » فى قولهم « افعَلْ هذا إمَّا لا » فَشَاذٌّ من وجهين : عدم التمكن ، وانتفاء السبب .

والثانى : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة فى غير ياء ، وكونهما متصلتين نحو « من الكبر » أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو « من عمرو » بخلاف نحو « أعوذ بالله من الغِيَرِ ، ومن قبح السِّيَرِ ، ومن غَيْرِكَ » واشتراط الناظِمِ تَطَرُّفَ الراء مردودٌ بنص سيبويه على إمالتهم فتحة الطاء من قولك « رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وإنما يكون هذا فى الوقف خاصة كرَحْمَة ونِعْمَة ؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتفاقهما : فى المخرج ، والمعنى ، والزيادة ،

= وهو مضاف و « الرباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً « سكوب » نعت ثان لنهمر .

الشاهد فيه : استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلمة « قادر » فى هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على مجىء خبر عسى فعلا مضارعا غير مقترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه فى باب أفعال المقاربة لذلك .

والتطرف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائى إمالة هاء السكت أيضاً ، نحو (كِتَابِيَهْ)[1] والصحيحُ المنعُ ، خلافاً لثعلب وابن الأنبارى .

* * *

هذا باب التصريف

وهو : تغييرٌ فى بِنْيَة الكلمة لغرض معنوى أو لفظى ؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثانى كتغيير قَوْلٍ وغَزْوٍ إلى قَالَ وغَزَا ، ولهذين التغييرين أحكامٌ كالصحة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام عِلْمَ التصريف ، ولا يدخل التصريفُ فى الحروف ، ولا فيما أشْبَهَهَا وهى الأسماء المُتَوَغِّلَةُ فى البناء والأفعالُ الجامدة ؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه ، وَقَدْ وَبَلْ ، وما أشبه الحرف كتاء قمت ، و « نا » من « قمنا » ، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذف بعضُه فيدخله التصريف ، نحو يَدٍ ودَمٍ فى الأسماء ، ونحو « قِ زَيْداً » و « قُمْ » و « بِعْ » فى الأفعال .

* * *

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ، وأقَلُّه الثلاثىُّ كرجل ، وغايته الخماسىُّ كسَفَرْجَل ، وما بينهما الرباعىُّ كجَعْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاسْتِخْرَاجٍ ، وأمثلتهُ كثيرةٌ فى قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنيـة الثلاثى أحَدَ عَشَرَ ، والقسمة تقتضى اثنى عشر ؛ لأن الأول واجبُ الحركة ، والحركاتُ ثلاثٌ ، والثانى يكون محركاً وساكناً ؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول فى أربعة أحوال الثانى خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلْسٌ ، فَرَسٌ ، كَتِفٌ ، عَضُدٌ ، حِبْرٌ ، عِنَبٌ ، إِبِلٌ ، قُفْلٌ ، صُرَدٌ دُئِلٌ ، عُنُق ، والمهمل منها فِعُلٌ .

وأما قراءة أبى السمال : (والسماءِ ذَاتِ الحِبُكِ)[1] بكسر الحاء وضم الباء، فقيل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للتاء من ذات ، والأصلُ (حُبُك) بضمتين وقيل : على التداخل فى حرفى الكلمة ، إذ يقال : حُبُكٌ — بضمتين — وَحِبِكٌ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمال فُعِلٍ أيضاً ، وأجابوا عن دُئِلٍ وَرُئِمٍ بأنهما منقولان من الفعل ، واحتج المثبتون بوُعِل لغة فى الوَعِل ، وإنما أُهمل أو قلَّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول .

والرباعىُّ المجردُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعْفَرْ ، ومكسورهما كزِبْرِج ، ومضمومهما كدُمْلُج ، ومكسور الأول مفتوح الثانى كقِمَطْر ، ومكسور الأول مفتوح الثالث كدِرْهَم .

وزاد الأخفشُ والكوفيون مضمومَ الأول مفتوح الثالث كجُخْدَب ، والمختار أنه فرع من مضمومهما، ولم يُسْمَع فى شىء إلا وسمع فيه الضم كجُخْدُبٍ ، وَطُحْلَبٍ ، وَجُرْشَعٍ ، ولم يسمع فى بُرْثُنٍ وَبُرْجُد وَعُرْفُط إلا الضمُّ .

وللخماسى المجرد أربعة ، أمثلتها : سَفَرْجَل ، جَحْمَرِشٌ ، قِرْطَعْبٌ ، قُذَعْمِلٌ .

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرجَ عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع فهو مُفَرَّعٌ عنها ؛ إما بزيادة كَمُنْطَلَق وَمُحْرَنْجِم ، أو بنقص أصل

---

(١) من الآية ٧ من سورة الذاريات . والحبك ، طرائق النجوم .

كَيَدٍ وَدَمٍ ، أو بنقص حرف زائد كـ « عُلَبِطٍ » أصله عُلاَبِطٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثه فى نحو جُخْدَب ، وبكسر أوله فى نحو خِرْفَع ، وكتغيير مكسورهما بضم ثالثه فى زِئْبُر ، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْشُ فأعجميان .

* * *

فصــــل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأقله ثلاثة كضرَبَ ، وأكثره أربعة كدحْرَجَ . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاسْتَخْرَجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزانُ الثلاثى ثلاثة : كضرَبَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ ، وأما نحو ضُرِبَ ـ بضم أوله وكسر ثانيه ـ فمن قال : « إنه وزن أصلى » مستدلا بأن نحو جُنَّ وبُهِتَ وَطُلَّ دَمُهُ ، وَأُهْدِرَ ، وَأُولِعَ بكذا ، وَعُنِى بحاجتى ، بمعنى اعتنى[1] بها ، وَزُهِىَ علينا ، بمعنى تكَبَّر لم تستعمل إلا مبنية المفعول ـ عدَّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلا بترك الإدغام فى نحو : سُويِرَ ، لم يعُدَّهُ .

وللرباعىِّ وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ ، ويأتى فى دُحْرِجَ ـ بالضم ـ الخلافُ فى فعل المفعول .

* * *

(١) أما « عنى فلان كذا » بمعنى قصده ، فإنه مبنى للفاعل .

فصـــــل

فى كيفية الوزن ، ويُسَمَّى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعْطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون فيقال فى فَلْس: فَعْل ، وفى ضَرَبَ: فَعَل ، وكذلك فى قامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما قَوَمَ وَشَدَدَ ، وفى عَلِمَ : فَعِل ، وكذلك فى هابَ وَمَنَّ ، وفى ظَرُفَ : فَعُل ، وكذلك فى طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقى من أصول الكلمة شىء زدت لاماً ثانية فى الرباعى ، فقلت فى جعفر فَعْلَل ، وثانية وثالثة فى الخماسى فقلت فى جَحْمَرِش : فَعْلَلِل .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال فى أكْرَمَ ، وَبَيْطَر ، وَجَهْوَرَ : أَفْعَلَ وَفَيْعَلَ وَفَعْوَلَ ، وفى اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك فى اصْطَبَرَ وَادَّكَرَ ، لأن الأصل : اصْتَبَرَ وَاذْتَكَرَ ، وفى اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل ، كقولك فى حِلْتِيتٍ ، وَسُحْنُونٍ ، وَاغْدَوْدَنَ : فِعْلِيل ، وَفُعْلول ، وافْعَوْعَل .

وإذا كان فى الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله فى الميزان ، فتقول فى ناء: فَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفى الحادى : عالف ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول فى يَهَبُ يَعَلُ ، وفى بِعْ : فِلْ ، وفى قاضٍ : فاعٍ .

* * *

فصـــــل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

أَحرُفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِى
لاَ يَلزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِى

وفى التعريفين نظر : أما الأول فلأن الواو من « كَوْكَبٍ » ، والنون من « قَرَنْفُل » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان .

وأما الثانى فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قالَ » واللام من «غزَا» أصول مع سقوطهن فى « يَعِدُ » و « قُلْ » و « لَمْ يَغزُ » .

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار لأصْلٍ ، وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها ، وشَرْطُه أن يماثل اللام كجَلْبَبَ وَجِلْبَابٍ أو العينَ : إما مع الاتصال كقَتَّلَ ، أو مع الانفصال بزائد كعَقَنْقَل ، أو تماثل الفاء والعين كمَرْمَرِيس ، أو العينَ واللامَ كصَمَحْمَح ، وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقَرْقَفٍ وَسُنْدُس ، أو العينَ المفصولة بأصل كحَدْرَدٍ ـ فأصلى .

وإذا بُنِىَ الرباعى من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسِمْسِم ، وإن صح كلَمْلَمَ وَلَمَّه ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثانى ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شىء ، وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثانى مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم فى بيت واحد أرْبَعَ مرات(1) قال :

---

(١) وجمعها أبو العلاء المعرى فى قوله « التناهى سمو » وقوله « تهاونى أسلم » وقد جمعها بعض النحاة فى قوله « اليوم تنساه » وقيل : إن هذا طيرة للمتعلمين .

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ   نِهَايَةُ مَسْئُول ، أَمَانٌ وَتَسْهِيل

فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين ، كضارب ، وعماد ، وَغَضْبَى وَسُلاَمَى ، بخلاف نحو : قال وغزا .

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط ؛ أحدها : ما ذكر فى الألف . والثانى : أن لا تكون الكلمة من باب سمسم ، والثالث : أن لا تتصدَّرَ الواو مطلقاً ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع ، وذلك نحو صَيْرَف ، وَجَوْهَر ، وقضيب ، وعجوز ، وَحِذْرِيَة وَعَرْقُوَة ، بخلاف نحو بَيت ، وَسَوْط ، ويُؤْيُؤ ، ووَعْوَعَة ، ووَرَنْتَلْ ، ويَسْتَعُور .

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً ، وهى : أن تتصدر ، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم فى الاشتقاق ، وذلك نحو مَسْجِد وَمَنْسِج ، بخلاف نحو ضِرْغَام ، وَمَهْد ، وَمَرْزَجُوش ، وَمِرْعِزٍ ؛ فإنهم قالوا : « ثوبٌ مُمَرْعَزٌ » فأثبتوها فى الاشتقاق .

وتزاد الهمزة المصدَّرَة بالشرطين الأولين ، نحو أَفْكَل وَأَفْضَل ، بخلاف نحو كَنَأْبِيل وأَكل وإِسْطَبْل .

وتزاد المتطرفة بشرطين ، وهما : أن تسبقها ألف ، وأن تُسْبق تلك الألف بأكثر من أصلين ، نحو حَمْرَاء وَعِلْبَاء وَقُرْفُصَاء بخلاف نحو ماء وشاء وبناء وأبناء .

وتزاد النون متأخرة بالشرطين ، نحو عُثْمَان وَغَضْبَان ، بخلاف نحو أَمَان وَسِنَان .

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كَغَضَنْفَر وَعَقَنْقَل وَقَرَنْفُل وَحَبَنْطَى وورَنْتَلْ ، بخلاف عَنْبَر وَغُرْنَبق وهَجَنَّس .

وتزاد مُصَدَّرَة فى المضارع .

وتزاد التاء فى التأنيث كقائمة ، والمضارع كتقوم، والمطاوع كتعلّم وتدحْرج والاسْتِفْعال والتَّفعُّل والافْتِعال وفروعهن .

وتزاد السين فى الاستفعال ، وأهملها الناظم وابنه .

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمّهات وأهْرَاق ، وطَيْسَل للكثير ، بدليل سقوطها فى الأُمُومة والإراقة والطَّيْس [١].

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو « لِمَهْ » و « لم تَرَهْ » وللام بـ « ذلك » و « تلك » فمردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصالته ، إلا إن قامت حُجَّة على الزيادة ، فلذلك حكم بزيادة همزتَىْ شمْأل واحْبَنْطأ ، وميمى دُلامِص وابنُم ، ونونى حَنْظَل وسُنْبُل ، وتاءىْ مَلَكُوت وعِفْرِيت ، وسِينَىْ قُدْمُوس وَأَسْطاع ، لسقوطها فى الشمول والحَبَط والدلاصة والبنوة والملك والعَفْر ـ بفتح أوله وهو التراب ـ والقدم والطاعة ، وفى قولهم « حَظِلَتِ الإبلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أَسْبَلَ الزرع » . وبزيادة نونى نَرْجِس وهُنْدَلِع ، وتاءى تَنْضُب وتُخَيِّب لانتفاء فَعْلِل وفُعْلَل وفَعْلُل وفُعُلِّل .

* * *

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

فصـــــل

فى زيادة همزة الوصـل

وهى : همزة سابقة موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدَّرْج .

ولا تـكون فى مضارع مطلقاً ، ولا حرفٍ غير أل ، ولا فى ماض ثلاثى كأمَرَ وأخذ ، ولا رباعى كأكرم وأعطى ، بل فى الخماسى كانطلق ، والسداسى كاستَخْرج ، وفى أمرهما ، وأمر الثلاثى كاضْرِبْ ، ولا فى اسم إلا فى مصادر الخماسى والسداسى كالانطلاق والاستخراج .

قالوا : وفى عشرة أسماء محفوظة ، وهى : اسْمٌ ، واُسْتٌ ، واُبْنُمٌ ، واُبْنَة ، وامْرُؤ ، وامْرَأة ، واثنان ، واثْنَتَان ، وايْمُن المخصوص بالقسم ؛ وينبغى أن يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وايْمُ لغة فى ايمن ، فإن قالوا : هى أيمن فحذفت اللام قلنا : وابنم هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبعُ حالات ، وجوب الفتح فى المبدوء بها أل ، ووجوبُ الضم فى نحو اُنْطُلِق وَاُسْتُخْرِج مبنيين للمفعول ، وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل نحو اُقْتُلْ ، اُكْتُب ، بخلاف امْشُوا اقْضُوا ، ورُجْحَان الضم على الـكسر فيما عَرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من نحو اُغْزِى ، قاله ابن الناظم ، وفى تـكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضم الهمزة ، وفى التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّةِ ، ورُجْحَان الفتح على الـكسر فى ايمن وابنُم ، ورجحانُ الـكسر على الضم فى كلمة اسم ، وجوازُ الضم والـكسر والإشمام فى نحو اختارَ وانقَادَ مبنيين للمفعول ، ووجوب الـكسر فيما بقى ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت الهمزة المكسورة نحو (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا)[١] (اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)[٢] وهو الأصل؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تحقق، لأن همزة الوصل لا تثبت فى الدَّرْج إلا ضرورة كقوله :

٥٦١ — * ألاَ لاَ أرَى إثْنَيْنِ أحْسَنَ شِيمَةً *

بل الوجه أن تُبْدَل ألفاً، وقد تُسَهَّلُ مع القصر، تقول « آلْحَسَنُ عِنْدَكَ » و« آيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجحاً، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله :

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .

٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى ومِنْ جُمْلِ *

اللغة : « شيمة » بكسر الشين — هى الخليقة والسجية والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم — بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات — أى صروف الدهر وأحداثه « جمل » بضم الجيم وسكون الميم — اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفى «أرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « اثنين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان» جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر «جمل» مجرور بمن، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق.

الشاهد فيه : قوله « إثنين» فإن الهمزة فى أوله فى أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط فى درج الكلام ، وقد أثبتها الشاعر فى هذا البيت فى درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إذَا جَاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فَإنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

٥٦٢ — * أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ *

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبه هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار التغلبي ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ *

اللغة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب ــ أصله السحاب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتعذر عليكما الاجتماع والتلاقي « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواصر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كنى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةَ قِيلَ يُغْدَى ... بِلَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ ، فَأَضْحَتْ ... تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

الإعراب : « أألحق » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والصبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماض معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفي الحق طيران قلبك . =

وقد قرىء بها فى نحو (آلذَّكَرَيْنِ)[١] (آلآن)[٢] .

* * *

هذا باب الإبدال

الأحْرُفُ التى تُبْدَل من غيرها إبدالا شائعاً لغــــير إدغام تسعة ، يجمعها « هَدَأْتُ مُوطِيًا » وخرج بقولنا « شائعاً » نحو قولهم فى « أُصَيْلاَن » تصغير أصيل على غير قياس ، وفى « اضْطَجَع » ، وفى نحو « عَلِىّ » فى الوقف : أُصَيْلاَل وَالْطَجَع ، وَعَلِجّ ، قال :

٥٦٣ — * وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا *

= الشاهد فيه : قوله « أألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة أل فى هذه الـكلمة بين الألف والهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل فى مثل هذا ، والـكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبيانى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ صفحة ٣٦٤) والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ *

اللغة : « أصيلالا » الأصيل — بفتح الهمزة ، بزنة الأمير — وقت العشى ، وقد جمعه الشاعر أولا على أصـلان ، مثل رغيف ورغفان ، ثم صغره على أصيلان — بضم الهمزة وفتح الصاد — ثم قلب النون فى آخره لاما « عيت » عجزت وضعفت ، ويروى فى مكانه « أعيت » والمعنى واحد « الربع » المنزل ، والدار .

الإعراب : « وقفت » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فيها » جار ومجرور متعلق بوقف « أصيلالا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أسائلها » أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد =

وقال :

٥٦٤ — * مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ *

= إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار « جوابا » جعله التبريزى مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن تجيب جوابا « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفى « بالربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أصيلالا » حيث أبدل الشاعر النون فى هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلانا ، وهو تصغير أصلان الذى هو جمع أصيل ، كما بيناه فى لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :

* وقفت فيها أصيلاكى أسائلها * ومنها أنه روى * وقفت فيها طويلا كى أسائلها *

وليس فى البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .

٥٦٤ — هذا الشاهد من كلام منظور بن حبة الأسدى ، يصف ذئباً ، والذى أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

يَا رُبَّ أَبَّازٍ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعْ تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إلَيْهِ وَاجْتَمَعْ

* لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ *

اللغة : « أباز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء — أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذى يكثر القفز ، وأراد به ظبيا « العفر » بضم العين المهملة وسكون الفاء — جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذى لونه لون التراب « تقبض الذئب » جمع نفسه وتهيأ للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أرطاة » واحدة الأرطى ، وهو شجر ذو ثمر كالعناب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف — وهو ما اعوج وانحنى من الرمل « الطجع » اتكأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حر جرف « أرطاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله =

وقال :

٥٦٥ — * خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍّ *

= مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطجع» الفاء حرف عطف ، الطجع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز .

الشاهد فيه : قوله « فالطجع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق ـ وهو الضاد ـ ثم أبدل الضاد لاما ، وهو إبدال شاذ ، والأصل الأصيل فى هذه الكلمة « اضتجع » فقلبت التاء طاء فصارت « اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت «فالطجع»ففى الكلمة إبدال قياسى وابدال شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ — نسب أبو على القالى هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يعين اسمه ، وهو من شواهد سيبويه (٢/٢٨٨) وانظر أيضا كتابنا صفوة دروس التصريف (ق٤ص٤) والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ وَبِالْغَــدَاةِ كُتَلَ الْبَرْنِجِّ

* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ *

اللغة : « خالى » روى أبو على القالى فى مكان هذه الكلمة «عمى» «عويف» مصغرا ـ اسم رجل ، ويرى فى مكانه « لقيط » « العشج » هو العشى ، وهو آخر النهار « كتل البرنج » الكتل ـ بضم ففتح ـ جمع كتلة ـ بضم فسكون ـ وهى اسم يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرنى ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ الجودة ، ويروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال ـ الوتد « الصيصج » أراد به الصيصى ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه .

الإعراب : «خالى» خال: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وخال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عويف » خبر المبتدأ « وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . =

وتسمى هذه اللغة عجعجة قُضَاعة .

ومعنى « هدأت » سكنت ، و « مُوطيًا » من أوطأته جعلته وطيئًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة .

وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ؛ إذ جمعها فيه فى « طويت دائمًا » ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع عَدِّه إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرد فى الوقف على نحو رَحْمَة ونِعْمَة ، وذلك مذكور فى باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم : هِيَّاكَ ، وَلَهِنَّكَ قائمٌ ، وهَرَقْتُ الماء ، وهَرَدْتُ الشىء ، وهَرَحْتُ الدَّابة .

* * *

فصــــل
فى إبدال الهمــزة

تُبْدَلُ من الواو والياء فى أربع مسائل :

= الشاهد فيه : قوله « أبو علج » فإن أصله « أبو على » بياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء المشددة جيما ، وكذلك فى تتمة أبيات الشاهد فى قوله « بالعشج » وأصله « بالعشى » وفى قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفى قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفى كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء المشددة جيما ،وهو إبدال شاذ ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وأما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون هذا تميمى ، وقولهم : هذا علج ، يريدون هذا على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثنى من سمعهم يقولون ، ثم أنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ كلامه (وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف) .

إحداها : أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة ، نحو كِساء وسماء ودُعاء ، ونحو بناء وَظِبَاء وَفِنَاء ، بخلاف نحو قاوَلَ وَبَايَعَ وَ إِدَاوَة وَهِدَاية ، ونحو غزْو وَظَبْي ، ونحو واو وآى .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى نحو حمراء ، فإن أصلها حَمْرَا كَسَكْرَى ، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام ، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعلِ فعلٍ أُعِلَّتْ فيه ، نحو قائل وبائع ، بخلاف نحو عَيِنَ فهو عاين ، وعَوِرَ فهو عاوِرٌ .

الثالثة : أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعل ، وقد كانت مدة زائدة فى الواحد نحو عجائز وصحائف ، بخلاف قَسْوَرَة وَقَسَاوِر ، وَمَعِيشَة وَمَعَايِش ، وشذ مُصِيبة ومَصَائب ، ومَنارة ومَنائر .

ويشارك الواوَ والياء فى هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادة وقلائد ، ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداهما ثانى حرفين لينَيْن بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كنَيَائف جمع نَيِّف ، أو واوين كأوائل جمعَ أوَّل ، أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّد إذ أصله سَيْوِد ، وأما قوله :

٥٦٦ — * وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

---

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن المثنى الطهوى ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِرِى وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

* حَنَى عِظَامِى وَأَرَاهُ ثَاغِرِى *

اللغة : « كحل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ، فإنه يقال « كحل عينه » من باب قتل — وكحلها — بالتضعيف — إذا وضع فيها الكحل ، =

. . . .

=والكحل - بوزن القفل - غبرة حجر الإثمد ، أو غبرة حريق الشحم ، وإنما يوضع في العين تزيينا لها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَذًى بِعَيْنِكِ ، أَمْ بِالْعَيْنِ عُوَّارُ
أَمْ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواوير » فيقلب ألف المفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

المعنى : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ فمه من أسنانه ، وأصابت عينه الأقذاء .

الإعراب : « وكحل » الواو حرف عطف ، كحل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كحل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ فيقال «عواوير» كما قالوا : قراطيس وقرانيس وقناطير ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه الياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالموجودة ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أواول ، وهذا حكم كل حرفي لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأيناه لم يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعيل لا على زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عُوَّار وهو الرَّمَد ، فهو مفاعيل كطواويس ، لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :

* فِيهَا عَيَائِيـــلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ *[1] [٥٤٨]

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مَفَاعِل ، لأن عيائيل جمع عَيِّل — بكسر الياء — واحد العِيَال ، والياء زائدة للإشباع مثلها فى قوله :

٥٦٧ — * ... ... تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

فلذلك أُعِلّ .

---

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربعى ، وقد تقدم ذكره ، وهو الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه فى باب جمع التكسير ، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَحْمِي قَنَاةً صُلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَّاءَ تَمَّتْ فى نِيَافٍ مُشْمَخِرْ
حُفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَـــالٍ وَسَمُرْ فى أَشِبِ الغِيطَانِ مُلْتَفِّ الحُظُرْ

٥٦٧ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقة ، وقد ذكرناه فى أثناء كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ فى باب إعمال المصدر ، والذى أنشده المؤلف هنا قطعة من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَنْفِى يَدَاهَا الحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وارجع إلى الموضع الذى أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدى الناقة التى يصفها « هاجرة » الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاها ينفيها ، بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفها « تنقاد » مصدر نقد الدراهم ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديئها من جيدها « الصياريف » جمع صيرف بوزن جعفر ، وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بزيادة تاء فى آخره =

. . . .

= الدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« المهالبة » و« الأزارقة » (انظر شرح الشاهد رقم ٤٨٧) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا الإشباع فى قول امرىء القيس :

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ   عَلَى عَجَلٍ مِنِّى أُطَأْطِىءُ شِمَالِى

فإنه أراد « شمالى » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد فى قول الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ   وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ المَرَاجِيلُ

أراد « المراجل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعلم : « وصف ناقة بسرعة السير فى الهواجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقعهما فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف فنفى رديئها عن جيدها ، وخص الهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ، أى فإذا كانت قوية السير شديدته فى هذا الوقت فهى فى غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا : فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويدا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة التى يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى » حرف جر « كل » مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و « الصياريف » مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء .

ومن الناس من يروى فى هذا البيت « نفى الدراهيم » وهو جمع درهم ، وكان من =

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع وَاوَانِ وكانتِ الأولى مُصَدَّرة والثانية إما متحركة، أو ساكنة متأصلة فى الواوِيَّةِ ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاصِلَة ووَاقِيَة ، تقول : أَوَاصِل وأَوَاقٍ ، وأصلهما ووَاصِلُ ووَوَاقٍ[1] ، والثانية نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُوفِىَ ووُورِىَ فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فَاعَلَ ، وبخلاف نحو الوُوَلَى بواوين مُخَفَّفاً من الوُؤْلَى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأَوْأَلُ ، أفْعَلَ من وأل إذا لجأ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِىّ ونَوَوِىّ ، المنسوب إلى هَوًى ونَوًى .

* * *

فصل
فى عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك فى بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على مَفَاعِلَ ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضة فى الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً .

= حقه أن يقال فيه « الدراهم » كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنه أشبع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك فى إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه فى لغة البيت من قول امرىء القيس وقول عبدة بن الطبيب ، ومثلهما قول عنترة بن شداد العبسى :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

وخرج باشتراط العروض نحو المرآة وَالمَرَائِي ؛ فإن الهمزة موجودة فى المفرد لأن المرآة مِفْعَلَة من الرؤية ، فلا تغيير فى الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صَحَائف وعَجَائز ورَسَائل ؛ فلا تغير الهمزة فى شىء من ذلك أيضاً .

وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلبُ كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء فى ثلاث مسائل ، وهى : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن وَاوٍ[1] ووَاواً فى مسألة واحدة ، وهى : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامه همزة خَطَايَا ، أصلها خطايِء — بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها — ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى صحائف ، فصار خطائِء — بهمزتين — ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لما سيأتى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعدَ مكْسورةٍ ، فما ظنك بها بعد المكْسُورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة ، نحو مَدَارَى وعَذَارَى فى المَدَارِى والعَذَارِى ، قال :

٥٦٨ — * وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي *

---

(١) هذا هو الصواب ، وفى جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »

٥٦٨ — هذا الشاهد من كلام امرىء القيس فى معلقته ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَيَا عَجَبَاً مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّلِ *

اللغة : « عقرت » أراد هنا الذبح ، وأصل العقر أن يعمد أحدهم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لاتقوى على مقاومة الذابح لها « للعذارى » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيتى » المطية : كل ما يرتحله المسافر ، فعيلة من المطو وهو السير أو من المطا وهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

٥٦٩ — * تَضِلُّ المَدَارَى فى مُثَنًّى وَمُرْسَلِ *

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للعذارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطيق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فيا عجبا » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، وعجب مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « المتحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للعذارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله عذارى ، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » فى جمع خطيئة : فإن أصله « خطايئ » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطائئ » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان فى آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطائى » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل فى العذارى والمدارى والصحارى ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطاءا » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النحاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التى بعد ألف مفاعل فتحة فى جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا فى «العذارى» فى مثل هذا البيت وكما فعلوا فى مثل قول امرئ القيس * تضل المدارى . . . * وهو الشاهد الآتى رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لايحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفرده معتلا يكون سائغا من باب الأولى والأحق لثقل الكسرة على حروف العلة ، فتفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس فى معلقته ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلَى *

وهو فى وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا : =

. . . .

* تَضِلُّ العِقَاصُ فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ *

اللغة : «غدائره» الغدائر : جمع غديرة ، وهى الخصلة من الشعر «مستشزرات» يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتكون الزاى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، وتقول « استشزر الشىء » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشىء » تريد أنك رفعته ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلا للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تنافر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى مافوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شىء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر فى مثل معنى البيت ،

تَهْلِكُ المِدْرَاةُ فِى أَكْنَافِهِ وَإِذَا مَا أَرْسَلَتْهُ يَعْتَفِرْ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقيصة ، وهو ما جمع من الشعر ففتل تحت الذوائب ، ويروى «يضل العقاص» بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب «مثنى » هو الشعر الذى فتل بعضه على بعض «ومرسل» أى مسرح غير مفتول ولا معقوص .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجعل بعضه معقوصا أى مضفوراً أى ملويا وبعضه مفتولا وبعضه مرسلا ، وإن المدارى تغيب فيما ثنى منه أوفتل ، أو إن الجزء المضفور منه ليغيب ولا يظهر فى المثنى منه أو المفتول ، وهذه أمارة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غدائره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .

الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها =

ففعلُ ذلك هنا أولى ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خَطَاءا ـ بألفين بينهما همزة ـ والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شِبْهُ ثلاثِ ألفاتٍ ، فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا ، أصلها قضايِى ـ بياءين الأولى ياء فَعِيلة ، والثانية لام قَضِيَّة ـ ثم أبدلت الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا بعد أربعة أعمال .

ومثالُ ما لامه واو قلبت فى المفرد ياء مَطِيَّة ؛ فإن أصلها مَطِيوَة فَعِيلَة من المَطَا ، وهو الظَّهر ، ثم أبدلت الواوُ ياء ، ثم أُدغمت الياء فيها ، وذلك على حد الإبدال والإدغام فى سَيْوِد ومَيْوِت ؛ إذ قيل فيه : سَيِّد ومَيِّت ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها مَطَايِوُ ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، كما فى الغازِى والدَّاعِى ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما فى صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزى ياء ؛ فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال .

ومثالُ ما لامه واو سلمت فى الواحد هِرَاوَة وهَرَاوَى ، وذلك أنا قلبنا ألف هراوة فى الجمع همزةً على حد القلب فى رِسَالة ورَسَائل ، ثم أبدلنا الواو ياء

= فانقلبت ألفا ، والاسم الذى فعل الشاعر هذا فى جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا فى جمع خطيئة خطايا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التى بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ، وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما ألمعنا إليه فى شرح الشاهد السابق .

لتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة واواً ، فصار هَرَاوَى بعد خمسة أعمال أيضاً .

* * *

الباب الثانى

باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة

والذى يُبْدَلُ منهما أبداً هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط الثقل بالثانية حَصَلَ ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعدَ الفتحة ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضى الله تعالى عنها : « وكان يَأْمُرُنى أنْ آتَزِرَ » وهو بهمزة فألف ، وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجْهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وَشَذَّت قراءة بعضهم (إِئْلاَفِهِمْ)[1] بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أُوتُمِنَ ، وأجاز الكسائى أن يبتدأ « أُؤْتُمِن » بهمزتين ، نقله عنه ابنُ الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية نحو سَأَّل ولأَّل ورأَّس . وإن كانتا فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول فى مثال قِمَطْر من قرأ : قِرَأْىٌ ، وفى مثال سَفَرْجَل منه : قَرَأْيَأ — بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

---

(١) من الآية ١ من سورة قريش (الإيلاف) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا فى الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المتطرفة أن تبنى من قَرَأ مثل جَعْفَرٍ أو زِبْرِجٍ أو بُرْثُنٍ ، وأمثلة المكسورة أن تبنى من أمّ مثل أَصْبِع — بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة — فتقول فى الأول : أَأْمِمٌ — بهمزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها فى الميم الثانية ، ثم تبدل الهمزة ياء ، وكذا تفعل فى الباقى أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين (أَئِمَّة)[1] بالتحقيق ، فما يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أوُبٌّ ، جمع أَبٍّ وهو المَرْعَى ، وأن يبنى من أمّ مثل إِصْبُع — بكسر الهمزة وضم الباء — أو مثل أُبْلُم ؛ فتقول : إِ أُوُم — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أَأْبُبٌ على وزن أَفْلُسٍ ، وأصل الثانى والثالث إِئْمُمٌ وأُؤْمُمٌ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمزة واواً ، وأدغموا أحد المثلين فى الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أَوَادِم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أُوَيْدِم تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبنى من أمّ على وزن إِصْبَع — بكسر الهمزة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزةَ مضارعة نحو أَؤُمُّ وأَئِنُّ مضارعى

---

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَمَّنْتُ وأَأَنَّنْتُ جاز فى الثانية التحقيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلم لدلالتها على مَعْنًى بهمزة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ)(١) .

* * *

فصل

فى إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففى مسألتين :

إحداهما : أن ينكسر ما قبلها كقولك فى مِصْبَاح : مَصَابِيح ، وفى مِفْتَاح : مَفَاتِيح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك فى غُلَام : غُلَيِّم .

وأما إبدالها من الواو ففى عَشْرِ مَسَائل:

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهى إما طَرَفٌ كرَضِيَ وقَوِيَ وعُفِيَ والغَازِى والدَّاعِى ، أو قبل تاء التأنيث كشَجِيَة ، وأَكْسِيَة ، وغَازِيَة ، وعُرَيْقِيَة فى تصغير عَرْقُوَة ، وَشَذَّ سَوَاسِوَة فى جمع سواء ، ومَقَاتِوَة بمعنى خُدَّام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك فى مثال قَطِرَان من الغزو : غَزِيَان .

الثانية : أن تقع عينا لمصدر فعل أُعِلَّتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، كصِيَام وقِيَام وانْقِيَاد واعْتِيَاد ، بخلاف نحو سِوَار وسِوَاك ؛ لانتفاء المصدرية ، ونحو لَاوَذَ لِوَاذاً وجَاوَرَ جِوَاراً ، لصحة عين الفعل ، وحَالَ حِوَلاً وعَادَ المريض عِوَداً ، لعدم الألف ، ورَاحَ رَوَاحاً لعدم الكسرة .

---

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَماً وَارْزُقُوهُمْ)[١] وقوله تعالى : (جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَماً لِلنَّاسِ)[٢] فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء ، وفى قراءة ابن عامر فى المائده .

وشَذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم : نارت الظبية نِوَاراً ، بمعنى نَفَرَت ، ولم يُسْمع له نظير .

الثالثة : أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهى فى الواحد : إما مُعَلّة نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَة وَحِيَلٍ ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ ، وَقِيمَةٍ وَقِيَمٍ ، وَقَامَةٍ وَقِيَمٍ ؛ وشذ حاجة وحِوَج ، وإما شبيهة بالمَعَلّة ، وهى الساكنة . وشرط القلب فى هذه أن يكون بعدها فى الجمع ألف ، كسَوْطٍ وسِيَاطٍ ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ ، وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كُوز وكِوَزَة وَعَوْد — بفتح أوله ؛ للمسن من الإبل — وعِوَدَة ؛ وشذ قولهم ثِيَرَة وتصحح الواو إن تحركت فى الواحد نحو طَوِيل وطِوَال ، وشذ قوله :

٥٧٠ — * وَأَنَّ أَعِزَّاء الرِّجَالِ طِيَالُهَا *

---

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبان النبهانى الطائى أحد شعراء الحماسة ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَبَيَّنَ لِى أَنَّ القَمَاءَة ذِلَّةٌ *

اللغة : « القماءة » بفتح القاف، وبوزن السحابة ، قصر القامة «ذلة» بكسر الذال المعجمة وتشديد اللام ، الضعة والهوان « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من العزة ، وهى القوة والمنعة ، وهى ضد الذلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ، بالواو ، فقلب الواو ياء لما سنذكره فى بيان الاستشهاد بالبيت . =

قيل : ومنه (الصَّافِنَاتُ الجِيَاد)[1] وقيل : جمع جَيِّد لا جَوَاد . أو أعلت لامه كجمع ريَّان وجوّ ـ بتشديد الواو ـ فيقال: رِوَاء وَجِوَاء ، بتصحيح العين ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبهما ، وهذا الموضع ليس محرراً فى الخلاصة ولا فى غيرها من كتب الناظم ، فتأمله .

الرابعة ـ أن تقع طَرَفاً رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أعْطَيْتُ وَزَكَّيْتُ . وتقول فى اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمارة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهانته ، وأن الرجل العزيز القوى المنيع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقاءة » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طيالها » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طيالها » فإن أصله طوالها ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها ، نظير قلب الواو ياء فى جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التى فى المفردات التى ذكرناها إمامعلة فى المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما فى قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإما ساكنة فى المفرد كما فى حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالمعل ، لكن الواو فى « طويل » متحركة فهى قوية بالحركة ، فكان القياس الا يقلبها فى الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب فى المفرد ولم تشبه المنقلب، لكنه قلبها فى هذه الكلمة شذوذاً .

(١) من الآية ٣١ من سورة ص .

المفعول : مُعْطَيَان وَمُزَكَّيَان ، حملوا الماضى على المضارع ، واسمَ المفعولِ على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو تغَازَيْنا وتَدَاعَيْنا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبتَ قبل مجىء التاء فى أوله — وهو غازَيْنا وَدَاعَيْنا — حملا على نُغَازِى وَنُدَاعِى ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرَة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَان وَمِيقَات ، بخلاف نحو صِوَان وَسِوَار وَاجْلِوَّاذ وَاعلِوَّاط .

السادسة : أن تكون لامًا لفُعْلَى — بالضم — صفة نحو (إِنَّا زَيَّنَّا السماء الدُّنْيَا)[1] ، وقولك : المتّقِينَ الدَّرَجة العُلْيا ، وأما قول الحجازيين «القُصْوَى» فشاذ قياسًا فصيح استعمالا ، نُبِّهَ به على الأصل ، كما فى اسْتَحْوَذَ والقَوَد .

فإن كانت فُعْلَى اسمًا لم تغير ، كقوله :

٥٧١ — * أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً *

---

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ — هذا الشاهد من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، والذى أنشده المؤلف هٰهنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

* فَمَاءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ *

اللغة : « حزوى » بضم الحاء المهملة — اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره « هجت » أثرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمعة « يرفض » تقول : « ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش . والمراد أنه يسيل متفرقا متناثرا « يترقرق » أى يجرى جريا سهلا .

الإعراب : « أدارا » الهمزة للنداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه شبيه بالمضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « بحزوى » جار ومجرور متعلق =

السابعة : أن تلتقى هى والياء فى كلمة والسابق منهما ساكنٌ متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء فى الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيِّد وميِّت ، أصلهما سَيْوِد ومَيْوِت ، ومثاله فيما تقدمت الواو طَيٌّ ولَيٌّ مصدرا طوَيْتُ ولَوَيتَ ، وأصلهما طَوْيٌ ولَوْيٌ .

ويجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين ، نحو «يَدْعُو يَاسِر» و «يَرْمِى واعد» أو كان السابق منهما متحركا نحو طويل وغَيُور ، أو عارض الذات نحو رُوية مخفف رُؤْية ، أو عارض السكون نحو قَوْىَ فإن أصله الكسر ، ثم إنه سُكِّن للتخفيف ، كما يقال فى عَلِم : عَلْم .

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أُعِلَّ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم : (إنْ كُنْتُم لِلرُّيَّا تَعبُرُونَ)[1] بالإبدال والإدغام ، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضَيْوَن وأَيْوَم ، وعَوَى الكلب عَوْيَة ، وَرَجاء بن حَيْوَة ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّة ونَهُوٌّ عن المنكر .

واطَّرد فى تصغير ما يكسَّرُ على مَفَاعل ـ نحو جَدْوَل وأَسْوَد للحية ـ الإعلال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لامَ مفعولِ الذى ماضيه على فَعِلَ ـ بكسر العين ـ نحو

= بمحذوف نعت لقوله دارا « هجت » فعل وفاعل « للعين » جار ومجرور متعلق بقوله هجت « عبرة » مفعول به لهجت « فماء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و« الهوى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستترفيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « يترقرق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حزوى » حيث صحت الواو فيه ، لكونه اسماً لا وصفاً

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَه فهو مَرْضِيٌّ وقَوِيَ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه ، وشذ قراءة بعضهم : (مَرْضُوَّةً)(١) فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح ، نحو مَغْزُوٌّ ، وَمَدْعُوٌّ ، والإعلال شاذ كقوله :

٥٧٢ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا *

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفجر .

٥٧٢ — هذا الشاهد من كلام عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي *

اللغة : « عرسى » عرس الرجل ، بكسر العين وسكون الراء ، زوجه « مليكة » اسم امرأة « الليث » الأسد ، وقد أطلقه على نفسه على سبيل التشبيه « معديا عليه » يريد معتدى عليه أحيانا « وعاديا » أى معتديا على غيره أحيانا أخرى .

الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عرسى » عرس : فاعل علمت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مليكة » بدل من عرسى أو عطف بيان عليه « أننى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم أن « أنا » ضمير فصل لا محل له « الليث » خبر أن « معديا » حال من الليث « عليه » جار ومجرور متعلق بمعدى على أنه نائب فاعله لأنه اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول « وعاديا » معطوف على معديا .

الشاهد فيه : قوله « معديا » حيث أعله بقلب واوه ياء ، وأصله معدووا ، بواوين أولاهما واو مفعول والثانية لام الكلمة ؛ لأن فعله عدا يعدو عدوا ، فلما أراد أن يعل قلب الواو التى هى لام الكلمة ياء لأنها متطرفة ، فصار « معدويا » فاجتمعت الواو والياء فى كلمة والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء ، وقياس نظائر هذا الفعل أن تصح لام اسم المفعول منه أى لا تقلب ياء وتدغم فى واو مفعول فيقال « معدو » على نحو ما يقال فى اسم المفعول من غزا ودعا وبلاه يبلوه : مغزو ومدعو ومبلو ، ولكن الشاعر أعل اسم المفعول فى هذا البيت شذوذا .

والتاسعة : أن تكون لامَ فُعول جمعاً نحو عَصاً وعُصِىّ وقَفاً وقُفِىّ ودَلْو ودُلِىّ ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أُبُوٌّ ، وأُخُوٌّ ، ونُحُوٌّ جمعاً لنحو وهو الجهة ، ونُجُوٌّ - بالجيم - جمعاً لنَجْو ، وهو السحاب الذى هَرَاقَ ماءه ، وبَهْوٌ وهو المصدر وبُهُوٌّ .

فإن كان فُعُول مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيراً)(١) ، (لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فى الأَرْضِ)(٢) ، وتقول : نَمَا المَالُ نُمُوًّا ، وَسَمَا زيد سُمُوًّا وقد يُعلُّ نحو عَتَا الشيخُ عُتِيًّا ، وقسا قلبه قِسِيًّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفُعَّل جمعاً صحيح اللام كصُيَّمَ وَنُيَّمَ ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُوَّم ونُوَّم ، ويجب إن اعتلت اللام ، لئلا يتوالى إعلالان ، وذلك كشُوًّى وغُوًّى جمعَىْ شَاوٍ وَغاوٍ ، أو فُصِلت من العين نحو صُوَّام ونُوَّام ، لبعدها حينئذ من الطَّرَف ، وشذ قوله :

٥٧٣ - * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ كَلاَمُهَا *

---

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ - هذا الشاهد من كلام أبى الغمر الكلابى ، وسماه الشيخ خالد أبا النجم الكلابى ، والذى أنشده للمؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بْنَةُ مُنْـذِرٍ *

اللغة : « طرقتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطروقا أيضا ، تريد أنه زارهم فى الليل ، ويقال « أتانا طروقا » كما تقول : أتانا ليلا « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .

المعنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أرقهم حتى قضوا ليلهم أيقاظا . =

فصـــل
في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو بُويِعَ وضُورِبَ ، وفي التنزيل (مَا وُورِيَ عَنْهُمَا)[1] .

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو مُوقِن ومُوسِر ، ويجب سلامتها إن تحركت نحو هُيام ، أو أدغمت كحُيَّض ، أو كانت في جمع ، ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كهِيم وبِيض في جمع أفْعَلَ أو فَعْلاء .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامُ فِعْلٍ كنَهُوَ الرجل وقَضُو بمعنى ما أنْهَاهُ ، أي أعقله ، وما أقْضَاهُ ، أو لامُ اسمٍ مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « ابنة » نعت لمية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر « كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ، وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسيه أحد أمرين أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أي عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

كأن تبنى من الرمى مثل مَقْدُرة فإنك تقول : مَرْمُوَة ، بخلاف نحو توَانَى تَوَانية ؛ فإن أصله قبل دخول التاء تَوَانُيـاً بالضم كتكاسَلَ تـكاسُلاً ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب ، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَة وبقى الإعلال بحاله ، أو لام اسم مختوم بالألف والنون كأن تبنى من الرمى على وزن سَبُعَان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن الأحمر :

* ألاَ يَا دِيَارَ الْحَىِّ بالسَّبُعَانِ *(١) [٥٥٠]

فإنك تقول : رَمُوَان .

الثالثة : أن تـكون لاماً لفَعْلَى ـ بفتح الفاء ـ اسماً لا صفة ، نحو تَقْوَى وشَرْوَى وفَتْوَى ، قال الناظم وابنه : وَشَذَّ سَعْيَا لمـكان ، ورَيَّا للرائحة ، وطَغْيَا لولد البقرة الوَحْشِيَّةِ ، انتهى ؛ فأما الأول فيحتمل أنه منقول من صفة كخَزْيَا وصَدْيَا مؤنثى خَزْيَان وصَدْيَان ، وأما الثـانى فقال النحويون : صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصل رائحة رَيَّا ، أى : مملوءة طيباً ، وأما الثالث فالأكثر فيه ضم الطاء ؛ فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف .

الرابعة : أن تـكون عيناً لِفُعْلَى ـ بالضم ـ اسماً كطُوبَى مصدراً لطاب ، أو اسماً للجنة ، أو صفة جارية مَجْرَى الأسماء ، وهى فُعْلَى أفْعَل ، كالطُّوبَى والـكُوسَى والخُورَى مؤنثات أطْيَبَ وأكْيَسَ وأخْيَرَ ، والذى يدل على

---

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر كما فعل المصنف ههنا ، ونسبه قوم لتميم بن أبى بن مقبل ، وقد سبق ذكره ، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ فانظره فى باب النسب ، الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أمَلَّ عَلَيْهَا بالبِـلَى المَلَوَانِ *

أنها جارية مَجْرَى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل[١] فيقال : الأفاضل والأكابر ، كما يقال فى جمع أفْكَل : أفاكِل .

فإن كان فُعْلَى صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قِسْمَة ضِيزَى)[٢] أى : جائرة ، ومِشْيَة حِيكَى ، أى : يتحرك فيها المنكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز فى عين فُعْلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فتقول: الطُّوبَى والطِّيبَى ، والكُوسَى والكِيسَى ، والضُّوقَى والضِّيقَى .

* * *

فصل

فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّتا فى القَوْل والبَيْع لسكونهما .

والثانى : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّتا فى جَيَل وتَوَم مخففى جَيْئَل وتَوْءَم .

والثالث : أن ينفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّتا فى العِوَض والحِيَل والسُّوَر .

والرابع : أن تكون الفتحة متَّصِلة ، أى : فى كلمتيهما ، ولذلك صَحَّتا فى ضربَ واحد ، وضربَ ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامَيْن ، ولذلك صَحَّت العين فى بَيَان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترنا بأل أو مضافا إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه فى باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل فى دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترنا بأل .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وخَوَرْنَق ، واللام فى رَمَيَا وغَزَوَا وفَتَيَان وعَصَوَان وعَلَوِى وفَتَوِى ، وأعلت العين فى قَامَ وبَاعَ وبَابٍ ونَابٍ لتحرك ما بعدها ، واللام فى غَزَا ودَعَا ورَمَى وبَكَى ؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك فى يَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ[1] ، وأصلهما يَخْشَيُونَ ويَمْحَوُونَ ؛ فقلبتا ألفين ، ثم حذفتا للساكنين .

والسادس : أن لا تكون إحداهما عيناً لفَعِلَ الذى الوصف منه على أَفْعَلَ نحو هَيِفَ فهو أَهْيَفُ ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ .

والسابع : أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كالهَيَف .

والثامن : أن لا تكون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدالِّ على معنى التَّفَاعُلِ ؛ أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية ، نحو اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا ؛ فإنه فى معنى تجاوَرُوا وتشاوَرُوا . فأما الياء فلا يُشْتَرَط فيها ذلك ؛ لقربها من الألف ، ولهذا أعلت فى اسْتَافُوا مع أن معناه تَسَايَفُوا .

والتاسع : أن لا تكون إحداهما مَتْلُوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال ؛ فإن كانت كذلك صحت وَأُعِلَّتِ الثانية نحو الحَيَا والهَوَى والحَوَى مصدر حَوِىَ إذا اسْوَدَّ . وربما عكسوا فأَعَلُّوا الأولى وصححوا الثانية ، نحو آية فى أسهل الأقوال .

فإن قلت : لنا أسهل منه ، قول بعضهم إنها فَعلَةٌ كنَبِقَة ؛ فإن الإعلال حينئذٍ على القياس ، وأما إذا قيل إن أصلها أَيَيَةٌ — بفتح الياء الأولى — أو

---

(١) زعم الشيخ خالد أنه لايصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للمجهول وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو فى القاموس وغيره .

أَيْيَة ـ بسكونها ـ أو آيِيَة فاعلة ؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثانى ، وإعلال الساكن ، وَحَذْفُ العين لغير مُوجِبٍ .

قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أيمة ياء لا ألفاً ؛ فتأمله .

والعاشر : أن لا يكون عيناً لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء ؛ فلذلك صَحَّتَا فى نحو الجَوَلاَن والهَيَمَان والصَّوَرَى والحَيَدَى . وَشَذَّ الإعلال فى مَاهَان ودَارَان .

* * *

فصل

فى إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت فى تاء الافتعال ، وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوَعْد ، وَاتَّسَرَ من اليُسْرِ ، قال :

٥٧٤ — * فَإِنْ تَتَّعِدْنِى أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا *

---

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهدده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة فى منافرة وقعت بينهما ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ البَاقِيَاتِ القَوَارِصَا *

اللغة : « تتعدنى » أصلها توتعدنى ، فقلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء فى التاء ، وسنذكر لذلك تكملة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والمراد تتوعدنى وتتهددنى ، وكذلك معنى «أتعدك» وقوله « أزيد الباقيات القوارص» أراد بها الأشعار التى=

وقال :

٥٧٥ — * فَإِنَّ الْقَوَافِي يَتَّلِجْنَ مَوَالِجَا *

= تبقى على ألسنة الرواة يتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجع مؤلم .

المعنى : يقول للمهجو : إن كنت تتوعدنى وتتهددنى بالعقوبة فإنى أتوعدك وأتهددك بمثل ما تتوعدنى به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلا دائراً يتضمن الكلام الموجع الممض المؤلم .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدنى » تتعدنى : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « أتعدك » أتعد : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتعدك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدنى » وقوله « أتعدك » فإن أصل الكلمة الأولى توتعدنى وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التى بعدها فى الكلمتين حرف زائد وهى تاء الافتعال فقلبت الواو تاء فى الكلمتين فتجاور فى كل منهما تاءان فأدغمت التاء فى التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكرى، والذى أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإِبَرْ *

اللغة : «القوافى» جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروى الذى بنيت عليه القصيدة فيقال «قافية النون» إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول فى افْتَعَلَ من الإزارِ « إيتَزَرَ » ولا يجوز إبدالُ الياء تاء وإدغامها فى التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وليست أصلية ، وَشَذَّ قولهم فى افْتَعَلَ من الأكل «اتَّكَلَ» وقولُ الجوهرى فى اتّخذ « إنه افْتَعَلَ من الأخذ » وَهَمٌ ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخِذَ[1] كاتَّبَعَ من تَبِعَ .

* * *

= متحرك بعده ساكن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافِى   فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِى

« تتلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء فى صيغه افتعل قلبت تاء ثم أدغمت فى التاء ، ومعناه أن القوافى والقصائد والأشعار تدخل فى مضايق الأمكنة التى لا يستطيع والج أن يلج فيها « موالجا » جمع مولج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول «تضايق» أصله تتضايق فحذف إحدى التاءين ، وكذلك « تولجها » أصله تتولجها فحذف إحدى التاءين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور « تتلجن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافى فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبر إن « موالجا » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنعه من التنوين لكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه .

الشاهد فيه : قوله « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التى بعدها زائدة وهى تاء الافتعال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء فى التاء .

(١) هذا الكلام مبنى على ثبوت « تخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : (لو شئت لتخذت عليه أجراً) فى قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَخِذْتُ غُرَازَ إثْرَهُمُ دَلِيلاً   وَفَرُّوا فِى الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى

ولم يثبت ذلك عند الجوهرى ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت فى كلام المؤلف .

فصل

في إبدال الطاء

تُبْدَل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، وتسمى أحْرُفَ الإطباق ، تقول في افْتَعَلَ من صَبَرَ : اصْطَبَرَ ، ولا تدغم ؛ لأن الصَّفِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهُرَ : اطَّهَرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع المثلين في كلمة ، وأولها ساكن ، ومن ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه : الإظهارِ ، والإدغام مع إبدال الأول من جنسِ الثاني ، ومع عَكْسِهِ ، وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ
عَفْــواً ، وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

* * *

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى المزني في هرم ابن سنان .

اللغة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه مغارمهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لاضعفاً ولا استكانة ، ويروى « فيظطلم » بإظهار الحرفين و « فيطلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالظاء المعجمة مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل رفع « يعطيك » يعطي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثان ليعطي ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

فصل
فى إبدال الدال

تُبْدَل وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى ، تقول فى افتَعَلَ من دَانَ : إدْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه فى اطَّهَرَ ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه فى اصْطَبَرَ ، ومن ذَكَرَ : إذْدَكَرَ ، ثم تُبْدَل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذًّا : (فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ)[1] بالمعجمة .

* * *

= مضاف إليه ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان منصوب بيظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم المبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظتلم ، فالظاء فاء الكلمة ، والتاء حرف زائد هى تاء الافتعال، فقلبت التاء طاء ،فصار فيظطلم- بظاء معجمة فطاء مهملة — ثم من العرب من يبقى الظاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداهما فى الأخرى فيقول «فيطلم» ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع فى الكلمة ظاءان معجمتان متجاورتان فيدغم إحداهما فى الأخرى فيقول « فيظلم » وبيت زهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة ، وليس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهن ، بل معناه أن بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهن ، وبعضهم رواه بالثانية ، وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة الواردة فى كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

فصل
فى إبدال الميم

أبدلت وُجُوباً من الواو فى فَم ٍ، وأصله فَوَه، بدليل أفْوَاه، فحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أضيف رُجِـعَ بِهِ إلى الأصل فقيل: فُوكَ، وربما بقى الإبدال، نحو «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائم».

ومن النون بشرطين: سكونها، ووقوعها قبل الباء، سواء كانا فى كلمة أو كلمتين، نحو (انْبَعَثَ)[1] و(مَنْ بَعَثَنَا)[2]، وشذوذاً فى نحو قوله:

٥٧٧ — * وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ *

وأصله «البَنَان»، وجاء عكسُ ذلك فى قولهم «أَسْوَدُ قَاتِنٌ» وأصله قاتم.

* * *

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس.

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج، والذى أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

* يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللغة: «هال» اسم امرأة، وأصله هالة، منقول من «هالة القمر» للنجوم التى تحيط به، كما سموا «ثريا» وسموا «قمرا» وسموا «بدرا» وسموا «سهيلا» وأشباه ذلك «المنطق» أصله اسم لمحل النطق، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه، ويجوز فى البيت أن يراد به كل واحد من هذين «التمتام» الذى فيه تمتمة — بوزن دحرجة — وهى رد الكلام إلى التاء والميم، أو سبق الكلام الحنك الأعلى، والرجل تمتام، والمرأة تمتامة؛ وقال أبو زيد التمتام: الذى يعجل فى كلامه ولا يفهمك «المخضب» الذى جعل فيه الخضاب «البنام» أراد البنان وهو الإصبع. =

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك فى أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل .

ويجب بعد النقل فى المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة ، نحو يَقُول ويَبِيع ، أصلهما يَقْوُلُ ويَبْيِعُ مثل يَقْتُلُ ويَضْرِب ، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجَانسها ، نحو يَخَافُ ويُخِيفُ ، أصلهما يَخْوَفُ كيَذْهَبُ ويُخْوِفُ كيُكْرِمُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وعَوَّقَ وبَيَّنَ ، أو كان فعلَ تعَجُّبٍ ، نحو ما أَبْيَنَهُ ، وأَبْيِنْ بِهِ ، وما أَقْوَمَهُ ، وأَقْوِمْ بِهِ ، أو مضعفاً نحو أَبْيَضَّ وأَسْوَدَّ ، أو معتلَّ اللامِ نحو أَهْوَى وأَحْيَا .

المسألة الثانية : الأسم المُشْبِه للمضارع فى وَزْنِهِ دون زيادته ، أو فى زيادته دون وزنه ؛ فالأول كمَقَام ، أصله مَقْوَم — على مثال مَذْهَب — فنقلوا وقلبوا ، والثانى كأن تبنى من البيع أو من القول أسماً على مثال تِحْلِئ — بكسر التاء

= الإعراب : « يا » حرف نداء «هال» منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم فى محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة . وذات مضاف و«المنطق» مضاف إليه «التمتام» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة « وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « المخضب » نعت للكف مجرور بالكسرة الظاهرة ، والمخضب مضاف و « البنام » مضاف إليه إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البنام » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهمزة بعد اللام ـ فإنك تقول تِبِيعٌ ـ بكسرتين بعدهما ياء ساكنة ـ وتِقِيلٌ، كذلك، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبَهَهُ في الوزن والزيادة معاً ، أو بَايَنَهُ فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أبْيَض وأسْوَد ، وأما نحو « يَزِيد » علماً فنقول إلى العلمية بعد أن أُعِلَّ إذ كان فعلا، والثاني نحو مِخْيط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : وكان حق مِخْيط أن يُعَلَّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لِتِعْلَمَ ، أي : بكسر حرف المضارعة في لُغَة قوم ، لكنه حمل على مِخْيَاط لشبهه به لفظاً وَمَعْنًى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صَحَّ ما قالا لزم أن لا يُعَلَّ تِحلِىء ؛ لأنه يكون مشبهاً لتِحْسِب في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميعَ ، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال ، نحو إقْوَام واسْتِقْوَام ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقُرْبِهَا من الطَّرَفِ . ثم يؤتى بالتاء عِوَضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)[1] .

المسألة الرابعة : صيغة مَفْعُول ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذفُ ، وقلبُ الضمة كسرة ؛ لئلا تنقلب الياء واواً فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذوات الواو ، مثالُ الواويّ مَقُولٌ ومَصُوغٌ ، واليائي مَبِيعٌ ومَدِينٌ
وبنو تميم تُصَحِّح اليائي فيقولون : مَبْيُوع ومَخْيُوط ، قال :

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

٥٧٨ — * وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *

وقال :

٥٧٩ — * وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ *

---

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على تكملة

اللغة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب — إذا وجده طيباً لذيذاً حلواً ، وتقول أيضا : طاب الشيء يطيب — من باب ضرب أيضاً — إذا لذ وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعديا ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازما .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيبة كمبيعة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظفري ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً *

اللغة : « إخال » أظن « معيون » يروى بالعين مهملة وبالغين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهملة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالغين المعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أي غطي على قلبه وحجب فلم يعرف مأتى الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي » ومن الناس =

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سُمِعَ ثوبٌ مَصْوُونٌ ، وفرسٌ مَقْوُودٌ[1] .

* * *

=من يرويه «سيدمغبون» بالغين المعجمة والباء الموحدة، وهو تحريف ولا شاهد فيه، ومغيون ومعيون — بالغين المعجمة وبالعين المهملة مع الياء المثناة — كلاهما مما ورد تصحيحه ، أي الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان ومضاف إليه « يحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وفاعله ومفعوليه فى محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « سيد » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « مغيون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغيون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ، والأكثر فى لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين أو واو مفعول — على خلاف فى ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائى تمم فيها اسم المفعول مثل مطيوبة فى البيت السابق ومغيون فى هذا البيت ، وقالوا : طعام مزيوت ، وبرمكيول ، وثوب مخيوط ، ويوم مغيوم ، ورجل مديون .

(١) فى لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن تميما يصححون الواوى أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

* وَالمِسْكُ فى عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ *

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه ومِثَالَىْ وَصْفه ، أعنى وصفى الفاعل والمفعول تقول : أُكْرِمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمٌ ، وَمُكْرَمٌ ، وشذ قوله :

٥٨٠ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

المسألة الثانية : تتعلق بفاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فإن فاءهُ تحذف فى أمثلة المضارع ، وفى الأمر ، وفى المصدر المبنى على فِعْلَةٍ — بكسر الفاء — ويجب فى المصدر تعويض الهاء من المحذوف ، تقول : يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ ، ويا زيدُ عِدْ عِدَةً ، وأما الوِجْهَة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه ، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً ، كقوله :

---

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبى حيان الفقعسى ، ومع كثرة ترديد النحاة لهذا الشاهد فإنى لم أقف له على تكملة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللغة : « أهل » مستحق وذو أهلية «يؤكرم» أراد يكرم ، وهو بالبناء للمجهول

الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «لأن» اللام لام التعليل حرف مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب « يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت وليست الضرورة — كما ذكرنا لك مرارا — إلا معاودة الأصول المهجورة .

٥٨١ — * وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا *

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبى أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* إِنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا *

اللغة : « الخليط » معناه المخالط ، ونظيره النديم بمعنى النادم والجليس بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد «أجدوا البين» صيروه جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « انجردوا » بعدوا ، تقول « انجرد بنا السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا ببعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله «البين» مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « فانجردوا »الفاء حرف عطف ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف المخاطب مفعول أول مبنى على الفتح فى محل نصب «عد» مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذى » اسم موصول نعت للأمر مبنى على السكون فى محل جر « وعدوا »فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذى وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التى يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — فحذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار «عدة » بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعوض عنه ، وهو لايجوز ، كما لايجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما فى هذا البيت أم لم يضف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما فى هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، (إقام الصلاة) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل فى حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما ، ومحذوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك النقل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلِلْتُ ، وظِلْتُ ، وظَلْتُ » وكذلك فى ظَلِلْنَ ، قال الله سبحانه وتعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)[1].

وإن كان الفعل مضارعا أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقْرِرْنَ ، وَيَقِرْنَ ، وَاقْرِرْنَ ، وَقِرْنَ .

ولا يجوز فى نحو (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)[2] ولا فى نحو (فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)[3] إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم (وَقَرْنَ)[4] بالفتح ، وهو قليل[5]؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَرْتُ فى المكان ـ بالفتح ـ أقِرُّ ـ بالكسر ـ وأما عكسه ففى قَرِرْتُ عيناً أقَرُّ .

* * *

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً :

أحدها : أن يكونا فى كلمة كشَدَّ ومَلَّ وحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم فلا تعلق له بهذه المسألة .

ومَلِلَ بالكسر ، وحَبُبَ بالضم ، فإن كانا فى كلمتين مثل « جَعَلَ لَكَ » ، كان الإدغام جائزاً لا واجباً .

الثانى : أن لاَ يتصدَّرَ أولهما كما فى دَدَن .

الثالث : أن لا يَتَّصِلَ أولهما بمدغم كجُسَّس ، جمع جاسّ .

الرابع : أن لا يكونا فى وزن ملحق ، سواء كان الملحق أحد المثلين كقَرْدَد ومَهْدَد ، أو غيرها كهَيْلَل ، أو كليهما نحو اقْعَنْسَس[1] ، فإنها ملحقة بجعفر ، ودحرج ، واحرنجم .

الخامس والسادس والسابع والثامن : أن لا يكونا فى اسم على فَعَل بفتحتين كطَلَل ومَدَد ، أو فُعُل بضمتين كذُلُل وجُدُد جمع جَدِيد ، أو فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه كلِمَم وكِلَل ، أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كدُرَر وجُدَد جمع جُدَّة وهى الطريقة فى الجبل .

وفى هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام .

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو : اخْصُصَ أبى . واكْفُفِ الشرّ ، أصلهما : اخْصُصْ ، واكْفُفْ ـ بسكون الآخر ـ ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد ، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين ، وأن لا يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما نحو : حَيِيَ ، وعَيِيَ ، ولا تاءين فى افتعل كاسْتَتَرَ واقْتَتَلَ .

وفى هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك ، قال تعالى : (ويَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ)[2] ويقرأ أيضاً (مَنْ حَيَّ) ، وتقول : اسْتَتَرَ واقْتَتَلَ ،

---

(١) يريد أن الملحق حرفان أحدها أحد المثلين والثانى غيرهما ، وهو فى هذا المثال النون وأحد السينين .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال .

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت ؛ فتقول في الماضي سَتَّرَ وقَتَّلَ ، وفي المضارع يَسَتِّرُ ويَقَتِّل ، بفتح أولها ، وفي المصدر سِتّاراً وقِتّالا ، بكسر أولها .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر :

إحداهن : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وتَتَذَكَّرُ . وذكر الناظم في شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو (ولاَ تَيَمَّمُوا)[1] (ولاَ تَبَرَّجْنَ)[2] و (كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ)[3] فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين ، وهي الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى (ناراً تَلَظَّى)[4] (ولَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ المَوْتَ)[5] .

وقد يجيء هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عامر : (وكَذٰلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِين)[6] أصله نُنَجِّي ـ بفتح النون الثانية ـ وقيل : الأصل نُنْجِي ـ بسكونها ـ فأدغمت كإجّاصة وإجّانة ، وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .
(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .
(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل.
(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران
(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)[١] فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة تميم ، قال الله تعالى (واغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ)[٢] وقال الشاعر :

٥٨٢ — * فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعي ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا *

اللغة : « غض الطرف » غض : فعل أمر ، وتقول : عض فلان بصره ، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف — بفتح الطاء وسكون الراء — البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « نمير » بضم النون على زنة المصغر — قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعى النميرى الذى يهجوه جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا (انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه) :

يأَيَّ بَلاَءٍ يا نُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لا يَدَيْنِ وَلاَ صَدْرُ

المعنى : يقول لمخاطبه : لاتتعد طورك ، ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذى تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضيعة ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون فى مصاف الكرماء الأمجاد .

الإعراب : « غض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « نمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به لبلغت مقدم عليه « بلغت » بلغ : فعل =

والتزم الإدغام فى هَلُمَّ ، لثقلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا فى آخرها الفتح ، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه فى آخر نحو رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفكُّ فى أفْعِلْ فى التعجب ، نحو أشْدِدْ بِبَيَاضِ وُجُوهِ المتقين ؛ وأَحْبِبْ إلى الله تعالى بالمحسنين .

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام فى لغة غير بكر بن وائل ، نحو : حَلَلْتَ ، و(قل إنْ ضَلَلْتُ)(١) . (وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ)(٢) .

وقد يفكُّ الإدغام فى غير ذلك شذوذاً ؛ نحو لَحِحَتْ عَيْنُه . وأَلِلَ السقاء أو فى ضرورة كقوله :

٥٨٣ — الحمدُ لِلّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ   الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

= ماض ، وتاء المخاطب فاعله «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى «كلابا» معطوف على قوله «كعبا» منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «غض» حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأماضمها فعلى الإتباع لضمة الغين قبلها ، وأما فتحها فلقصد التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للادغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمدوا إلى تحريك ثانيتهما ، وأجازوا فى هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، ولكل حركة منها وجه ، وهو ما قدمنا ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبى النجم العجلى الراجز المعروف . =

. . . .

= اللغة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل - بالإدغام - ففك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن «الواسع الفضل» الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « الجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جعله جزيلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجلل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « الجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة المشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قعنب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه :

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّى أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبى النجم العجلى أيضا من نفس الأرجوزة التى منها بيت الشاهد:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ ... مِنْ طُولِ إِمْلاَلٍ وَظَهْرٍ مُمْلَلِ

فقوله « أظلل » وقوله « مملل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظل : باطن خف البعير ، والمملل : اسم المفعول من « أمله يمله إملالا » أى أسأمه .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، لتحقيق أوضح المسالك »

تمت — بحمد الله تعالى وتوفيقه — فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك » وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، ولله الحمد والمنة ، وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة فى كتاب

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك



فهرس الشواهد الواردة فى كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

حرف الهمزة

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٩	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى	[أبوه منذر ماء السماء]
٩٦		من لد شولا فإلى إتلائها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركا	للامتشابهان ولا سواء
٢٥٤	لا أقعد الجبن عن الهيجاء	ولو توالت زمر الأعداء
٣٠٨	ربما ضربة بسيف صقيل	بين بصرى وطعنة نجلاء
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت	رد التحية نطقا أو بإيماء
٤٠٧	فلا والله لا يلفى لما بى	ولا للما بهم أبداً دواء
٤٦٤	يا عنز هذا شجر وماء	عاعيت لو ينفعنى العيعاء
٥٢٦	إذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب اللذاذة والفتاء
٥٣٧	سيغنينى الذى أغناك عنى	فلا فقر يدوم ولا غناء
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه	كأن لون أرضه سماؤه

حرف الباء الموحدة

رقم الشاهد	الشاهد	
١	أقلى اللوم عاذل والعتابا	وقولى إن أصبت لقد أصابا
١٣	[رب حى عرندس ذى طلال]	لا يزالون ضاربين القباب
١٥	على أحوذيين استقلت عشية	[فما هى إلا لمحة وتغيب]
٧٣*	أم الحليس لعجوز شهربه	[ترضى من اللحم بعظم الرقبة](١)
٧٥	[أهابك إجلالا ، وما بك قدرة	على] ولكن ملء عين حبيبها

---

(١) وانظره أيضاً فى باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد	
٨٩	بانت فؤادى ذات الخال سالبة	[فالعيش إن حم لى عيش من العجب]
٩٢	[سراة بنى أبى بكر تسامى]	على كان المسومة العراب
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
١١٢	وكن لى شفيعاً يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلا عن سواد بن قارب[1]
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها]	فإنك مما أحدثت بالمجرب
١١٩	وقد جعلت قلوص بنى سهيل	من الأكوار مرتعها قريب
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبثه	تكلمنى أحجاره وملاعبه
١٢٤	عسى الكرب الذى أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب	[حين قال الوشاة هند غضوب]
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه	فإن لنا الأم النجيبة والأب
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإنى وقيار بها لغريب[2]
١٥٠	يسوقها أعيس هدار ببب إذا دعاها أقبلت لاتتئب * كأن ورديه رشاء خلب *	
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب
١٦١	هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لى إن كان ذاك ولا أب
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا
١٨٩	كذاك أدبت حتى صار من خلقى	أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عارا على وتحسب
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه	تقول هزيز الريح مرت بأثأب
١٩٩	وأنت أرانى الله أمنع عاصم	وأراف مستكفى وأسمح واهب
٢٠٨	نتج الربيع محاسنا	ألقحنها غر السحائب
٢١٢	فإما ترينى ولى لمة	فإن الحوادث أودى بها
٢٢٥	وقالت : متى يبخل عليك ويعتلل	يسؤك ، وإن يكشف غرامك تدرب
٢٢٨	وإنما يرضى المنيب ربه	ما دام معنيا بذكر قلبه

(١) وانظره أيضاً فى باب الإضافة (٢) وانظره مرة ثانية فى الباب نفسه

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٥١	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة	سيدعوه داعى ميتة فيجيب
٤٦٠	وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب	كأنما ذر عليه الزرنب
٤٩٧	إذن والله نرميهم بحرب	تشيب الطفل من قبل المشيب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه	ما كنت أوثر إترابا على ترب
٥١٩	ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا	ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
٥٢٠	أخلاى لو غير الحمام أصابكم	عتبت ، ولكن ما على الأرض معتب
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيرا فى عراض المواكب
٥٣٤	فى ليلة من جمادى ذات أندية	لا يبصر الكلب فى ظلمائها الطنبا
٥٤١		يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أثوبا	حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا
٥٥٩	كأنه السيل إذا اسلحبا	أو الحريق وافق القصبا
٥٦٠	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر	بمنهمر جون الرباب سكوب
٥٧٨		وكأنها تفاحة مطيوبة
٥٨٢	فغض الطرف إنك من نمير	فلا كعبا بلغت ولا كلابا

حرف التاء المثناة

رقم الشاهد	الشاهد	
٥١	[فإن الماء ماء أبى وجدى]	وبئرى ذو حفرت وذو طويت
٦٦	خبير بنو لهب ؟ فلاتك ملغيا	مقالة لهبى إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٧٢	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حتى ألمت بنا يوما ملمات
١٨٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حتى تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى	إذا انا لم أطعن إذا الخيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشتريت
٣١١	ربما أوفيت فى علم	ترفعن ثوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	فى النائبات وإلمام الملمات
٤٣١	يا أبجر بن أبجر يا أنتا	أنت الذى طلقت عام جعتا

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٢٧	كلف من عنائه وشقوته	بنت ثمانى عشرة من حجته
٥٥٦	{والله أنجاك بكفى مسلمت	من بعد ما وبعد ما وبعدمت
	كانت نفوس القوم عند الغلصمت	وكادت الحرة أن تدعى أمت

حرف الجيم

٣٢	فياليق إذا ماكان ذاكم	[ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالغنى	وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	{يا ليتنى علقت غير خارج	قبل الصباح ذات خلق بارج
	* أم صبى قد حبا أو دارج *	
٥٦٥	خالى عويف وأبو علج	المطعمان الضيف فى العشج

حرف الحاء المهملة

٤٥	نحن الذون صبحوا الصباحا	[نحن قتلنا الملك الجحجاحا]
١٠٧	[من صد عن نيرانها]	فأنا ابن قيس لابراح
٢٠٤	ليبك يزيد ضارع لخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح
٣٩١	إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة	فأسماء من تلك الظعينة أملح
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخا له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سيرى عنقا فسيحا	إلى سليمان فنستريحا
٥٠٤	وقولى كلما جشأت وجاشت :	مكانك تحمدى أو تستريحى
٥٤٢	أخو بيضات رائح متأوب	رفيق بمسح المنكبين سبوح

حرف الدال المهملة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا]	أقائلن أحضروا الشهودا
١٢	دعانى من نجد ؛ فإن سنينه	لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأنباء تنمى	بما لاقت لبون بنى زياد
٢٩	[لوجهك فى الإحسان بسط وبهجة]	أنالهماه قفو أكرم والد

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٣	أريني جوادا مات هزلا لعلني	[أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا]
٣٧	قدني من نصر الخبيبين قدي	[ليس الإمام بالشحيح الملحد]
٣٨	نشت أخوالي بني يزيد	[ظلماً علينا لهم فديد](1)
٧١	بنونا بنو أبنائنا [وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد]
٨٤	وما كل من يبدي البشاشة كائنا	أخاك [إذا لم تلفه لك منجدا]
٨٧	[ورج الفتى للخير ما إن رأيته]	على السن خيرا لا يزال يزيد
٨٨	[قنافذ هداجون حول بيوتهم]	بما كان إياهم عطية عودا
٩٠	وبات وباتت له ليلة	[كليلة ذي العائر الأرمد]
١١٤	[دعاني أخي والخيل بيني وبينه]	فلما دعاني لم يجدني بقعدد
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده	[إذا نحن جاوزنا حفير زياد]
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه	[إذ غدا حشو ريطة وبرود]
١٢٩	[أموت أسى يوم الرجام] وإنني	يقينا لرهن بالذي أنا كائد
١٣١	فإنك موشك ألا تراها	[وتعدو دون غاضرة العوادي]
١٣٢	فقلت عساها نار كأس وعلها	[تشكى فآتي نحوها فأعودها]
١٣٨	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	[إلى حمامتنا أو نصفه فقد]
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لمسلما	حلت عليك عقوبة المتعمد
١٥٩	فقام يذود الناس عنها بسيفه	وقال ألا لا من سبيل إلى هند
١٧١	دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا	فعردت فيمن كان عنها معردا
١٨٠	إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوى	يسومك مالا يستطاع من الوجد
٢٠١	ما للجمال مشيها وئيدا	أجندلا يحملن أم حديدا
٢٠٣	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه	من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيدا	ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى
٢٤٥	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

(١) وانظره في باب الممنوع من الصرف .

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨	لئن كان إياه لقد حال بعدنا	[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]
٣٦	فى فتية جعلوا الصليب إلههم	حاشاى ، إنى مسلم معذور
٤٠	أقسم بالله أبو حفص عمر	[مامسها من نقب ولا دبر](١)
٤١	وما اهتز عرش الله من أجل هالك	سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو
٤٧	فما آباؤنا بأمن منه	علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
٤٨	أسرب القطا هل من يعير جناحه	[لعلى إلى من قد هويت أطير]
٥٧	ما الله موليك فضل فاحمدنه به	[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]
٥٨	ما المستفز الهوى محمود عاقبة	ولو أتيح له صفو بلا كدر(٢)
٥٩	لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت	أبناء يعصر حين اضطرها القدر
٦٢	[ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا]	ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٦٣	[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]	صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو
٦٨	[ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدر	سبيل] فأما الصبر عنها فلا صبرا
٨٢	[ألا يا اسلمى يادارمى على البلى]	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
٨٣	[ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى]	وكونك إياه عليك يسير
١٠٤	[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم]	إذ هم قريش ، وإذ مامثلهم بشر
١٠٩	[لهفى عليك للهفة من خائف]	يبغى جوارك حين لات مجير
١١٦	ولكن أجرا لو فعلت بهين	[وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر]
١١٨	فأبت إلى فهم ، وما كدت آئبا	[وكم مثلها فارقتها وهى تصفر]
١٢٠	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى	ثوبى [فأنهض نهض الشارب السكر]
١٥٤	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها	إذا للام ذوو أحسابها عمرا
١٦٢	بأى بلاء يا نمير بن عامر	وأنتم ذنابى لايدين ولا صدر
١٦٥	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
١٦٩	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
١٧٦	وقد زعمت أنى تغيرت بعدها	ومن ذا الذى يا عز لايتغير
١٧٨	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لاقينا جذام وحميرا

(١) وانظره أيضا فى باب العطف (٢) وانظره أيضا فى باب السبك

رقم الشاهد	الشاهد	
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدنى	وفى الأراجيز خلت اللؤم والخورا
١٩٤	إذا قلت إنى آئب أهل بلدة	وضعت بها عنه الولية بالهجر
٢٠٥	غـداة أحلت لابن أصرم طعنة	حصين عبيطات السدائف والخمر
٢١٠	وأحقرهم وأهونهم عليهم	وإن كانا له نسب وخير
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قـدرا	كما أتى ربه موسى على قـدر
٢٢٢	نبئتهم عذبوا بالنار جارهم	وهل يعذب إلا الله بالنار
٢٥٣	وإنى لتعرونى لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر(١)
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر	ومن تكونوا ناصريه ينتصر
٢٥٦	أفى الحق أنى مغرم بك هائم	وأنك لاخل لدى ولا خمر
٢٦٦	أبحنا حيهم قتلا وأسرا	عدا الشمطاء والطفل الصغير
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة	لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب	فآفة الطالب أن يضجرا
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحيـ	ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
٢٨٦	أنفسا تطيب بنيل المنى	وداعى المنون ينادى جهارا
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر	أقوين من حجج ومن دهر
٣٠٦	مازال مـذ عقدت يداه إزاره	فسما فأدرك خمسة الأشبار
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم	وعناجيج بينهن المهار
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى	وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
٣٢٧	والذئب أخشاه إن مررت به	وحدى ، وأخشى الرياح والمطرا
٣٣١	دعوت لـما نابنى مسورا	فلبى فلبى يدى مسور
٣٤٦	ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة	فما شربوا بعدا على لذة خمرا
٣٥١	أكل امرىء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا
٣٧٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زادا فإنك عاقر
٣٧٤	فتاتان أمامنهما فشبيهة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه البدرا(٢)
٣٧٧	ثم زادوا أنهم فى قومهم	غفر ذنبهم غير فخر

(١) وانظره فى حروف الجر أيضا

(٢) وانظره أيضا فى قافية السين

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٨١	فذلك إن يلق المنيـة يلقها	حميدا ، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم امرأ هرم ، لم تعر نائبة	إلا وكان لمرتاع لهـا وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصى	وإنما العزة للكاثر
٣٩٦	لا يبعدن قومي الذين هم	سم العداة وآفة الجزر
	النازلون بكل معترك	والطيبون معاقد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٤٢٢	ياليتما أمنا شالت نعامتها	أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره	لـكن وقائعه في الحرب تنتظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا	وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	حملت أمرا عظيما فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله يا عمرا(1)
٤٥٢	جاري لا تستنـكري عذيري	سيري وإشفاقي على بعيري
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث	إن الحوادث ملقي ومنتظر
٤٥٦	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
٤٥٨	خل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه	ومن عضة ماينبتن شكيرها(2)
٤٨١	ألم تروا إرما وعادا	أودى بها الليل والنهار
	ومر دهر على وبار	فهلـكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالـكتائب إذ هوت	بشبيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركني فيهم شطيرا	إني إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى	فمـا انقادت الآمال إلا لصابر
٥٠٧	إني وقتلي سليـكا ثم أعقله	كالثور يضرب لمـا عافت البقر
٥٠٨	لأعرفن ربربا حورا مدامعها	كأن أبكارها ، نعاج دوار
٥١٢	فقلت : تحمل فوق طوقك ، إنها	مطبعة من يأتها لا يضيرها
٥٢٤	فـكان مجني دون من كنت أتقي	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

(1) وانظره أيضاً في باب الندبة

(2) وانظر قافية الدال أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٢٩	كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشارى
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأى	آلما حم يسره بعد عسر
٥٣٥	لابد من صنعا وإن طال السفر	ولو تحنى كل عود ودبر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا	ليلاى منكن أم ليلى من البشر
٥٤٤	كأنهم أسيف بيض يمانية	عضب مضاربها باق بها الأثر
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ	زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
٥٤٨	{حفت بأطواد جبال وسمر	فى أشب الغيطان ملتف الحظر
	فيها عيائيل	أسود ونمر[1]
٥٥٢	لست بليلى ولكنى نهر	لا أدلج الليل ولكن أبتكر
٥٥٤	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله	إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جد النقر	وجاءت الخيل أثافى زمر
٥٦٢	ألحق إن دار الرباب تباعدت	أو انبت حبل أن قلبك طائر
٥٦٦	حتى عظامى وأراه ثاغرى	وكحل العينين بالعواور
٥٧٥	فإن القوافى تتلجن مولجا	تضايق عنها أن تولجها الإبر

حرف السين المهملة

رقم الشاهد	الشاهد	
٣١	[عددت قومى كعديد الطيس]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا لميس	فى بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله فى القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة ببغلتى	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دواليك ، حتى كلنا غير لابس
٣٧٤	فتاتان أما منهما فشبيهة	هلالا . وأخرى منهما تشبه الشمسا[2]
٤٥٣	يا مرو إن مطيق محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم ييأس

---

(١) وانظره أيضا فى باب الإبدال .

(٢) وانظره فى قافيه الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٨٣	لقد رأيت عجباً مذ أمسا	عجائزا مثل السعالى خمسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس	وتناس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجىء به	ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتقضينى رقية ما	وعدتنى غير مختلس

حرف الصاد المهملة

٥٧٤	فإن تتعدنى أتعدك بمثلها	وسوف أزيد الباقيات القوارصا

حرف الضاد المعجمة

٨٥	قضى الله يا أسماء أن لست زائلا	أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
٣٢٤	طول الليالى أسرعت فى نقضى	طوين طولى وطوين عرضى
٣٢٨	ضربا هذاذيك وطعناً وخضا	يمضى إلى عاصى العروق النحضا

حرف الطاء المهملة

٣٩٤	حتى إذا جن الظلام واختلط	جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

حرف الظاء المعجمة

٧٩	يداك يد خيرها يرتجى	وأخرى لأعدائها غائظه

حرف العين المهملة

٣٠	تمل الندامى ما عدانى ؛ فإننى	بكل الذى يهوى نديمى مولع[1]
٦٤	خليلى ما واف بعهدى أنتما	[إذا لم تكونا لى على من أقاطع]
٦٩	فإن يك جثمانى بأرض سواكم	[فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد	
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	[فإن قومى لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما]	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا	ولكن لوراد المنون تتابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع[1]
٢١٥	فبكى بناتى شجوهن وزوجتى	والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أى الناس شر قبيلة	أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظريـــن	إذا هم لمحوا شعاعه
٢٤٩	فصبراً فى مجال الموت صبراً	فما نيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاعة	إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؛ فإنما	يراد الفتى كيما يضر وينفع
٢٩٠	فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كيما أن تغر وتخدعا
٣٣٣	إذا باهلى تحته حنظلية	له ولد منها فذاك المذرع
٣٣٤	ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة	إلى ، فهلا نفس ليلى شفيعها
٣٣٥	على حين عاتبت المشيب على الصبى	فقلت : ألما تصح والشيب وازع
٣٦٣	أودى بنى وأعقبونى حسرة	عند الرقاد ، وعبرة لا تقلع
٣٦٤	سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم	فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفراً بعد رد الموت عنى	وبعد عطائك المائة الرتاعا
٣٩٩	وقد كنت فى الحرب ذا تدرإ	فلم أعط شيئا ولم أمنع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
٤١٧	ولست أبالى بعد فقدى مالكا	أموتى ناء أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم	ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣	... ...	يا بنة عما لا تلومى واهجعى

(١) وانظره أيضا فى قافية القاف .

(٢) وانظره فى نواصب المضارع أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى	إلى بيت قعيدته لكاع
٤٧٦	لاتهين الفقير علك أن	تركع يوما والدهر قد رفعه
٤٩٢	أردت لكيما أن تطير بقربتى	فتتركها شنا ببيداء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها فعرفتها	لستة أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرمى عليها وهى فرع أجمع	وهى ثلاث أذرع وأصبع
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع	مال إلى أرطاة حقف فالطجع

حرف الفاء

رقم الشاهد	الشاهد	
٦	خالط من سلمى خياشيم وفا	[صهباء خرطوما عقارا قرقفا]
٧٦	فقالت : حنان ، ما أتى بك ههنا ؟	[أذو نسب أم أنت بالحى عارف] ؟
١٠١	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب	[ولا صريف، ولكن أنتم الخزف]
١٠٥	[وقالوا تعرفها المنازل من منى]	وما كل من وافى منى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والخريفا	يدا أبى العباس والصيوفا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها	كما تضمن ماء المزنة الرصف
٤٧٥	من تثقفن منهم فليس بآيب	أبدآ ، وقتل بنى قتيبة شافى
٥٠٥	ولبس عباءة وتقر عينى	أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة	نفى الدراهم تنقاد الصياريف

حرف القاف

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٢	[جمعتها من أينق موارق]	ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس مالعباد عليك إمارة	أمنت ، وهذا تحملين طليق[1]
١٢٥	يوشك من فر من منيته	فى بعض غراته يوافقها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد	
١٤٣	وإلا فاعلموا أنا وأنتم	بغاة ما بقينا فى شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراتق[1]
٢٠٠	حذار فقد نبئت إنك للذى	ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجماجم ضاحياً هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عينى يحسر الماء تارة	فيبدو ، وتارات يجم فيغرق
٥٠٣	ألم تسأل الربع القواء فينطلق	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لو مننت ، وربما	من الفتى وهو المغيظ المحنق
٥٧١	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة	فماء الهوى يرفض أو يترقرق

حرف الكاف

٥	والله أسماك سماً مباركا	(آثرك الله به إيثاركا)
١٧٤	فقلت : أجرنى أبا مالك	وإلا فهبنى امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكنت إذ كنت إلهى وحدكا	لم يك شىء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	يأيها المائح دلوى دونكا	إنى رأيت الناس يحمدونكا

حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	[ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل]
١٨*	تنورتها من أذرعات وأهلها	بيثرب ، أدنى دارها نظر عالى
١٩	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا	[شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبنى كليب إن عمى اللذا	[قتلا الملوك وفككا الأغلالا]
٤٦	محا حبها حب الألى كن قبلها	[وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

---

(١) وانظره أيضا فى قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطلل البالي	وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
٥٠	[إذا ما لقيت بنى مالك]	فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	[أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرتجى	عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل عضب]	فلولا الغمد يمسكه لسالا
٨٠	فقلت : يمين الله أبرح قاعدا	[ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل	[إذا تهب شمال بليل]
٩٥	لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا	[جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومى والجماعة كالذى	[لزم الرحالة أن تميل مميلا]
١٠٠	[فلست بآتيه ولا أستطيعه]	ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من	جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبنى إن أباك كارب يومه	[فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل]
١٤١	وما قصرت بى فى التسامى خؤولة	ولكن عمى الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع	وأنت هناك تكون الثمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حتى قلت معلنة :	لا ناقة لى فى هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد	إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة	وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا
١٨٢	أراهم رفقتى حتى إذا ما	تجافى الليل وانخزل انخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل	فصيروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها	وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلوموننى فى اشتراء النخيل	أهلى فكلهم يعذل[1]
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده	ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

(١) وانظره فى قافية الميم أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد	
٢١٨	وهل ينبت الخطى إلا وشيجه	وتغرس إلا في منابتها النخل
٢٢٠	جزى ربه عنى عدى بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٢٢١	ما عاب إلا لئيم فعل ذى كرم	ولا جفا قط إلا جبأ بطلا
٢٢٤	علقتها عرضا ، وعلقت رجلا	غيرى، وعلق أخرى غيرها الرجل
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها	وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
٢٣٨	عهدت مغيثا مغنيا من أجرته	فلم أتخذ إلا فناءك موئلا
٢٣٩	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
٢٤٣	جفونى ولم أجف الأخلاء ؛ إننى	لغير جميل من خليلى مهمل
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا منكب	منه وحرف الساق ، طى المحمل
٢٥٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
٢٥٧	فكونوا أنتم وبنى أبيكم	مكان الكليتين من الطحال
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله	إلا رسيمه وإلا رمله
٢٦٧	ألا كل شىء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل
٢٦٩	لمية موحشا طلل	يلوح كأنه خلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى	لنفسك العذر فى إبعادها الأملا؟
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطبا ويابسا	لدى وكرها العناب والحشف البالى
٢٧٨	خرجت بها أمشى تجر وراءنا	على أثرينا ذيل مرط مرحل
٢٨٣	أستغفر الله ذنبا لست محصيه	رب العباد إليه الوجه والعمل
٢٩٢	فلا ترى بعلا ولا حلائلا	كه ولا كهن إلا حاظلا
٢٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس	بصيرون فى طعن الأباهر والكلى
٣٠٥	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	تصل ، وعن قيض بزيزاء مجهل
٣١٣	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع	فألهيتها عن ذى تمائم محول
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله	على بأنواع الهموم ليبتلى
٣١٦	رسم دار وقفت فى طلله	كدت أقضى الحياة من جلله
٣١٧	فأتت به حوش الفؤاد مبطنا	سهدا ، إذا ما نام ليل الهوجل
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أقفية العدى	بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه	منى ، وإن لم أرج منك نوالا

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل	على أينا تعدو المنية أول
٣٤٩	ولقد سددت عليك كل ثنية	وأتيت نحو بنى كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معا	كجلمود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة	فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى	كناحت يوما صخرة بعسيل
٣٥٦	أنجب أيام والداه به	إذ نجلاه ؛ فنعم ما نجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما	يهودى يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا
٣٨٢	أقيم بدار الحزم ما دام حزمها	وأحر إذا حالت بأن أتحولا
٣٨٣	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب	زهير حساما مفردا من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى	ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا	فظل فؤادى فى هواك مضللا
٣٩١	تروحى أجدر أن تقيلى	غدا بجنبى بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين	على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل	وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرضا فاجزه	إنما يجزى الفتى ليس الجمل
٤١٣	قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل
٤٢٤	كأن دثارا حلقت بلبونه	عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
٤٢٥	ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه	مالم يكن وأب له لينالا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما	أبو حجر إلا ليال قلائل
٤٤٤	تضل منه إبلى بالهوجل	فى لجة أمسك فلانا عن فل
٤٥٥	أفاطم مهلا بعض هذا التدلل	وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى
٤٦٢	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى	بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل

رقم الشاهد	الشاهد	
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرىء	يزخرف قولا ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شعرك مدحه	أفبعد كندة تمدحن قبيلا
٤٧٩	ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي	فما طائري يوماً عليك بأخيلا
٤٨٦	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة	فقالت : لك الويلات؛ إنك مرجلي
٤٩٥	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	وأمكنني منها إذن لا أقيلها
٥٢١	ولو نعطى الخيار لما افترقنا	ولكن لا خيار مع الليالي
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود	لقد جار الزمان على عيالي
٥٣٣	إذا قلت مهلا غارت العين بالبكى	غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذي رمح فيطعنني به	وليس بذي سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لي لا أظلله	أرمض من تحت وأضحى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة	على حدثان الدهر مني ومن جمل
٥٦٨	ويوم عقرت للعذارى مطيتي	فيا عجبا من كورها المتحمل
٥٦٩	غدائره مستشزرات إلى العلا	تضل العقاص في مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لي أن القماءة ذلة	وأن أعزاء الرجال طيالها
٥٨٣	الحمد لله العلي الأجلل	الواسع الفضل الوهوب المجزل

حرف الميم

٨	بأبه اقتدى عدي في الكرم	ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصاحب من قوم فأذكرهم]	إلا يزيدهم حبا إلي هم
٢٤	وإني على ليلى لزار ، وإنني	[على ذاك فيما بيننا مستديمها]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى]	والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	هما اللتا لو ولدت تميم	[لقيل فخر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه	[ولا يحد عن سبيل المجد والكرم]
٦١	[وإن لساني شهدة يشتفى بها]	وهو على من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منغصة	لذاته [بادكار الموت والهرم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم]	وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدبت على بطون ضنة كلها]	إن ظالما أبداً وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك المرآة أبدت وسامة	[فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم]

رقم الشاهد	الشاهد	
١٠٣	وما خذل قومى فأخضع للعدى	[ولكن إذا أدعوهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت] :	ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (١)
١٥٣	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر	ب ؛ فمحذورها كأن قد ألما
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبداً مقيم
١٦٧	ألا ارعواء لمن ولت شبيبته	وآذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى	ولكنما المولى شريكك فى العدم
١٨١	ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا	أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	هما سيدانا يزعمان ، وإنما	يسودانا إن أيسرت غنماهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منيق	إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره	منى بمنزلة المحب المكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة	شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيـ	ـل أهلى فكلهم ألوم (٢)
٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخيطل أم سوء	على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من ريبة وذم	فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا	عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يغضى حياء ويغضى من مهابته	فما يكلم إلا حين يبتسم (٣)
٢٣٠	ونبئت عبد الله بالجو أصبحت	كراما مواليها لئاما صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركنن أحد إلى الإحجام	يوم الوغى متخوفا لحمام
٢٨١	عهدتك ماتصبو وفيك شبيبة	فما لك بعد الشيب صبا متيما ؟
٢٨٢	علقتها عرضا وأقتل قومها	زعما ، لعمر أبيك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٨٥	تخبره فلم يعدل سواه	فنعم المرء من رجل تهام(١)
٢٨٨	لعل الله فضلكم علينا	بشىء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنعاج جم	يضحكن عن كالبرد المنهم
٣٠٤	فلقد أرانى للرماح دريئة	من عن يمينى تارة وأمامى
٣٠٩	وننصر مولانا ، ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتلى ، وما فى دمائهم	شفاء ، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم	إلى الوشاة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم	ببيض المواضى حيث لى العمائم
٣٣٦	لأجتذبن منهن قلبى تحلما	على حين يستصبين كل حليم
٣٤٣	فريشى منكم وهواى معكم	وإن كانت مودتكم لماما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء الحميم
٣٤٧	لعن الإله تعلة بن مسافر	لعنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالى فعمت النعم	بمثل أو أنفع من وبل الديم
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شىء	فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كأن برذون أبا عصام	زيد حمار دق باللجام
٣٦٦	أظلوم إن مصابكم رجلا	أهدى السلام تحية ظلم
٣٦٩	حتى تهجر فى الرواح وهاجها	طلب المعقب حقه المظلوم
٣٧٦	الشاتمى عرضى ولم أشتمهما	والناذرين إذا لم ألقهما دمى
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضله	ربيعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى	منه إلا صفحة أو لمام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيثم	يفضلها فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم مالم	يرين من أجاره قد ضيما
٤١٨	فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى	فقلت : أهى سرت أم عادنى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى المنام ضجيعتى	هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عينى لها قال صاحبى :	بمثلك هذا لوعة وغرام

(١) وانظره فى باب نعم وبئس .

رقم الشاهد	الشاهد	

حرف النون

٢	قالت بنات العم : يا سلمى وإن	كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن
١٠	[طال ليلى وبت كالمجنون]	واعترتنى الهمويا بالماطرون
١١	وكان لنا أبو حسن على	أبا برآ ، ونحن له بنين
١٤*	[وماذا تبتغى الشعراء منى]	وقد جاوزت حد الأربعين
١٦	أعرف منها الجيد والعينانا	[ومنخرين أشبها ظبيانا]
١٧	[عرفنا جعفرا وبنى أبيه]	وأنكرنا زعانف آخرين
٢٥	[لئن كان حبك لى كاذبا]	لقد كان حبيك حقا يقينا
٢٦	أخى حسبتك إياه [وقد ملئت	أرجاء صدرك بالأضغان والإحن]
٣٥	أيها السائل عنهم وعنى	لست من قيس ولا قيس منى
٥٤	[ألا إن قلبي لدى الظاعنين	حزين] فمن ذا يعزى الحزينا
٦٠	[ومن حسد يجور على قومى]	وأى الدهر ذو لم يحسدونى
٦٥	أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا	[إن يظعنوا فعجب عيش من قطنا]
٦٧	قومى ذرا المجد بانوها [وقد علمت	بكنه ذلك عدنان وقحطان]
٧٠	اولا اصطبار لأودى كل ذى مقة	[لما استقلت مطاياهن للظعن]
٧٤	[عندى اصطبار] وأما أننى جزع	يوم النوى فلوجد كاد يبرينى
٧٨	[تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى]	وكل امرئ والموت يلتقيان
٨١	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر المو	ت [فنسيانه ضلال مبين]
١١١	إن هو مستوليا على أحد	[إلا على أضعف المجانين]
١٣٣	[ولى نفس تنازعنى إذا ما]	أقول لها : لعلى أو عسانى
١٣٧	[فوالله ما فارقتكم قاليا لكم]	ولكنما يقضى فسوف يكون
١٤٤	خليلى هل طب ؟ فإنى وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
١٤٦	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
١٥٢	وصدر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
١٥٥	أشاء ما شئت ، حتى لا أزال لما	لا أنت شائية من شأننا شانى
١٥٨	يحشر الناس لا بنين ولا آ	باء إلا وقد عرتهم شؤون

رقم الشاهد	الشاهد	
١٨٣	تخذت غراز إثرهم دليلا	وفروا فى الحجاز ليعجزونى
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد	فمتى تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهالا تقول بنى لؤى	لعمر أبيك أم متجاهلينا ؟
٢٥٩	إذا ما الغانيات برزن يوما	وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا	ن دناهم كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجبت له	فى فلك ماخر فى اليم مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضلت فى حسب	عنى ، ولا أنت ديانى فتخزونى
٣٠١	قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان	وربع عفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب	وذى ولد لم يلده أبوان
٣١٨	يا رب غابطنا لو كان يطلبكم	لاقى مباعدة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يغنيا عنى المستوطنا عدن	فإننى لست يوما عنهما بغنى
٣٣٠	[إنك لو دعوتنى ودونى زوراء ذات مترع بيون]	
	* لقلت لبيه لمن يدعونى *	
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى]	على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللئيم يسبنى	فمضيت ثمت قلت لايعنينى
٤٠١	فداك حى خولان	جميعهم وهمدان
٤٠٦	حتى تراها وكأن وكأن	أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة	وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان ؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج ، والذى	عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست براجع ما فات منى	بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس المنا بمتالع فأبان	فتقادمت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يازيدا لآمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفونى
٥٠٢	فقلت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى	لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضحى فأطقتها	ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد	
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا	محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا يادبار الحى بالسبعان	أمل عليها بالبلى الملوان(١)
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً	وإخال أنك سيد مغيون

حرف الهاء

٩	إن أباها وأبا أباها	[قد بلغا فى المجد غايتاها]
٢٥٨	علفتها تبنا وماء بارداً	حتى شتت همالة عيناها(٢)
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى	فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير	لعمر الله أعجبنى رضاها
٣١٥	... ...	بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصحيفة كى يخفف رحله	والزاد ، حتى نعله ألقاها
٤٦١	واها لسلمى ثم واها واها	هى المنى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام	فما إن يقال له من هوه

حرف الياء

٧	[فإما كرام موسرون لقيتهم]	فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا(٣)
١٠٦	[بأهبة حزم لذ ، وإن كنت آمنا]	فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تعز فلا شئ على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا
١٣٥	أو تحلفى بربك العلى	أنى أبو ذيالك الصبى
٢٠٢	فإن كان لايرضيك حتى تردنى	إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألفيتا عيناك عند القفا	أولى فأولى لك ذا واقيه
٢٣٣	وقائلة خولان فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا

---

(١) وانظره أيضا فى إبدال الواو من أختيها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا فى قافية الدال

(٣) وانظره أيضا فى باب الموصول

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٤٦	وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما	يظنان كل الظن أن لاتلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت ليلى بخفية	زيارة بيت الله رجلان حافيا
٣٣٨	كلانا غنى عن أخيه حياته	ونحن إذا متنا أشد تغانيا
٣٧٨	فهى تنزى دلوها تنزيا	كما تنزى شهلة صبيا
٢٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؛ فلن أرى	أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن	نداماى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيليين يوم لقيتهم	فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت منى ومن يعيليا	لما رأتنى خلقا مقلوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته	ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثته اليوم صادقا	أصم فى نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علمت عرسى مليكة أننى	أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة فى كتاب « أوضح المسالك »
والحمد لله أولا وآخراً ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين
وأكرمهم على ربه ؛ وعلى آله وصحبه

تنـــويه

الحمد لله حق حَمْده ، وصلاته وسلامه على نبيّـه وعَبْده ، وعلى آله وصَحْبه وجُنْده .

وبعد ؛ فإنى نَبَّهْتُ منذ أخرَجْتُ لقُرّاء العربية شرحى على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفيـة ابن مالك » أحد مُصَنّفات نحوىّ عصره (القرن الثامن الهجرىّ) ابن هشام الأنصارى ، رحمه الله وتغمّدَهُ بفضله وإحسانه ، وجزاه أحسن ما يجزى عبادَه الصالحين ، على أن لى على هذا الـكتاب ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز ، وهو أولُ ما رآه أهل العربية من شروحى لهذا الـكتاب ، وثانيها شرح وَسِيط ، وقد أُعِيدَ طبعه مراراً ، وثالثها شرح مَبْسُوط كان إلى اليوم محتجزاً بين أوراق الخاصّة ، وسألتُ الله جلت قدرته أن يُعِين على إخراجه للناس ، لأنى جِدُّ حريصٍ على أن يعرف أبناؤنا من قُرّاء هـذا الـكتاب مقدار ما ذَخَره لهم فيه مؤلفُه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليلاتهم وَأَدِلّتهم فى عبارة مُوجَزة ولـكنها سَهْلَة المأخذ قريبة المُتَناوَل .

وإن إخوانى من رجالات العُرُوبة فى مشارق الأقطار العربية ومغاربها ـ منذ قرأوا ذلك ـ ما زالوا يُلِحّونَ علىّ فى أن أخرج هذا الشرح ، بالمـكاتبة أحياناً ، وبالمُشَافهة أحياناً أخرى ، ولم تكن ظروف الناشرين تُعِين على تلبية هذه الطَّلِبة التى أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يَذْكرون من صناعتهم إلا رَوَاج الـكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقَابلةُ جميلِ الإقبال عليه وإيثاره على غيره من جنسه والإشادة بما بُذِلَ فيه من جَهْد فذلك أمر لا يعنيهم منه قليل ولا كثير ، وحسبى الله ونعم الوكيل .

وقد برقَتْ لى فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذى طال تحبسُه ، فاهتبلتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أننى أردت بهذا أن أقوم بشكر هؤلاء العُلَمَاء الأعلام على ما بذلوا لى من لسان الصدق كفاء ما قَدَّمْتُ ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سَلَفُنا الصالح من ذخائر لو كان بعضُها لأمةٍ غير أمتنا العربية لما وسعتها الدنيا فخراً واعتلاء على الناس .

ولم أنشر فى هذه المرة كل ما كتبته قديماً من الشرح الذى اعتبرته المبسوط ، ولكنى اكتفيت بتكميل المَبَاحث التى قد أجملها المؤلف ، وبإثارة مباحث أخرى أغفلها بتة ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التى ذَكَرَهَا ، وبتفصيل أدلّة أهل هذه الصناعة رُجُوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت — إن زدت على ذلك — أن أكون سبباً فى إملال القارىء ، وإنى أعطى إخوانى هؤلاء عهداً بأنه إن كان فى الأجل بقية فسأعود إلى ما بقى من مكنونات ذلك الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهرهُ لهم على ما يحبون ، ويحسبهم اليوم أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافى من الشرح الكبير ، وهو فى تقديرى يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذى تكرَّرَ ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم عنى بمقدار ما حَبَوْنى من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله ربّ العالمين حمد الشاكرين ؟

محمد محيى الدين عبد الحميد







